إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٥"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

"China's Foreign Policy toward Israel and its impact on the Palestinian Issue 1993 -2015"

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Ahmed M. A. Nassar	أحمد موسى العبد نصّار	**اسم الطالب:**
Date:	2016-08-13	١٠ ذو القعدة، ١٤٣٧ هـ	**التاريخ:**
Signature:	13.08.2016	13.08.2016	**التوقيع:**

البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى

وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السِيَاسَة الخَارِجيَّة الصِينيَّة تِجَاه إسرائيل وانعكَاسَاتِها على القَضِيَّة الفَلسطِينيَّة ١٩٩٣ -٢٠١٥

China's Foreign Policy toward Israel and its impact on the Palestinian Issue 1993 -2015

إعداد الباحث

أحمَد مُوسَى نَصَّار

إشراف الدكتور

أحمَد جَواد الوادِيَّة

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ م

غزة - فلسطين

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد موسى العبد نصار**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-2015"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 07 ذي القعدة 1437 هـ، الموافق 2016/08/10م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمـــد جـــواد الواديـــة	مشرفاً ورئيساً
أ. د. أسـامة محمـد أبـو نحـل	مناقشاً خارجياً
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" المجادلة(11)

الإهْــدَاء

إِلَى تلِك الحَزِينة المُترَقِّبة المنُتظَرة ... إِلَى تلِك الشَامِخة العَزِيزة القَوِيَّة الصَابرِة المحُتَسِبَة...

إِلَى الأرض التي آوت ورَبَّت وتزَينَّت وحَارَبَت وتحَدت وصَمَدت...إِلَى أَرضِي .. وبلَدي .. وحِلمِي .. وهَدَفِي

إليـكِ فلســـطين

إِلَى الوَفِيَّة المِعطَاءَة ... القَوِيَّة الشَامِخَـة... الأَرض والسَمَاء والبَحر والجِبَال

إِلَى التي قَدَّمَت بِكل كَرم وبِدُون مُقَابِل .. آوت واحتضنت وتَسَامَت وصَبَرت

إليكِ ســوريــا

إِلَـى الـتي رَآنِـي قلبها قَبِل عَينيهَا...

وحَضـنتنـي أَحشَـائَهـا قبَل يَديـها...

إِلَى الظَل الذي آوي إليـهِ فِـي كُل حِـين

إلــيــكِ أمــي...

إِلـَى قُدوتِـي الأُولـَى... ونِبرَاسِـي الذِي ينُيِر دربـي... إِلـى مَن علَّمَنِي أَن اصمد أمَام أمـوَاج البـَحِر الثائِرة...

إِلَـى مَن أعطَـاني ولـم يـزل يـُعطِينِي بـِلا حـُدُود... إِلـى من رَفَعتُ رَأسِي عَـالياً افتِخَـارا بِـه...

إلـيـكَ أبــي الـحـبـيـب...

إلى الشموع التي ذابت في كبرياء... لتنير كل خطوة في دربنا ... لتذلل كل عائق أمامنا ...فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق

الإداريين والأساتذة والعاملين في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

أهـدى بتواضع هذا العمـل...

شُـكُـر وتَـقـدِيـر

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" (إبراهيم: ٧)

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً، ثم..

قد لا تتسع الأسطر لسرد ما بقلبي من كلمات شكر وامتنان، أحاول بها رد جزء زهيد من حق الآخرين. أولئك الذين أعطوني الوقت والاهتمام لكي أصل إلى المرحلة التي أستطيع أن أسطر بها كلمات بسيطة لأقول لهم من كل قلبي "شكراً".

إلى المدرس والمعلم والأخ والصديق...إلى الكريم في علمه...الأديب في قوله...الرزين في عقله...

أستاذي الدكتـور أَحمَد جَوَاد الوَادِيَّة

أتوجه لكم بأسمى آيات الشكر والامتنان على مسيرة العلم التي سلكتها معنا بكل وفـاء وصـدق.

كما وأتوجه بكل الشكر والعرفان والامتنان إلى الذي مدني دائماً بالنصيحة والتوجيه والتوضيح، إلى الذي قدم بلا مقابل العلم والمعرفة والفائدة.

الدكتور الفاضل محَمَّد إبرَاهِيم المَدهُون

أتوجه لكم بجزيل الشكر والعرفان على ما قدمتُمُوه من النصائح والتوجيهات التي أفادتني الكثير.

كما يشرفني أن أتوجه بالشكر الجزيل لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتاب العرب أصدقاء الصين

الصحفي والأكاديمي الأستاذ مَروَان سُودَاح

أتوجه لكم بجزيل الشكر والعرفان على دعمك ومساعدتك في إتمام هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى كل ما ساعد وقدم يد العون في إتمام هذه الرسالة ..

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠١٥، وتضمنت الدراسة التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، كما أنها تناولت المحددات الداخلية والخارجية لتلك السياسة، وركّزت على السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وانعكاسات هذه السياسة على القضية الفلسطينية إبان تلك الحقبة الهامة من التاريخ الفلسطيني والعربي، وتناولت الدراسة كذلك انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد التغير السياسي في النظام الفلسطيني منذ تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية وحتى الانقسام السياسي الفلسطيني، كما ناقشت الدراسة الموقف الصيني من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤، وكذلك مستقبل سياسة الصين تجاه إسرائيل في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض تاريخ تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل ومجرياتها المؤثرة على القضية الفلسطينية، والمنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحديد ظروف تلك السياسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية، وكذلك منهج صنع القرار في السياسة الخارجية ومنهج تحليل النظم وكلاهما منهجيين أساسيين في دراسة السياسة الخارجية الصينية خلال فترة الدراسة.

خَلُصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصين تُولِي أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، كما أنها تسعى لتحقيق مصالحها العليا، مما يفرض عليها اتباع العلاقات المتزنة مع كافة الأطراف والدول، وهو الأمر الذي جعلها تطور من سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، بالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل ترتكز على المصالح المتبادلة، وكذلك فإن الصين تنتهج سياسة خارجية تجاه إسرائيل تتسم بالمرونة والتوازن، وتتخذ هذه السياسة الخارجية أوجه عدة اقتصادياً وعسكرياً، وأن انعكاسات تلك السياسة على القضية الفلسطينية كان واضحاً خلال مراحل تطورها التاريخية المختلفة.

أوصت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها تدعيم العلاقات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص مع جمهورية الصين الشعبية، وذلك في مختلف أشكال المجالات والميادين كالسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وحتى العسكرية منها، والحد من التوغل الإسرائيلي في علاقاتها مع الصين، وذلك عبر التبادل الدبلوماسي رفيع المستوى مع الصين، وضرورة إيجاد مصالح في فلسطين ترى الصين أهمية فيها لتعزيز علاقتها وتوطيدها مع القضية الفلسطينية، واستمرار البحث والدراسة في السياسة الخارجية الصينية بما يخدم القضية الفلسطينية.

Abstract

China's foreign policy towards the Palestinian issue 1993 - 2015

This study tackles Chinese foreign policy toward Israel and its impact on the Palestinian issue since 1993 and until 2015, the study reviewed the historical development of China's foreign policy toward Israel, also addressed the internal and external determinants of that policy, and focused on the Chinese foreign policy toward Israel after the signing of the Oslo Agreement in 1993 and the impact of this policy on the Palestinian issue during those critical of Palestinian history and region period, also this study tackled the implications of China's foreign policy towards Israel on the Palestinian issue after the political change in the Palestinian regime since President Mahmoud Abbas, president of the Palestinian Authority until the Palestinian political divide, and discussed China's position on Israeli attacks on the Palestinian's people in the wars of the Gaza Strip in 2008, 2012 and 2014, as well as the future of China's policy toward Israel in light of regional and international variables.

The study was based on the historical method to review the history of the development of China's foreign policy toward Israel and its events affecting the Palestinian cause, and the descriptive and analytical approach to interpret and determine the conditions of this policy and its repercussions on the Palestinian issue, as well as the approach to decision-making in foreign policy and the methodology of systems analysis which both are systematic fundamental in the study of Chinese foreign policy during the study period.

The study found a set of results, the most important of it that China attaches great importance to the Middle East, as they seek to achieve its supreme interests, which imposes follow the balanced relations with all the parties and the States and make the development of its foreign policy toward Israel, so the foreign policy Chinese toward Israel is based on mutual interests, as well as the China pursues flexible and balanced foreign policy toward Israel, and it takes several aspects such as economic and military, and that the implications of such a policy on the Palestinian issue was clear during the various stages of historical development.

The study recommended a several recommendations, the most important of it that strengthening Arab relations in general and Palestine in particular with the People's Republic of China in various forms of areas and fields such as political, economic, commercial, cultural and even military, And the reduction of the Israeli incursion in its relations with China, through high-level diplomatic exchanges with China, And the reduction of the Israeli incursion in its relations with China, through high-level

diplomatic exchanges with China, And the need to find interests in Palestine which China can see in it the importance to enhance and consolidate its relationship with the Palestinian cause, And the continuation of research and study in China's foreign policy to serve the Palestinian cause.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضـــوع
ب	آية قرآنية
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الدراسة باللغة العربية
ح	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
د	فهرس المحتويات
١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	المقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٣	أسئلة الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٥	متغيرات الدراسة
٥	حدود الدراسة
٥	منهجية الدراسة
٧	مصادر البيانات
٧	مصطلحات الدراسة
٩	الدراسات السابقة
١٥	التعقيب على الدراسات السابقة
١٦	الفجوة البحثية

١٧	**الفصل الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٢١	**المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ -١٩٦٧**
٢١	**أولاً: السياسة الخارجية الصينية بعد الثورة الاشتراكية في الصين**
٢٤	**ثانياً: تبلور الرؤية الصينية للصراع العربي-الإسرائيلي**
٢٨	**ثالثاً: بداية العلاقات الصينية-الفلسطينية**
٣٣	**المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٦٨-١٩٨٢**
٣٣	**أولاً: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧**
٣٥	**ثانياً: دخول الصين الأمم المتحدة وانعكاسه على سياستها الخارجية**
٣٩	**ثالثاً: سياسة الصين الخارجية بعد تبني العرب التسوية السلمية**
٤٥	**المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٨٣ -١٩٩٢**
٤٦	**أولاً: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية**
٤٥	**ثانياً: مؤتمر مدريد للسلام وانعكاسه على سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل**
٥٣	**الفصل الثالث: مقومات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٥٦	**المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٥٦	**أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٦٣	**ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٧٥	**المبحث الثاني: أهداف وأدوات وسمات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٧٥	**أولاً: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٧٦	**ثانياً: أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**
٨٠	**ثالثاً: سمات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل**

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية	٨٤
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٨ وانعكاساتها على القضية الفلسطينية	٨٧
أولاً: مرحلة ما بعد أوسلو في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل	٨٧
ثانياً: انعكاس اتفاق أوسلو على سياسة الصين تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية	٨٩
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٤ وانعكاساتها على القضية الفلسطينية	٩٢
أولاً: مرحلة النشاط السياسي الصيني في قضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي	٩٣
ثانياً: توسيع العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل	٩٤
الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد التغيُّر في النظام السياسي الفلسطيني	٩٨
المبحث الأول: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية	١٠٠
أولاً: تعزيز العلاقات الصينية الإسرائيلية	١٠٠
ثانياً: الرؤية الصينية لتسوية القضية الفلسطينية	١٠٣
المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس الى الحكومة الفلسطينية	١٠٥
المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية خلال الانقسام الفلسطيني	١٠٩
الفصل السادس: الموقف الصيني من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ٢٠٠٨-٢٠١٤	١١٢
المبحث الأول: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨	١١٤

المبحث الثاني: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٢	١٢٠
المبحث الثالث: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٤	١٢٨
الفصل السابع: مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية	١٣٧
المبحث الأول: مستقبل دور الصين في المجتمع الدولي وانعكاسه على القضية الفلسطينية	١٤١
المبحث الثاني: الآليات الفلسطينية الممكن اتباعها لتعزيز العلاقات مع الصين	١٤٧
النتائج	١٥٢
التوصيات	١٥٧
الدراسات المقترحة	١٥٨
المصادر والمراجع	١٥٩
الملاحق	١٨٠

الفصل الأول

الإطـــار العَـــام للـدِرَاسَـــة

مقدمـة

تطورت الأحداث العالمية بشكل متسارع ومصيري خلال القرن العشرين، وتشكلت خلاله تحالفات وتكتلات عدة، وانقسم العالم إلى قوة رأسمالية تزعمتها الولايات المتحدة، وقوة اشتراكية كان على رأسها الاتحاد السوفيتي السابق، في حين ظل الشرق الأوسط مسرحاً لبسط النفوذ والسيطرة بين قطبي العالم الشرقي والغربي، وكان من أهم القضايا المحورية فيه القضية الفلسطينية التي تصدرت المشهد السياسي والعسكري بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن فلسطين تحتل موقع جغرافي يتوسط الشرق الأوسط والعالم، مما أعطاها أهمية استثنائية في حسابات الدول العظمى.

خلال هذه التطورات والصراعات، برزت الصين الشعبية كقوة كبرى في العالم، أدركت منذ سنوات نشأتها الأولى طبيعة الصراع العالمي في الشرق الأوسط، فاتخذت سياساتها الخارجية منحى دعم حركات التحرر في محاولة لمنع أياً من قطبي العالم من رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط تكون امتداداً لحلف قد يلتف على مصالحها، فارتبطت بعلاقات جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها، ودعمت جهودها السياسية في التحرير، وتطورت العلاقات الصينية الفلسطينية مع مرور الزمن واتخذت طابع الثبات النسبي رغم التغيرات الإقليمية والدولية.

إن الحديث حول مكانة القضية الفلسطينية في سياسة الصين تجاه إسرائيل يتسع ليشمل أهمية هذه القضية ومكانتها المركزية بالنسبة للجانب الصيني كدولة عظمى مؤثرة في سياسات العالم، فقد كانت القضية الفلسطينية محوراً هاماً في السياسة الخارجية الصينية بحكم المتغيرات الجيوسياسية التي أدت إلى تبني الصين في فترة الدراسة القضية الفلسطينية كقضية إقليمية مركزية أولتها اهتماماً خاصاً، حيث تحكم العلاقة الثنائية بين البلدين عدة محددات ومتغيرات هامة أكدت على أهمية هذه العلاقة ومدى تأثيرها على الشعب الفلسطيني وقضيته السياسية التي شغلت وما زالت الدول والمنظمات الدولية .

تعد أهمية السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية من أهم مبررات إجراء هذه الدراسة، كما أن قصور الدراسات السابقة حول هذا الموضوع على فترات زمنية بعيدة عن الحد الزماني للبحث الحالي كان من مبررات إجراء الدراسة الحالية، حيث أن الدراسة الحالية ستركز على فترة تعاقبت فيها أحداث محورية هامة كاتفاق أوسلو وكامب ديفيد وانتفاضة الأقصى وغيرها من الأحداث التي أدت الى انعكاس القرارات الصينية تجاه إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي خلال هذه الفترة التي تعددت فيها المتغيرات والمراحل التاريخية، وكذلك

كان من مبررات إجراء الدراسة الحالية المساهمة في تطوير العلاقات الصينية الفلسطينية بما يخدم القضية الفلسطينية وذلك من خلال استقراء تاريخ العلاقات الثنائية ورسم تصور مستقبلي لهذه السياسة، حيث شكلت زيارة الباحث إلى جمهورية الصين الشعبية لفترة امتدت لأكثر من خمسة شهور فرصة سانحة للتعمق في الدراسة والبحث.

مشكلة الدراسة

ترتبط الصين مع إسرائيل بعلاقات تاريخية، تداخلت حيثياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كانت الصين في طليعة الدول التي وجهت اهتمامها تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، مما عزز من روابط الصين مع إسرائيل وزاد تأثيرها على القضية الفلسطينية منذ سنين طويلة، وتعد أبرز مراحل العلاقات الصينية الإسرائيلية تلك التي تلت اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ومع بروز الصين كقوة كبرى في العالم وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي، فقد أضحت القوة الصينية ذات تأثير واضح وقوي في القضايا الدولية والإقليمية وخاصة في العالم العربي والتي كان أهمها القضية الفلسطينية، مما دفع الصين إلى انتهاج سياسة خارجية تجاه هذه القضية كانت على قدر كبير من الأهمية.

وينبثق عن المشكلة السؤال الرئيس للدراسة وهو:

ما طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بين عامي١٩٩٣ و٢٠١٥؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١–ما التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل؟

٢–ما محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل؟

٣–ما طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو؟

٤–كيف انعكست اتفاق أوسلو على سياسة الصين تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية؟

٥–ما تأثيرات التَغيُّر في النظام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٦ –٢٠١٢؟

٦-ما الموقف الصيني من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤؟

٧-ما مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة؟

أهداف الدراسة

١-معرفة التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل.

٢-التعرف إلى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل.

٣-تحديد طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ – ٢٠٠٦.

٤-الكشف عن انعكاسات اتفاق أوسلو على سياسة الصين تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

٥-إيضاح تأثيرات التَغيُّر في النظام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٦ -٢٠١٢.

٦-تحديد الموقف الصيني من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤.

٧-محاولة استشراف مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل في رفد المكتبة العربية بدراسة تناقش سياسة دولية من دولة كبرى ذات تأثير محوري مثل الصين تجاه إسرائيل وانعكاس هذه السياسة على قضية مركزية ذات أهمية بالغة وهي القضية الفلسطينية، وكذلك إطلاع القارئ على التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، ومحددات تلك السياسة.

الأهميـة العمليـة

تكمن أهمية الدراسة العملية في مساعدة صناع القرار في فلسطين لرسم السياسات الخارجية تجاه الصين، حيث أن التعرف على محددات السياسة الخارجية بين الصين وإسرائيل سيساهم في تحديد السياسات الدولية اللازم اتباعها تجاه الصين لاستمالتها تجاه نصرة القضية الفلسطينية والوقوف في صفها.

متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من متغير مستقل ومتغير تابع، حيث أن المتغير المستقل هو "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل"، أما المتغير التابع فهو "القضية الفلسطينية".

حدود الدراسة

١-حدود مكانية

نظراً لأن الدراسة ستتناول السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، فإنه سيتم تطبيق هذه الدراسة على العلاقات الدولية في حدود جغرافية كلٍ من الصين وفلسطين.

٢-حدود زمنيـة

ستتناول هذه الدراسة فترة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بدءاً من العام ١٩٩٣ وهي سنة توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وحتى العام ٢٠١٥.

٣-حدود موضوعيـة

السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

منهجيـة الدراسة

١-**المنهج الوصفي التحليلي:** باعتباره أنسب الأساليب لمعالجة مشكلة الدراسة، حيث يُعرف الأسلوب الوصفي التحليلي بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي وعملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة. (اللحلح وأبو بكر، ٢٠٠٢:٥١)

إن توظيف المنهج الوصفي التحليلي في دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل سيتم من خلال جمع البيانات والمعلومات حول عناصر البحث خلال فترة زمنية محددة بالحد الزمني للدراسة، ومن ثمَّ تحليلها وتفسيرها للحصول على نتائج علمية دقيقة، وقد تم تطبيق هذا المنهج في معظم فصول ومباحث الدراسة الحالية.

٢-المنهج التاريخي: لاستعراض تاريخ الأحداث المتتالية في حدود الدراسة المكانية، وربطها بالأحداث الحالية والتي بلا شك أثرت على تطورها ومجرياتها، حيث يُعرف الأسلوب التاريخي في الدراسة بأنه عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. (العساف، ٢٠٠٣:٢٥٩)

وحيث أن المنهج التاريخي يعتمد على جمع المعلومات والأدلة التاريخية، فإن الدراسة الحالية قد استخدمت هذا المنهج في الاستعراض التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في مجمل أحداثها وتطوراتها، وكذلك في بيان المواقف الصينية تجاه إسرائيل عبر الحقب الزمنية المختلفة، مع ربط تلك الأحداث بالحاضر واستنتاج طبيعة التغير في السياسة الخارجية الصينية، وذلك قبل وبعد عملية السلام (أوسلو) وخلال مراحل تطورها.

٣-منهج صنع القرار في السياسة الخارجية: يُركّز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ انّها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار)، ويعتمد هذا المنهج على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الخارجية تتمثل في البيئة الخارجية بكل أبعادها وضغوطها ومؤثراتها، والبيئة الداخلية والتي تشمل الوضع الاجتماعي السائد والنظام السياسي والاقتصادي للدولة والمؤسسات السياسية الموجودة فيها مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. (النعيمي،٢٠١١: ١٢٧-١٤١)

وقد أسقطت الدراسة الحالية منهج صنع القرار في السياسة الخارجية في مختلف الفصول، حيث تم استخدام هذا المنهج العلمي في البحث لتفسير آليات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، مع توضيح البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالصين والتي تحدد مدى التغير في سياستها الخارجية ومقومات تلك السياسة.

٤-منهج تحليل النظم: ويعتمد على اعتبار أنَّ النظام هو وحدة التحليل، والذي بدوره عبارة عن مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر او جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الاخرى)، بحيث يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار أنَّ التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك تحتوي على مجموعة من المدخلات والمخرجات القائمة فيما بينها على مجموعة من العمليات.(Easton, 1965)

وقد استخدمت الدراسة الحالية منهج تحليل النظم باعتبار النظام السياسي في الصين عبارة عن وحدة متكاملة من الأجهزة، إلى جانب عوامل التأثير الداخلية والخارجية التي تفرض على الصين انتهاج سياسة معينة تجاه إسرائيل، وهو ما ظهر في توظيف هذا المنهج العلمي في الفصول التي تناولت الانعكاسات السياسية للسياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية بشكلٍ خاص.

مصادر البيانات

سوف تستند الدراسة على مصادر جمع المعلومات والبيانات وذلك بالرجوع إلى الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية المتوفرة في المكتبات المحلية والدولية.

مصطلحات الدراسة

السياسة الخارجية: ويقصد بها "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها". (Rosenau, 1974:6)

وعرّفها ناصيف يوسف بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية –التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة–موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة". (يوسف، ١٩٨٥:١٥٧)

أمّا محمد السيد سليم فقد عرف السياسة الخارجية من منطلق خصائصها الرئيسية وأبعادها المحتملة، وبالتالي فهي حسب وجهة نظره " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي". (السيد سليم، ٢٠٠١:١٢)

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية وهو: "مجموعة الإجراءات والتصرفات والسلوكيات والمواقف التي تتخذها الدولة تجاه المحيط الخارجي من دول ومنظمات دولية وأشخاص دوليين وقضايا دولية، تهدف من خلاله تحقيق مصالحها وأهدافها القومية بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، وتكون تبعاً لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها، وتتصف بمجموعة من السمات التي تميز سياستها، مع مراعاة البيئة الداخلية والخارجية".

العلاقات الدولية: ويقصد بها "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع ". (بدوي، ١٩٧١: ١٤)

وقد عرف هاني طشطوش العلاقات الدولية بأنها "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في الإطار الدولي". (طشطوش، ٢٠١٠: ١٣)

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للعلاقات الدولية وهو: "مجموعة التفاعلات والعلاقات الشاملة في مختلف الجوانب والتي تربط الجماعات الدولية الرسمية وغير الرسمية".

الصين: ويقصد بها "الدولة الواقعة في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، ويبلغ طولها ٥٥٠٠ كم من الشمال للجنوب، وتمتد من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخه بمقاطعة هيلونغجيانغ إلى حيد تسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي (قرب خط عرض ٤ درجات شمالاً) ". (قوانغ، ١٩٨٧:١)

وعرفها محمد ريحان بأنها: " رابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، وتقع في نصف الكرة الشرقي من آسيا، وتعتبر من أطول الدول من حيث ساحل البحر في العالم، حيث تطل على بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر جنوب الصين، وجميعها جزء من المحيط الهادي". (ريحان،٢٠١٢: ١٦)

القضية الفلسطينية: ويقصد بها " إحدى أهم قضايا التحرر في العالم والتي بدأت منذ تاريخ الإعلان عن إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، وتعتبر القضية المركزية العربية والإسلامية، وشكلت منطقة تنازع تداخلت فيها عدة أطراف". (سرور، ٢٠٠٦: ٧)

الدراسات السابقـة

أولاً: الدراسات الفلسطينية

١-دراسة (سرور:٢٠٠٦) بعنوان "تطور السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية من عام ١٩٦٧ مروراً بأحداث أيلول/سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠ ثم حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ فالاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وحربي الخليج الأولى والثانية، ثم مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وصولاً إلى الحقبة التي مهدت الطريق أمام توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وتناولت الدراسة هذه الحقبة بمحطاتها وتفاصيلها، ورصدت المتغيرات الحاصلة على السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية، مع استشراف للرؤية الجديدة للصين فيما يتعلق بسياساتها الخارجية في المسرح الدولي بشكل عام، فضلاً عن اللجوء إلى سرد الوقائع التي أضحت ثابتة ومتفق عليها من قبل المراقبين والمؤرخين مما يسمح باتخاذ مواقف موضوعية، واستخدمت الدراسة منهجية التحليل الموضوعي في استعراض تفاصيل وقراءة الأحداث وانعكاساتها على مجمل الواقع الجيوسياسي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصين لم تترك بصمات بارزة على مستوى مواقفها وتعاطيها السياسي إزاء القضايا العالمية لا سيما القضية الفلسطينية على عكس الدول العظمي الأخرى، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها وجوب استمرار البحث في الشأن السياسي الصيني ومحاولة استقراء مستقبل الدور الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

٢-دراسة (لحام:٢٠٠٧) بعنوان "العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ حتى العام ٢٠٠٤ "

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية وبيان الأهداف التي سعى كل طرف لتحقيقها من خلال السياسة الخارجية والعوامل المحددة والمؤثرة على السياسة داخلياً وخارجياً لدى كل من الصين وإسرائيل، وكذلك بيان الظروف السياسية الدولية التي أصبحت الصين من خلالها قطباً دولياً، ودور إسرائيل لتحقيق أهدافها بعيدة المدى، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ٢٠٠٤، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي وذلك من خلال تناول العديد من الأدبيات من كتب ومقالات ووثائق تتعلق بموضوع الدراسة، كما استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم المبني على مجموعة من المدخلات والتي تمثلت في هذه

الدراسة في المصالح والأهداف للطرفين التي بلورت العلاقات الثنائية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصين تسعى إلى تحقيق هدف رئيسي وهو تطوير الجبهة الداخلية لديها متزامناً مع دورها الدولي كقوة عظمى دفعها إلى بناء علاقات مع إسرائيل، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تطوير العلاقات الفلسطينية مع الصين بما يخدم القضية الفلسطينية وزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري مع الصين.

٣-دراسة (الأنباري: ٢٠١١) بعنوان "العلاقات الفلسطينية الصينية ١٩٤٩-٢٠١١"

هدفت الدراسة إلى تناول علاقة فلسطين بدولة كبرى لها أهميتها على المستوى الإقليمي والدولي وهي جمهورية الصين. إن أهمية الصين تأتي من عدة اعتبارات منها أنها عضوٌ دائمٌ في مجلس الأمن، وما لهذه الصفة من نفوذ سياسي، كما أنها تمتلك تجربة اقتصادية متميزة على مستوى العالم، استطاعت بفضلها تحقيق أعلى مستوى للنمو، مما رشحها لتكون في المستقبل القريب في مقدمة دول العالم اقتصادياً. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن للصين علاقات جيدة مع فلسطين، وهي آخذة بالتطور، وأن موقف الصين من القضية الفلسطينية يتلخص في تأكيدها على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن الصين كغيرها من الدول تتبع مصالحها، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة دراسة علاقات الصين مع العالم العربي، وتخصيص البحث في علاقات الصين مع فلسطين.

٤-دراسة (القبط: ٢٠١٥) بعنوان "السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٣"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التطور التاريخي للموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية، ومعرفة محددات السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك استعراض الموقف الصيني من عدة مفاصل تاريخية فلسطينية مثل انتفاضة الأقصى وحصار الرئيس ياسر عرفات، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي من أجل رصد تطورات السياسة الخارجية الصينية وتداعياتها على القضية الفلسطينية، والمنهج الوصفي التحليلي لمتابعة مدى تأثير تلك السياسة الصينية على القضية الفلسطينية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها تميز السياسة الصينية باتخاذ مواقف دعم وتأييد لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأن مواقف الصين تؤكد مساندتها للقضية الفلسطينية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وأوصت الدراسة بمجموعة

من التوصيات من أهمها ضرورة تضافر الجهود من أجل تعزيز العلاقات الفلسطينية الصينية حتى تكون الصين عوناً للفلسطينيين، واستغلال المواقف الصينية الداعمة للحق الفلسطيني في الضغط على مختلف الأطراف لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

٥-دراسة (الهليس: ٢٠١٥) بعنوان "العلاقات الصينية الفلسطينية ١٩٤٩-٢٠١٣"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة العلاقات الصينية-الفلسطينية ومحدداتها، واستعراض بداية العلاقات الثنائية، وكيفية تأثر العلاقات الصينية-الفلسطينية بالتغيرات الداخلية في جمهورية الصين الشعبية، وبيان أهم ملامح هذه العلاقة ومدى تأثرها بالعلاقات الصينية-الإسرائيلية، والتعريف بالعلاقات المتبادلة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوضيح الدور الصيني في عملية السلام، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، لملائمة أدوات هذين المنهجين لمثل هذا النوع من الدراسات، مثل الرجوع الى الوثائق الرسمية والمواقف والتصريحات وفق التسلسل الزمني وارتباطها بالأحداث في كل مرحلة، ومحاولة تحليل المضمون للوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن السياسة الخارجية لأي دولة هي عنصر من عناصر السياسة العامة لهذه الدولة، وأن النظام الدولي يتجه نحو النظام المتعدد القطبية، وأنَّ السياسة الخارجية الصينية القائمة على تحقيق المصالح الوطنية اعتمدت في الفترة الماوية على الأيديولوجيا، وكذلك تأثير التغيرات الداخلية في الصين الشعبية على مستوى الدعم للقضية الفلسطينية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة إجراء مقارنة بين العلاقات الصينية-الفلسطينية والصينية-الإسرائيلية، لتأثير كل منهما على الآخر، وكذلك استغلال التعاملات التجارية والاقتصادية مع الصين لتطوير العلاقات معها.

ثانياً: الدراسات العربية

٦-دراسة (مطلك:٢٠٠٨) بعنوان "الصين والصراع العربي-الإسرائيلي: الواقع والآفاق المستقبلية"

هدفت الدراسة إلى تحرى أثر الدور الصيني في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي من زاويتين: الاقتصادية والسياسية، وكذلك بيان الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين، ودور الصين في حروب عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣، حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ضرورة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الصينية مع الدول العربية في الشرق الأوسط،

وحصول الصين على موطئ قدم في المنطقة العربية لأنها منطقة صراع مصالح بين الدول الكبرى، وسلطت الدراسة الضوء على الرؤية المستقبلية للدور الصيني في قضية الصراع العربي–الإسرائيلي في ضوء مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشرافي، حيث وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في فترة واقع الدراسة الحالي بوصف المواقف الصينية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي وتحليل أسبابها ونتائجها، وكذلك استخدمت المنهج الاستشرافي في تقدير الموقف المستقبلي للصين من قضية الصراع، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنَّ العلاقات الصينية العربية تعرضت لتقلبات عدة بفعل الصراع العربي الإسرائيلي، وأنَّ العلاقات الثنائية بين الطرفين هي علاقات ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها تنشيط الحوار بين الطرفين العربي والصين، واستمرار الاحترام المتبادل بين الطرفين، وضرورة المساهمة الاقتصادية والتعاون السياسي مع الصين بما يخدم القضية الفلسطينية وقضايا الدول العربية .

٧–دراسة (عليمات:٢٠١٣) بعنوان "الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير الى الربيع العربي"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقات الصينية الشرق أوسطية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والتجارية والنفطية والثقافية، والأحداث الكبرى في تاريخ هذه العلاقة، ويفرد فصولاً مخصصة للعلاقات الصينية الثنائية مع عدة دول شرق أوسطية ومنها السعودية والإمارات والجزائر ومصر وإسرائيل، وتهدف الدراسة أيضاً إلى سد النقص في الإنتاج الفكري المتصل بالعلاقات الصينية – الشرق أوسطية والمساهمة في تحفيز وتنشيط البحث في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم، حيث تناولت الدراسة تاريخ وامتداد العلاقات الصينية – الشرق أوسطية على مدى قرون من الزمان من طريق الحرير وحتى أحداث ما سمي ب"الربيع العربي" ، وكذلك استعرض الموقف الصيني من قضايا الشرق الأوسط خاصة المعاصرة منها، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصين تفضل بقاء الوضع الراهن في الشرق الأوسط بدلاً من التغيير بسبب ارتباط مصالحها بهذا الوضع، كما أن الربيع العربي يفتح المجال واسعاً لدعم حقوق الإنسان في الصين وهو ما يخشاه النظام السياسي هناك، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها وجوب إدارة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الصين بشكل متوازن يحفظ المصالح العربية ويخدم قضاياها، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الصين كونها

من القوى الاقتصادية الواعدة في العالم، واستغلال السياحة والتعليم في العالم العربي لاستقطاب المصالح والاستثمارات الصينية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

٨-دراسة (Pan: 1999) بعنوان

China and Israel: 50 years of bilateral relations, 1948-1998

الصين وإسرائيل: خمسون عام من العلاقات الثنائية: ١٩٤٨-١٩٩٨

هدفت الدراسة إلى تاريخ تطور العلاقات الصينية-الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٨، وذلك من خلال أربع مراحل تاريخية سمّتها الدراسة بمرحلة الصداقة المؤقتة ثم مرحلة تجنب الصدام ثم مرحلة استعادة المبادرة، وأخيراً مرحلة العلاقات الدبلوماسية، واستعرضت الدراسة كيف أن الدولة الشيوعية انتقلت من مرحلة العداء لإسرائيل إلى مرحلة الصداقة والتبادلات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، مع إيضاح مدى نجاح السياسة الخارجية الإسرائيلية في التأثير على القرار الصيني ليتجه نحوها، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنه رغم اختلاف الأحزاب والرؤى السياسية الإسرائيلية لمستقبل العلاقة مع إسرائيل منذ نشأة الأخيرة، إلا أنَّ جميع الأطراف الإسرائيلية اجتمعت على ضرورة إقامة علاقات قوية مع دولة واعدة في المجتمع الدولي ألا وهي الصين، وأن العلاقات الثنائية للبلدين في تطور وتقدم مستمر طالما أن الدبلوماسية الإسرائيلية تنتهج نهج المصلحة القومية لإسرائيل، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل، واستغلال البعد الثقافي والاقتصادي لتأمين هذه العلاقات.

٩-دراسة (Bar-Magen:2011) بعنوان

Taking Advantage of the Walking Dragon: Post-Cold War Middle East-China Relations

الاستفادة من التنين المتقدم: العلاقات الصينية – الشرق أوسطية بعد الحرب الباردة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تاريخ العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، والموقف الشرقي أوسطي من صعود الصين كقوة عظمى دولية، وكذلك توضيح تداعيات

تفكك الاتحاد السوفيتي كقوة اشتراكية عظمى على كلٍ من دول الشرق الأوسط والصين، وتركز الدراسة على العلاقات الثنائية بين الصين من جهة وإيران وإسرائيل كلاً على حدى من جهة أخرى، خاصة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والعسكري بين الطرفين، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن التوجه السياسي الصيني لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل ليس أولوية لصناع القرار في بكين، ومع هذا فإن استمرار صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة سيفرض عليها التعامل بشكل أكثر تأثيراً في قضية الشرق الأوسط المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة الاتجاه نحو علاقات متوازنة مع دول الشرق الأوسط والاهتمام بقضاياهم ولعب دور أكثر تأثيراً في قضية الصراع العربي–الإسرائيلي بما يخدم سياسات الجانب الصيني ودوره المستقبلي في الساحة الدولية.

١٠–دراسة (Ran:2015) بعنوان

Religion and Realism in International Law: China's Perspective on the Israeli-Palestinian Conflict

الدين والواقعية في القانون الدولي: وجهة نظر الصين حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الواجب القانوني والالتزامات الدولية الملقاة على عاتق الدول العظمى عند وضع سياستها الخارجية، متخذاً حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كحالة للدراسة، موضحاً توازن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعلاقات تجارية وعسكرية معها من جهة، وتجاه الفلسطينيين بدعم اقتصادي وثقافي من جهة أخرى، واضعاً تصور للعلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل من منظور القانون الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج القانوني والمنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصين على المستوى السياسي لا تزال تعتمد على الدعم والتعاون مع الدول العربية والإسلامية، واقتصادياً تعد الصين أكبر موردي الطاقة في الشرق الأوسط، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها دراسة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بواقعية وعقلانية للحفاظ على سياسة الحياد والوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف والتي تتبناها الصين تجاه صراعات الشرق الأوسط.

التعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

١- توضيح مشكلة الدراسة بشكل واضح.

٢- توضيح أهمية وأهداف الدراسة.

٣- تحديد المنهج الذي سيتبع في استكمال الدراسة.

٤- تحديد متغيرات الدراسة التي سيتم تناولها أثناء استكماله.

٥- تحديد الفجوة البحثية بشكل جلي.

ثانياً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة

اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في دراسة طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل أو القضية الفلسطينية، وكذلك في منهج الدراسة (الوصفي التحليلي – التاريخي–صنع القرار في السياسة الخارجية–تحليل النظم).

ثالثاً: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في الحدود الزمنية، وكذلك في الهدف والأهمية من الدراسة.

رابعاً: الفجـوة البحثـية

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحاليـة
توصـلت معظم الدراسـات السابقة إلى أهمية السياسة الخارجية الصـــينية تجاه إســـرائيـل وتطورهـا عبر السـنوات، وتعدد المصـالح المشـــتركـة بين الطرفين وضـــرورة تـوظـيـفـهـا واســـتغلالها في خـدمـة القضية الفلسطينية.	لم تتناول الدراسـات السـابقة الموقف الرسـمي الصـيني من المفاوضـات الفلسـطينية الإســـرائيلية في أوســـلو وكـامـب ديفيـد، وكـذلـك مـوقـفـهـا مـن الـحـروب الإسـرائيلية على قطاع غزة فـــي الأعـــوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤.	سوف تتناول الدراسة الحالية الفترة الزمنية من عام ١٩٩٣ وحتى ٢٠١٥، حيث لم تخضع هذه الفترة للدراسة من قبل، بحيث تدرس السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل خلال مفاصل تاريخية هامة في القضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

التطوُّر التاريخي للسِيَاسَة الخَارجِيَّة الصِينِيَّة تِجاه إسرائيل

تمهيد

تتربع الصين على مساحة ٩,٥٧٢,٦٧٨ كم^{٢}، وتعد رابع أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا والولايات المتحدة، وتتميز بموقع ذي أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور ١٤ دولة منها: روسيا والهند وباكستان وفيتنام وكوريا الشمالية، وللصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي، وبخاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كم، ومن الشرق إلى الغرب ٦٤٦٨ كم، وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية كطريق الحرير، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي والشرقي والبحر الأصفر ومضيق تايوان، ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكاناً بتعداد يفوق ١,٣ مليار نسمة، وهذا العدد له أهمية كبيرة في البعد الأمني، ويترتب عليه التزامات كبيرة أيضاً. (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩:٢٦٥-٢٦٦)

تأسست جمهورية الصين الشعبية في أول تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٩. ومنذ ذلك الحين دخلت معاملات الصين مع البلدان الآسيوية والأفريقية إلى مرحلة جديدة، ويعتبر مؤتمر باندونغ لدول آسيا وأفريقيا الذي أقيم في عام ١٩٥٥، مؤتمراً مهماً ذا مغزى تاريخي عظيم، وبعد وقت قليل من ذلك تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين ومصر، وكانت مصر أول دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة في غربي آسيا وأفريقيا، ولحقت بها سوريا واليمن اللتان أقامتا علاقات دبلوماسية مع الصين في نفس العام، وحتى نهاية عام ١٩٧١ قد بلغ عدد الدول الشرق الأوسطية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين إلى ١٥ دولة. (تشونغ، ١٩٩٩:١١٨) وكذلك فإن الصين الشعبية تنتمي بحكم موقعها الجغرافي إلى العالم الثالث، وهي الدولة الآسيوية الوحيدة التي تتمتع بصفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي. (مراد، ١٩٩٠:٦٧)، وقد مثل إعلان جمهورية الصين الشعبية بداية تحول سياسي كبير بانسحابها من المعسكر الرأسمالي ودخولها المعسكر الاشتراكي، وكان هذا التحول ليس للشعب الصيني وحكومته فقط، بل للنظام الدولي بأكمله. (الهليس، ٢٠١٥: ٤)

حيث بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ في ٣٠ أيار/مايو عام ١٩٥٦ الاعتراف بحكومة الصين الشعبية وسحب اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي كان سفيرها عميداً للسلك الدبلوماسي الأجنبي بالقاهرة، وتوالى بعد ذلك اعتراف الدول العربية ببكين حتى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية. (الساكت، ٢٠٠١:٨٥)

وقد مرت الصين بمحطات مفصلية لعبت دوراً أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، خصوصاً بعد أن وضعت الحرب الداخلية أوزارها، والاعتراف بالنظام الشيوعي كهيئة حاكمة في البلاد، وعقيدة أيديولوجية تنطلق منها كل القوانين والتشريعات، وتحكم سير العلاقات الخارجية مع العالم في أمداها القريب والبعيد. ومثل العالم العربي معبراً لدولة الصين الشعبية الفتية باتجاه الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط، تحت عنوان القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي، فضلاً عن جوانب أخرى استراتيجية تتصل بجوانب اقتصادية تأخذ المصالح الصينية بعين الاعتبار، وهو ما أمّن للصين بوابة للانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الخارجية اتسمت بالحذر تجاه الانفتاح نحو الغرب. (سرور، ١٣:٢٠٠٦)

خلال تلك المحطات التاريخية، احتّل الشرق الأوسط أهمية فائقة في سياسات الصين الخارجية منذ أربعينات القرن العشرين، وذلك في خضم تطورات وتحالفات الحرب العالمية الثانية، فقد كان تخوف الصين الأساسي في ذلك الحين أن يتم رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط من جديد مما يترتب عليه نشوء شبكة أحلاف جديدة من أبرزها انتصار محور ألمانيا – اليابان الذي سيلتف لتطويق الصين، لذلك أطلق الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) في عام ١٩٤٦ على منطقة الشرق الأوسط نظرية (المنطقة الوسيطة) والتي اعتبر فيها أن التناقض الرئيس في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ليس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما بين المعسكر الإمبريالي بزعامة الولايات المتحدة من جهة وبين البلدان الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية من جهة أخرى، (اللوح، ١٠–١٢–٢٠١٢: نت)

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرات جذرية عدة، فقد جاء التغيير الأول في المدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٦، إذ تغيرت من نمط الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والتحالف معه إلى "نمط الاعتماد على الذات" بمعنى التركيز على تطوير نموذج صيني للتعامل الدولي يستند إلى الموارد الصينية. والثاني من عام ١٩٦٦ وحتى العام ١٩٦٩، حدث تغيير جذري من النمط الأول إلى نمط "العزلة "– سنوات الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى–الذي بموجبه قللت من ارتباطاتها الخارجية. بما في ذلك تخفيض حجم تمثيلها الدبلوماسي الخارجي والتركيز على الشؤون الداخلية. وفي عام ١٩٧٠ حدث تغيير جذري ثالث قوامه التحول من نمط العزلة إلى نمط "التنويع" واعتماد الدور النشيط في السياسة الخارجية، وتنويع علاقاتها الخارجية، بما في ذلك الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، اما فيما يخص موقفها من منطقة الشرق الأوسط، فمنذ السبعينيات من القرن العشرين اتجه إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، واستمر موقفها المؤيد

للتسوية السلمية في ثمانينات القرن العشرين أيضا مدخلاً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، على أن يتم من خلال مؤتمر دولي للسلام، وعلى الرغم من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية في ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢.(البدراني، ٢٠٠٦:٣-٤)

والمتتبع للسياسة الخارجية الصينية حول الصراع العربي الإسرائيلي يلحظ بوضوح أنها تقوم على أساس تبادل المصالح وليس على أساس الالتزام بالعقائد، وأن خط تلك السياسة متوازن، وهو في أغلب الأحيان يميل إلى التحفظ والهدوء وتحيُّن الفرصة وعدم الانجرار وراء المواقف البراقة والقفزات غير المحسوبة. (سلمان، ٢٠٠٦:٢٥)

حيث كانت أولى المراحل في عملية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإسرائيل مرحلة ما عُرف ب"السبق الإسرائيلي" و "التراجع الصيني" في الخمسينات، والتي استغلتها إسرائيل عبر ديفيد بن غوريون رئيس وزرائها في حينه ووزير خارجيتها (موشيه شاريت)، والذين اعتبرا من متخصصي السياسة الخارجية في المرحلة التمهيدية لدولة إسرائيل، وجاء في رسالة بعث بها (موشيه شاريت)، أول وزير خارجية لإسرائيل، إلى نظيره الصيني، (شوارين لاي):"إن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف رسمياً بحكومة الصين"، وقد كافأها الرئيس الصيني حينها (ماو تسي تونغ) بخطاب شكر على ذلك دونما الاعتراف بها. (لحام، ٢٠٠٧: ٤)

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ –١٩٦٧

تعتبر الصين في عهد (شان كاي تشيك) أول دولة آسيوية تعترف بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، إلا أن ذلك كان قبل انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية وإقامة جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٩، وحينها غيّر الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) ملامح السياسة الخارجية الصينية بالمجمل، وعلى الرغم من رغبة إسرائيل بالتقرب من الصين أو "رد الجميل" لها بأن تكون أول دولة في الشرق الأوسط التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية، إلا أن الصين رفضت مبادلتها الاعتراف واكتفى (ماو تسي تونغ) بخطاب شكر على ذلك، ولم تبادل الصين إسرائيل الاعتراف إلا بعد اثنين وأربعين عاماً.

أولاً: السياسة الخارجية الصينية بعد الثورة الاشتراكية في الصين

بدأت أولى ملامح تغير السياسة الخارجية للصين الشعبية باعتراض مندوب الصين (تنجفو تسيانج) داخل مجلس الأمن في ١٩ آذار/مارس عام ١٩٤٨ على تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لفرض قرار التقسيم على العرب بالقوة، أو ان تعطى بعض الدول حق القيام بمثل هذا التدخل. وفي ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨ أعلن المندوب أسفه لاعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل، لأن ذلك قد زاد من المصاعب التي يتعذر معها على مجلس الأمن إيقاف الصراع القائم في فلسطين، كما أن الاعتراف الأمريكي قد أفقد لجنة الهدنة حيادها الذي كان يعتبر الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الصراع، واعتبرت الصين أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يخولها حق تقسيم أي دولة، لذلك اعترضت على قرار التقسيم، وكانت ترى أن الولايات المتحدة منحازة لجانب إسرائيل. (الهليس، ١٤:٢٠١٥)

منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الاشتراكية في الصين في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٩، دشنت هذه الثورة وجمهوريتها الوليدة علاقتها القوية بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي–الإسرائيلي، على نحو مبدئي، إذ صفعت الصين الشعبية الباب في وجه إسرائيل، التي سارعت إلى الاعتراف بالصين الشعبية مقابل رفض الدول العربية مجتمعة الاعتراف بالصين الشعبية، وتعزز هذا الموقف الصيني من إسرائيل بعد تحيز الأخيرة المكشوف للولايات المتحدة في حربها العدوانية في كوريا ١٩٥٠–١٩٥٣. (ياسين، ٥٤:١٩٩٤)

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن إسرائيل في هذه الفترة لم تكن محلَّ اهتمام السياسة الصينية وعنايتها، ربما لأنها كانت تتلقى الدعم من عدو تقليدي للصين هو الولايات المتحدة

الأمريكية، ومن بعض الدول الغربية ذات التاريخ الاستعماري علماً أن تأييدها لقبول الصِّين في الأمم المتحدة استمر حتى عام ١٩٥٢، وكانت أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بالصين الشعبية في ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٠م، والدولة الثانية في العالم بترتيب اعترافها بها، ومع ذلك كان موقف الصِّين المستمر هو عدم الاعتراف بإسرائيل. (جبور، ٣٢:١٩٧٢)

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي (موشي شاريت) قد بعث إلى وزير خارجية الصين (شو ان لاي) بالرسالة التالية: "يشرفني أن أعلم سيادتكم بأن حكومة إسرائيل قد قررت الاعتراف بحكومتكم كحكومة قانونية للصين. ويسرني انتهاز هذه الفرصة للتعبير لسيادتكم عن الأماني المخلصة لحكومتي في ازدهار الأمة الصينية، وعن أفضل تمنياتي الشخصية"، ورد (شو ان لاي) بالرسالة التالية: "سيدي.. بالنيابة عن حكومة الشعب المركزية لجمهورية الصين الشعبية، فقد تسلمت برقية سيادتكم في التاسع من الشهر الحالي بشأن قرار حكومة إسرائيل حول حكومة الشعب المركزية لجمهورية الصين الشعبية، وتمنيات سيادتكم للشعب الصيني وتحياتكم الشخصية، أتقدم لسيادتكم بالنيابة عن حكومة الشعب المركزية لجمهورية الصين الشعبية بترحيبنا وشكرنا"، ويلاحظ أن الرسالتين لم تتضمنا أية إشارة لإقامة علاقات دبلوماسية. على الرغم من ذلك، يمكن القول بأن الصين قد قدرت اعتراف إسرائيل في وقت كانت الدول التي اعترفت بها قليلة جدا. (حجاوي، ٣:١٩٨٣)

ومن جهة أخرى، فقد تباينت رؤية الأحزاب الإسرائيلية حول الاعتراف بالصين الشعبية، حيث كانت الأحزاب اليسارية والاشتراكية من أقوى الأصوات المطالبة والمؤيدة للصين الشيوعية، وألح اليسار (مابام وماكي) وقتها على الحكومة الإسرائيلية للاعتراف بنظام الحكم في بكين من منطلق حاجة إسرائيل للاحتفاظ بمدخل للمعسكرين الشرقي والغربي (روسيا والولايات المتحدة) الذين ساهم زعماؤهما في تحقيق استقلال إسرائيل واستمرار بقاءها. (لحام، ٣:٢٠٠٧)

وعندما سئل بن غوريون:" لماذا اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية في عام ١٩٥٠؟" أجاب بقوله: "لسبب بسيط، وهو: "لماذا لا نعترف؟" ثم أردف: "كذلك فإنك لا تستطيع اعتبار فرموزا (تايوان) مثل الصين الشعبية. فإن هناك ٦٠٠ مليون شخص في الصين. وإن عدم الاعتراف بها يعتبر إهانة لهم". وفي مناسبة أخرى، قال بن غوريون:" إن الحكومة الموجودة في بكين تسيطر على البلاد، وكان لا بد لنا أن نعترف بها كحقيقة قائمة وهامة. وأن الصين استحقت أن تأخذ مكانها الشرعي في العالم". (بريتشر، ١٤٧:١٩٧٣)

ويرى محمد خير الوادي[1] أن هذا الاعتراف الإسرائيلي المبكر بالصين الشعبية كان وراءه عدة أسباب أهمها (الوادي، ٢٠١٢:٥٤):

١-معظم الأحزاب الإسرائيلية آنذاك كانت تقدم نفسها على أنها أحزاب اشتراكية.

٢-إدراك إسرائيل بمستقبل الصين وتأثيرها على مستوى العالم، وبذلك تكون قد نوعت علاقاتها الخارجية.

حيث أن السياسة الخارجية الصينية كانت تقوم في تلك الفترة على أساس العامل الأيديولوجي الذي كان ينادي بدحض الإمبريالية، ودعم الشعوب والحركات الثورية للتحرر والتخلص من الاستعمار، بحيث كانت تعتبر الصين إسرائيل أداة من أدوات الاستعمار الغربي، ويؤكد عبده الأسدي[2] على ذلك حيث وضح أنَّ السياسة الخارجية الصينية تميزت إبان مرحلة الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) بالتركيز على مكانة الصين في العالم الاشتراكي بغية جعلها مركزاً فكرياً وتنظيماً للحركة الاشتراكية في العالم، مما يعني أن سياسة الصين الداخلية انعكست على سياستها الخارجية التي أعطت أولوية خاصة لعلاقاتها مع حركات التحرر الوطني، ومن هنا برز موقف الصين من الصراع العربي-الإسرائيلي في شكل واضح، حيث أيدت الصين القضية الفلسطينية في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥. (الأسدي، ٢٠٠٠:١٤٩)

بالتالي، فإن الفترة الواقعة ما بين تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة (ماوتسي تونغ) وحتى وفاته كانت فترة تجاذب وتباعد بذات الوقت ما بين الصين وإسرائيل، بحيث كان العامل الأيديولوجي أساس رسم السياسة الخارجية الصينية، وهو الحاكم على تلك العلاقات من وجهة النظر الصينية، وهكذا فرغم المساعي الإسرائيلية الدؤوبة لإقامة علاقات مع الصين، إلا أنها جوبهت بالرفض حيناً وبالفتور حيناً آخر من الصين، نظراً للعديد من الأسباب أهمها ما يلي (لحام، ٢٠٠٧:١٤):

١-اعتبرت الصين إسرائيل أداة من أدوات الإمبريالية الغربية التي كانت تشكل المعسكر الآخر مقابل المعسكر الشيوعي التحرري الذي يناصر الحركات التحررية الثورية المعادية للاستعمار.

---

[1] كاتب سوري، شغل منصب سفيراً مفوضاً وفوق العادة لسورية في الصين منذ نهاية عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية ٢٠٠٨.

[2] كاتب سوري من أصل فلسطيني، كتب دراسات كثيرة نشرت في الصحف والمجلات العربية، يعمل في مجال الصحافة.

٢-الموقف الصيني المؤيد للعرب والقضية الفلسطينية والذي يعتبر موافقاً لأيديولوجيتها.

٣-المواقف الإسرائيلية الموالية للغرب.

وعلى الرغم من أن الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية خاصة، والصراع العربي-الإسرائيلي عامة، قد اتسم بالتغير عبر التطور منذ الخمسينيات، إلا أنه يمكن القول إن الصين لم تتخل عن تأييدها للقضية الفلسطينية والعرب خلال تلك الفترة، ويؤكد ذلك موقفها إزاء إسرائيل ورفض الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها حتى كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢ فقط، حيث تم تأسيس هذه العلاقات في ضوء ظروف ومستجدات في النظام العالمي، ومن خلال استعراض المراحل التاريخية المختلفة. (السيد سليم، ٦٩:١٩٧١)

خلاصة القول أن الصينيين قد اتبعوا سياسة خارجية مضمونها الحياد إزاء قضية الصراع في الشرق الأوسط، مع ميل بعض الشيء نحو إسرائيل، وهو ميل يبرره سرعة اعتراف إسرائيل بها، إلا أنه بعد وقوع الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة طرفاً فيها وتأييد إسرائيل للموقف الأمريكي ضد الصين عام ١٩٥١، جعلت الصين إسرائيل في كفة واحدة مع الولايات المتحدة، بل نظرت إليها باعتبارها أداة للإمبريالية لتمزيق الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة، بل زاد الأمر حدة بالتعاطف الصيني مع العرب وضد إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والذي شاركت فيها إسرائيل كل من إنجلترا وفرنسا. (زهران، ٢٤:١٩٩٣)

ثانياً: تبلور الرؤية الصينية للصراع العربي-الإسرائيلي

وحول رؤية الصين للعرب بشكل عام خلال تلك الفترة، تحدثت حنان قنديل[٣] أنه ومنذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩ قد تحددت تلك الرؤية وفق عاملين رئيسين، أما العامل الأول فهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإدراك الصيني لطبيعة الأوضاع العالمية المحيطة بالصين في مرحلة معينة"، والواقع أنه منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن، قدمت القيادات الصينية تصورات مختلفة للبيئة الدولية، وبحيث اشتمل كل تصور على تحديد للطرق الأجدى في التعامل مع مقتضيات تلك البيئة، وأما العامل الثاني، فكانت الأوضاع القائمة في العالم العربي بذاته؛ فعندما كان الاهتمام الصيني بالعالم العربي يصادف قبولاً وترحيباً من دوله، كان هذا مدعاة لتأسيس قواعد للتفاهم والتعاون بين الطرفين. (قنديل، ١٢٦:٢٠٠٧)

[٣] خبيرة في الشؤون الصينية، أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حيث اعتبرت القيادة الماوية أن "الحرب الشعبية" التي تخوضها الشعوب في أوطانها ضد عملاء الاستعمار وأنصاره، هي الوسيلة المثلى لمواجهة خطر الإمبريالية الأمريكية والتهديد السوفيتي (Behbehani, 1981:3)

إلا أنَّ الوضع بين إسرائيل والصين تطور ابتداءً من ١٩٥٣ بعد أن تمت هدنة باتمونجون، حيث جرت اتصالات في رانجون بين ممثلي إسرائيل والصين انتهت بالسير تدريجياً في موضوع إقامة علاقات دبلوماسية مع البدء بتبادل بعثات تجارية وبعثات صداقة، فتوجهت إلى الصين في شباط/فبراير ١٩٥٣ بعثة اقتصادية إسرائيلية برئاسة (دافيد هاكوهين)، وقوبلت بكل ضروب المجاملة مما شجع إسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٥٣ لمفاتحة الصين لإقامة علاقات دبلوماسية ولكنها لقت رداً صينياً يتصف بالمراوغة ومؤداه:" أن الوقت لم يحن بعد". (Brechar, 1974:112)

مع ذلك، فإن العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل سرعان ما تدهورت، ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ صوتت إسرائيل إلى جانب القرار الأمريكي الذي ينص على عدم تمثيل نظام الحكم في الصين في الدورة التاسعة لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذكرت مصادر إسرائيلية في ذلك الوقت أن التعليمات صدرت إلى (أبا أبيان) الممثل الإسرائيلي في الأمم المتحدة بألا يعارض، ولكن تعرض لضغط أمريكي جسيم، مما أجبره على تغيير موقف إسرائيل. وكانت إسرائيل صوتت على هذا القرار في العامين ١٩٥٠ و ١٩٥١ مما أدى إلى استياء الصينيين ولكنهم كانوا مصممين على ألا يحيدوا عن طريقهم، فبعد يومين من التصويت الإسرائيلي في الأمم المتحدة أبلغ (شو إن لاي) الحاضرين بالجلسة الأولى للمؤتمر الشعبي الوطني في خطاب له عن السياسة الخارجية الصينية العليا أنه:" تجري اتصالات بغية إقامة علاقات طبيعية بين الصين وأفغانستان، وكذلك الصين وإسرائيل". (وثائق المؤتمر الشعبي الأول، ١٩٥٤)

كذلك أصيبت المحاولات الإسرائيلية للانفتاح على الصين بنكسة جديدة عقب مؤتمر باندونغ الذي عقد في اندونيسيا في نيسان/أبريل عام ١٩٥٥، فقد أعلن (شو إن لاي)[٤] رئيس وزراء الصين

---

[٤] أول رئيس لأول وزارة شيوعية بالصين، ووزير الخارجية فيها بين ١٩٤٩–١٩٥٨، كان لشخصيته وثقافته الواسعة وصداقاته، أكبر الأثر في نجاح الدبلوماسية الصينية، وقد نادى في مؤتمر باندونغ بإندونيسية (١٨–٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥)، هذا المؤتمر الذي كان أوّل اجتماع للدول المؤسّسة لحركة عدم الانحياز، بتأييد حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ، وحصل القرار على إجماع الدول الحاضرة لهذا المؤتمر. (يعقوب، ١٣–٢–٢٠١٣: نت)

ورئيس الوفد الصيني إلى المؤتمر التزام بلاده بمناصرة الحقوق العربية، وطرح الزعيم الصيني على المؤتمر قراراً يساند حقوق الشعب الفلسطيني، كما أصيبت العلاقات الإسرائيلية مع الصين بنكسة أخرى إثر قيام إسرائيل بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. (الوادي، ١٢٧:٢٠٠٥)

ومنذ ذلك التاريخ (أي منتصف خمسينات القرن الماضي) لم تنقطع المحاولات الإسرائيلية لكسب تأييد الصِّين ولإقناع المسؤولين الصينيين بتنمية العلاقات المتبادلة بين الطرفين، ففي كانون الثاني/يناير من عام ١٩٥٥ قامت بعثة تجارية إسرائيلية بزيارة الصِّين تلبية لدعوة من (شو إن لاي) رئيس وزراء الصِّين آنذاك، وقد ترأس البعثة الوزير الإسرائيلي (دافيد كوهين)، ولكن هذه الزيارة لم تتمخض عن أية نتائج سياسية تذكر، وهناك من يعزو ذلك إلى "أن الصِّين كانت قد بدأت تدريجياً في تطوير مصالحها العربية، ورفضت العروض الإسرائيلية، خاصةً بعد مؤتمر باندونغ". (بيغار وحزان، ١٣:١٩٨١)

تغير الموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ووقفت الصين إلى جانب مصر، ففي الستينات أعلنت الصين تأييدها للعرب واتخذت موقفاً معادياً من إسرائيل، وقد أكد رئيس الوزراء الصيني (شو ان لاي) أثناء زيارته للقاهرة عام ١٩٦٤ على خمسة مبادئ تحكم العلاقة بين الدول العربية والصين (الساكت، ٨٦:٢٠٠١):

١-تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية ومحاربة الاستعماريين من أجل الاستقلال الوطني.

٢-تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

٣-تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

٤-تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية.

٥-احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.

وقد تمثلت السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل إبان تلك الفترة بما يلي (إسماعيل، ١٧٩:١٩٧٤):

١-أن السبب الرئيسي لخلق إسرائيل هو إفساح المجال للإمبريالية للتدخل في الشؤون الداخلية للعالم العربي.

٢-إن بناء الكيان الإسرائيلي سببه الحفاظ على المصالح الإمبريالية الغربية بصورة خاصة.

٣-إن إسرائيل هي قاعدة لتهديد آسيا وأفريقيا والتغلغل فيها.

٤-شددت الصين على دور الإمبريالية الأمريكية، ووصفت إسرائيل بأنها "آلة في يد الإمبريالية الأمريكية".

ومن خلال ما سبق، يمكن الحديث بأن عقد الخمسينات كانت فترة من "الكر والفر" أو "الإقدام والإحجام" في سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل، وأن الأسوأ في تاريخ العلاقات الثنائية كان عقد الستينات، حيث كان من أكثر الفترات سوءاً واضطراباً بين البلدين، وترجمته الصين بسياسة خارجية متشددة تجاه إسرائيل.

أما في مرحلة الستينيات، فإن الصين بدأت ترى التناقض ببين العرب من ناحية وإسرائيل والامبريالية الأمريكية من ناحية أخرى، وليس بين العرب وإسرائيل فحسب كما كان في إدراكها من قبل، ومن ثم فإن النظرية التي حكمت التعامل الصيني مع القضية الفلسطينية، هي نظرية (ماو تسي تونغ) "بالثورة إلى الأمام"، أي أصبحت حرب الشعب طويلة الأمد هي طريق العرب الحتمي لتحرير فلسطين، ومن ثم لا يمكن حل الصراع العربي-الإسرائيلي سلمياً، ولأول مرة يمكن ملاحظة أن الصين أصبحت تنادي علانية بالقضاء التام على إسرائيل. (Kooley, 1979:24-25)

حيث انتهجت السياسة الخارجية الصينية، حتى النصف الأول من عقد الستينات، نهجاً يفيد أنها تؤيد حق الشعوب العربية في التحرر من الاستعمار والتبعية، وذلك من خلال دعم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول العربية والصين. (الأنباري، ٢٠١١:٥)

في عام ١٩٦٣ جرى تبادل بعض الرسائل بين (شو إن لاي) و(ليفي أشكول) رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وحصلت بعض المحاولات الإسرائيلية عبر جهات أوروبية مقبولة لدى بكين لإجراء اتصالات مع الصِّين، لكنها لم تثمر جميعها، حيث أن تجميد العلاقات بين الطرفين أثر في قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (شاريت)، وشعر صانعو السياسة الخارجية في إسرائيل بالأسف ووصفوا قرار (شاريت) بأنه قرار غير منطقي وقال (بن غوريون* في مقابلة أجريت معه

في عام ١٩٦٦ "كان قراراً خاطئاً وغلطة رهيبة" وقال مسؤول إسرائيلي آخر "إذا عدنا إلى تاريخ الأحداث الماضية نجد أن نكوصنا عن إقامة علاقات مع الصين كان غلطة كبيرة وخطيرة، ولو كنا قد أقمنا تلك العلاقات لكان هذا عملاً ممتازاً جديراً بأن يغير مركز إسرائيل في آسيا وفي العالم الثالث بصفة عامة. (سلمان، ٢٠٠٦:٣١)

ويتضح مما سبق أنه كان هناك فرصتان لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٥، ولكن الأولى ضاعت بسبب الضغط الأمريكي على إسرائيل، والثانية ضاعت بعد أن غيرت الصين توجهاتها بعد مؤتمر باندونغ. (Pan, 1997:35-40)

ثالثاً: بداية العلاقات الصينية-الفلسطينية

خلال هذه الفترة، بدأت العلاقات الصينية الفلسطينية المباشرة من خلال خطين: الأول كان من خلال حركة فتح، حيث وصل أول وفد فلسطيني فتحاوي إلى بكين في ١٧ آذار/مارس عام ١٩٦٤، أما الخط الثاني فقد كان من خلال منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري في ١٧ آذار/مارس عام ١٩٦٥، وبين وفد فتح ووفد منظمة التحرير الفلسطينية كان هناك زيارة لوفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة في آب/أغسطس عام ١٩٦٤. (بهبهاني، ١٩٨٤:٤٥)

وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٦٤، عقد اجتماع جماهيري في بكين ليؤكد تأييد الصين ومساندتها للشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل نيل حقوقه المشروعة في العودة إلى وطنهم، وفي نفس الوقت قررت الحكومة الصينية تطبيق مقررات مكتب مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية ومنع أي سفينة تتعامل مع إسرائيل والتي هي في القائمة السوداء العربية من الدخول الى المياه الصينية. (إسماعيل، ١٩٧٤:١٨٠)

وقد أكد أحمد الشقيري، في مناسبات عديدة، تدريب الفدائيين الفلسطينيين في جمهورية الصين الشعبية، وأن جيش التحرير الفلسطيني يحصل على مساعدات عسكرية من الصين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،١٩٦٨: ١٠٢-١١٩). ومن جانبه، أكد خليل الوزير أيضاً، في حديث له عام ١٩٧٥، أنه خلال زيارته الأخيرة لبكين جرى تقييم عميق لتطور الطلاب الفلسطينيين الذين يتدربون في الأكاديمية العسكرية في الصين، وقد اعتبرت الصين الخامس عشر من أيار/مايو من كل عام يوماً للتضامن مع فلسطين. (مسلم، ٢٠١١:٨٨)

كانت بداية الاتصالات في علاقة الصين مع حركة فتح من خلال خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في الجزائر مع البعثة الدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية، حيث طلب استقبال وفد من حركة فتح في الصين، ووصل خليل الوزير وياسر عرفات (بأسماء مستعارة) إلى بكين في ١٧ آذار/مارس ١٩٦٤، وكان الوفد يهدف إلى الدعم المعنوي والسياسي والمادي من الصين الشعبية، فطرحوا فكرة قيام حركة فتح بحرب شعبية ضد إسرائيل على غرار الحرب الصينية كما وردت في كتابات (ماو تسي تونغ)، ولكن الصينيين لم يكونوا مقتنعين بإمكانية فتح للقيام بمثل هذه الحرب، أو حتى إمكانيتها في الاستمرار والحفاظ على بقائها في منطقة بها أنظمة عربية متناقضة. (مسلم، ٢٠١١:٨٥)

على أن النقلة النوعية في هذه المرحلة التاريخية التي بدأت عام ١٩٦٤ كانت في الزيارة التي قام بها أحمد الشقيري رئيس منطقة التحرير الفلسطينية إلى بكين بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٦٥ بناءً على دعوةٍ رسميةٍ من الحكومة الصينية، وقد صدر عقب الزيارة بيانٌ مشترك أكدت فيه الصِّين دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه. (عبد المحسن، ٢٤-٥-٢٠١٠: نت)

وقد روى أحمد الشقيري على لسان (ماو تسي تونغ) عام ١٩٦٥ قوله: "في عام ١٩٤٩ وبعد انتصار ثورتنا مباشرة، أرسلت إلينا إسرائيل تعرض علينا الاعتراف بها، ولكننا رفضنا هذا العرض لأننا نعلم أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل، ونحن من جانبنا لا يمكن أن نعترف بإسرائيل لأنها قاعدة للإمبريالية الأمريكية والفرنسية والألمانية الغربية". (ضاهر ١٩٩٩:٦٣)

وهكذا تطورت العلاقات الصينية الفلسطينية المباشرة، وبدأت تتوطد العلاقات الثنائية بشكل قوي، ما انعكس على إسرائيل في عدة اتجاهات (السيد سليم، ١٩٧١:٧٤):

١-سياسياً: أصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية بعداً دولياً، واكتسبت تأييد الدول التي تدور في فلك الصين الشعبية، وتطور مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من العودة إلى وطنه إلى درجة الدعوة الصينية إلى إزالة دولة إسرائيل، إضافة الى اعتماد الصين للتعرف الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية للصهيونية والذي نص على أنها حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانيه توسعية بأهدافها، عنصرية في تركيبها، وفاشية في أساليبها، هذا بالإضافة إلى تصويت الصين في الأمم المتحدة إلى جانب الفلسطينيين في القرارات ذات الخصوص.

٢-اقتصادياً: بسبب الموقف المبدئي الصيني المنطلق من أيديولوجية الصين في دعم حركة التحرر الفلسطيني والمناهض لإسرائيل واعتبارها ذراع الامبريالية في الشرق الأوسط، لم تكن هناك أي علاقات اقتصادية بين الصين الشعبية وإسرائيل (على الأقل بشكل علني).

٣-عسكرياً: شكّل الدعم العسكري الصيني لمنظمة التحرير الذي شمل التدريب للأفراد والمعدات العسكرية عنصراً أساسياً في العمليات العسكرية الفلسطينية ضد إسرائيل.

واستمرت سياسة الصين الخارجية بنهج مؤيد ثابت للحقوق العربية، فقد جاء الموقف الصيني من حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ على المستوى الرسمي مؤيداً سياسياً كاملاً للقضية العربية، وقد ترجم هذا التأييد جماهيرياً بتظاهرات انطلقت في بكين لثلاثة أيام متتالية من ٧-٩ حزيران/يونيو، ضمت حوالي مليون ومئتي ألف صيني تضامناً مع الشعب العربي وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية. (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨)

وخلال الفترة التي تلت حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، بدأت مجالات التعاون الصيني الإسرائيلي في مجال التسليح، حيث يعود التعاون الثنائي بين الصين وإسرائيل في المجال العسكري إلى ما بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، حيث اشترى الصينيون كميات كبيرة من غنائم الجيش الإسرائيلي من أسلحة الجيوش العربية سوفياتية الصنع. (حيدر، ٣:٢٠٠٧)

تجدر الإشارة هنا إلى أن تصويت إسرائيل ضد انضمام الصين الشعبية للأمم المتحدة عام ١٩٦٥ مع أنها صوتت لصالحها عام ١٩٥٠، وأن التحسن في العلاقات الصينية الأمريكية في بداية السبعينات، كان له أثر إيجابي على تحسن العلاقات الصينية الإسرائيلية وتغير السياسية الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، حيث صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة إلى صالح قرار انضمام الصين الشعبية عام ١٩٧١، وأيدت الصين عملية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨. (الوادي، ٢٠١٢: ٦٩-٧٦)

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الصينية في هذه الفترة تبلورت في خطين: الأول يهدف إلى تحسين علاقات الصين الشعبية بدول الشرق الأوسط، والثاني يهدف الى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط دون أي تدخل خارجي، والمقصود هنا هو التدخل الأمريكي. (السيد سليم، ٤١:١٩٧١)

يتضح من ذلك أن الصين التزمت بمحدد الأيديولوجية وتطبعت به خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولم تبتعد عن الفكر الماوي الذي وضعه (ماو تسي تونغ) إزاء القضية المركزية للشرق الأوسط، والتزاماً منها بتلك السياسة فإن إسرائيل تعرضت خلال تلك الفترة إلى قطيعة صينية وتعامل صارم من القيادة الصينية، تمثل في عدم اعتراف الصين بإسرائيل وعدم إقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن خلال تحليل تلك السياسة يظهر لدينا أن الصين لم ترغب في التصادم المباشر مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، ولكن وبنفس الوقت كانت تخشى من انفرادهما بمنطقة الشرق الأوسط مما يضر بمصالحها الاستراتيجية كدولة ناشئة تحاول أن تبلور سياستها الخارجية بما يخدم مسيرة تطورها.

بناءً على ما سبق، فإن انعكاسات سياسة الصين تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ تظهر في النقاط التالية:

١-رفض الصين الشعبية بعد انتصار ثورتها الاشتراكية تبادل الاعتراف مع إسرائيل أعطى فرصة للقيادة الصينية للتقرب من العرب بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث أن رؤيتها لإسرائيل بأنها أداة للإمبريالية في الشرق الأوسط جعلها تقترب سياسياً من الطرف الآخر للصراع ألا وهو الفلسطينيين.

٢-ترجمت الصين سياستها المناوئة لإسرائيل خلال تلك المرحلة بقرارات صبت في مصلحة القضية الفلسطينية، حيث أن اعتراض مندوب الصين في مجلس الأمن على تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لفرض قرار التقسيم على العرب بالقوة، وإعلانه أسفه لاعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل، أعطى للقضية الفلسطينية زخماً سياسياً وشعبياً في الأوساط الدولية.

٣-سياسة الحياد التي اتبعتها الصين لم تمنعها من تأييد القرارات العربية تجاه القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من نظرة الصين للأوضاع العالمية الجديدة والبيئة الدولية، فإنها اقتربت من الدول العربية وقدمت العديد من المواقف الدولية التي شُكلت سياسياً كخدمة للقضية الفلسطينية.

٤-في الوقت الذي أغلقت الصين الباب أمام محاولات إسرائيل للتقرب منها، استقبلت القيادات الفلسطينية على أرضها، ودعمتها سياسياً وعسكرياً، مما كان له أثر إيجابي في دعم القضية الفلسطينية.

٥–السياسة الماوية التي رسمها (ماو تسي تونغ) جعلت الشعب الصيني يرسم تصوره للصراع العربي–الإسرائيلي بشكل داعم للقضية الفلسطينية، وهو ما نستطيع لمسه شعبياً في الصين حتى الآن، حيث أن الشعب الصيني يرى في الاحتلال الإسرائيلي نسخة مشابهة للاحتلال الياباني لأرضه.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٦٨ -١٩٨٢

اعتمدت السياسة الخارجية الصينية وحتى وفاة (ماو تسي تونغ) على الأيديولوجيا كمحدد أساسي لرسم تلك السياسة، إلا أنه ومع وفاة (ماو تسي تونغ) ومن ثم الانفتاح على العالم الخارجي، سعت الصين إلى رسم سياستها لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، وكذلك مصالحها الإقليمية والدولية، بالتالي كانت فترة السبعينات هي الفترة التي بدأ فيها التطور الفعلي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل. (لحام، ١٥:٢٠٠٧)

حيث لاحت في الأفق في بداية عقد السبعينات تغيرات متسارعة في سياسة الصين الخارجية، وبدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية وتضعها ضمن أولوياتها، واتخذت موقفاً معتدلاً وانتهجت سياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات بصفة عامة. (الاتحاد الإماراتية، ٢٨-١٠-١٩٩٢: صحيفة)

التغيرات المتسارعة في سياسة الصين الخارجية المشار إليها ظهرت بدايةً في تطوير الصين علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإعلانها الصريح بضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، ثم دخول الصين الأمم المتحدة وما تبعه من مواقف الإدانة لسياسة كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الخارجية تجاه العالم العربي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

أولاً: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧

كان أهم ما قامت به الصين في تلك المرحلة إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت -من وجهة النظر الصينية في ذلك الوقت- نموذجاً لحركات الكفاح المسلح والحرب الشعبية (تشاركها في ذلك اليمن)، وقد فتحت الصين مكتباً للمنظمة في بكين في عام ١٩٦٩، كما استقبل (ماو تسي تونغ) وفدها في نفس العام، ويومها رأت الصين أن تأييدها للحركة الكفاحية من شأنه أن يخدم أهداف سياستها إلى حد كبير؛ فمن ناحية كانت منظمة التحرير معادية للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى لم تكن علاقتها، أي منظمة التحرير، طيبة بالاتحاد السوفيتي في وقت نشأتها، وأخيراً كانت المنظمة قد نشأت بموافقة وإجماع عربيين، فكان معنى هذا أن يكون التأييد الصيني لحركة التحرير سبباً في مزيد من التوطيد للعلاقات الصينية العربية. (Schichor, 1977:167)

بينما كان موقف الصِّين من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة، فقد عكسه وزير خارجية الصِّين (تشياو كوان هوا) في أول خطاب له في الأمم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وذلك بقوله: "إن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلّة، كما أنه يجب أن يُردَّ للشعب الفلسطيني وطنه، وتُردَّ إليه حقوقه في الوجود الوطني". (بهبهاني، ١٩٨٤: ١٠٣-١٠٤)

ومع حلول منتصف السبعينات، وتحديداً عام ١٩٧٥، ظهرت بوادر الانفتاح بين بكين وتل أبيب، وشهدت العلاقات الصينية-الإسرائيلية نقلة نوعية، ومن أسباب ذلك (خلاف، ٢٠٠٠:١٦٣):

١-قيام الصين بتأييد مبادرة السادات واتفاقية كامب ديفيد ومساندتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية، مما مهد الجو للتقارب وبدء حوار أفضل مع الإسرائيليين.

٢-تنامي التفاهم التدريجي بين الصين والولايات المتحدة انطلاقاً من الألعاب الرياضية بما عرف بسياسية "البينج بونج"، الأمر الذي وجدت إسرائيل معه أن التقارب مع الصين أقل "شائكية".

٣-تبني الصين في أواخر السبعينات سياسة الانفتاح الاقتصادي التدريجي، وسعيها لتحسين مظهرها الدولي من خلال تحسين وتقارب علاقاتها مع الدول المختلفة.

وقد عبّر عبد القادر ياسين[٥] عن أسباب انفتاح الصين "المكتوم" تجاه إسرائيل خلال تلك المرحلة تحت تأثير عوامل تضافرت مع بعضها البعض، في مقدمتها (ياسين، ١٩٩٢):

١-وفاة رأس الحرس القديم على الأيديولوجيا الاشتراكية في الصين (ماو تسي تونغ) عام ١٩٧٦ لحساب الاتجاه البراغماتي الصيني.

٢-تهيؤ الصين للعب دور الدولة العظمي، بمجرد دخولها الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٧١.

---

[٥]كاتب ومؤرخ وسياسي فلسطيني، عاصر النكبة الفلسطينية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية وانضم إليها مع بداية انطلاقتها.

٣-ابتعاد الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير المطرد عن الصين منذ بداية السبعينات، لحساب الخصم الألد للصين، ونعني به الاتحاد السوفيتي.

٤-رغبة الصين في الاستفادة من الخبرة الزراعية والتكنولوجيا الإسرائيليتين.

٤-اقتحام "الواقعية" الأداء السياسي لدولة الصين، على حساب مبدئية "الثورة".

٥-إقدام كثير من دول العالم الثالث على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وقد ظلت العلاقات الإسرائيلية الصينية غائبة حتى قرب أواخر السبعينات، بل إن العداء كان هو السمة المميزة لهذه العلاقات، بالنظر إلى أن إسرائيل كانت طوال سنوات الحرب الباردة جزءاً من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية، فضلا عن أن الصين كانت تميل تقليديا إلى تأييد العرب سياسيا وعسكريا خلال هذه السنوات، أضف إلى ذلك أن تحرر إسرائيل من إمكانية إقامة علاقات جيدة مع الصين إبان الحرب الباردة، جعلها تنفتح على الدول الآسيوية التي تكن العداء للصين مثل تايوان والهند، فقد قدمت إسرائيل خلال الحرب التي نشبت بين الصين والهند عام ١٩٦٢، أسلحة بريطانية الصنع للهند، كما تحدثت عدة تقارير عن تنامي التعاون الهندي الإسرائيلي في مجال الأبحاث النووية.

أدركت الصين أن العرب غير قادرين على مواجهة إسرائيل عسكرياً، مما دفعها الى بداية سياسة خارجية مغايرة تجاهها خلال تلك الفترة، وهو ما ظهر في تقارب صيني إسرائيلي يمكن وصفه بالخجول، أضف إلى ذلك متابعة الصين لتنامي قدرات إسرائيل العسكرية والتكنولوجيا، الأمر الذي كانت تفتقده آنذاك.

ثانياً: دخول الصين الأمم المتحدة وانعكاسه على سياستها الخارجية

في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧١ تم قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، ومن جهتها ساهمت الدول العربية بإنجاح هذا القرار، فقد صوتت ١١ دولة مع قبولها وامتنعت ٤ دول عن التصويت وعارضت المملكة العربية السعودية القرار. (الهليس، ٢٠١٥:٣٥)

وأسرعت الصين، التي دخلت الأمم المتحدة وأخذت مكانها في مجلس الأمن الدولي، إلى التنديد بإسرائيل وبالولايات المتحدة ، واصفة حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣

"بالعدوان الإسرائيلي المدعوم أميركياً"، وقام كل من رئيس الوزراء (تشو إن لاي) ووزير خارجية الصين (تشي بنغ فاي) بالإعراب عن تضامن الصين مع الرئيس المصري أنور السادات، والرئيس السوري حافظ الأسد، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطيني ياسر عرفات. (مسلم، ٢٠١١:٩٧)، كما رفضت الصين مؤتمر جنيف الذي انعقد بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، لأن الصين رفضت الدخول في مباحثات من وراء الشعب الفلسطيني. (اللوح، ١٠-١٢-٢٠١٢: نت)

ورغم العداء الصيني ممثل في حقبة الزعيم (ماو تسي تونغ) لإسرائيل خلال تلك الفترة حتى عام ١٩٧٦(وفاة ماو)، فإن إسرائيل بقيت على موقفها من تايوان لاسيما من الناحية الدبلوماسية، رغم إقامة علاقات تجارية معها، ولعل طرد تايوان من الأمم المتحدة عام ١٩٧١ (بعد مقايضة طرد تايوان من الأمم المتحدة بالتوقف الصيني عن دعم فيتنام في صفقة نيكسون-ماو المعروفة) شكَّل بداية الدليل على أن قراءة إسرائيل لمكانة الصين الشعبية على المستوى الدولي كان فيه قدر من الدقة. (عبد الحي، ٢٠١١:٣)

ولم تتراجع الصين عن موقفها الداعم للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، حيث قال (تشياو كوان هوا) مندوب الصين في الأمم المتحدة في أول خطاب له: "إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي من قبل الصهيونية الإسرائيلية بدعم وتشجيع من جانب الدول العظمي، وإن حكومة وشعب الصين يؤيدان بحزم الشعبين الفلسطيني والعربي في نضالهما ضد العدوان. إن الحكومة الصينية تعتقد أنه على جميع الدول والشعوب المحبة للسلام والعدالة واجب تأييد نضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، وليس لأحد الحق في عقد صفقات سياسية خلف ظهورهم لمقايضة حقهم في الوجود ومصالحهم الوطنية". (اللوح، ١٠-١٢-٢٠١٢: نت)

في ذلك الخطاب، تناول (تشياو) معنى تعبير "الحدود الآمنة" التي طرحتها إسرائيل في موقفها، بدعم من حلفائها وأصدقائها في ذلك الوقت، وقارن (تشياو) في كلمته بين المعنى الذي تعطيه إسرائيل للحدود الآمنة، وبين المعنى الذي كانت تستخدمه اليابان في حروبها ضد الصين في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، وتابع (تشياو) حديثه قائلاً: "بصراحة، يعنى الصهاينة الإسرائيليون بتعبير الحدود الآمنة أن أي مكان يغزونه ويحتلونه يصبح حدودهم. إنهم قد يعتبرون مثل هذه الحدود آمنة اليوم، ولكنهم سيقولون في الغد إن هذه الحدود أصبحت غير آمنة، وبالتالي يصبح من الضروري أن ينطلقوا في توسع آخر. إن للشعب الصيني تجربته المرة

في هذا المجال. قبل الحرب العالمية الثانية، غزت العسكرتارية اليابانية واحتلت أولاً شمال شرق الصـــين، وأقاموا (مانتشـــو قوه) أي (بلاد المانتشـــو)، ولكن بعد ذلك، زعم اليابانيون أنهم غير آمنين بسبب "التهديد الشيوعي"، وبهذه الحجة غزوا واحتلوا شمال الصين، وشنوا حرباً شاملة عدوانية ضد البلاد كلها" (مسلم، ٢٠١١:١٠٠)

ورغم ذلك، فإن إسرائيل لم تترك مناسبة في ذلك الوقت إلا ذكرت، هي وأصدقاؤها في الغرب، أن الوقت قد حان لإقامة علاقات مع الصين، وقد استغلت إسرائيل عملياً كل مناسبة لمثل هذا الغرض، خصوصاً حين رأت أن العديد من الدول الغربية، بمن فيها الولايات المتحدة، تسعى في محادثات سرية وعلنية، إلى تحسين علاقاتها مع الصين، لأسباب تجارية وأمنية. وفيما يلي عدد من هذه المناسبات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦):

١-مناقشـــة موضـــوع دخول الصـــين الشـــعبية إلى الأمم المتحدة. كانت إســـرائيل تســـتغل هذه المناسبة لتذكر الصين بتصويت إسرائيل لصالح قبول عضويتها في الأمم المتحدة عند طرح الموضوع للنقاش والتصويت.

٢-استغلت إسرائيل الأزمات التي مرت بها الثورة الفلسطينية مع عدد من الدول العربية لتصب الزيت على نار الفتنة ضـــد الثورة الفلســـطينية، وحاولت على الدوام دق الأســـافين بين الثورة الفلسطينية وبين الدول الصديقة، وخصوصاً الصين، معلنة بشكل أو بأخر عن قرب إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين.

٣-حاولت إسرائيل استغلال تحسن الأجواء في بداية السبعينات من القرن الماضي بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، وهي الأجواء التي عبرت عنها زيارات وزير الخارجية هنري كيسنجر والرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون للصين في شهر شباط/فبراير عام ١٩٧٢، وذلك لتذكر المجتمعين بموضوع تبادل العلاقات بينها وبين الصين.

وقد أعرب ياســـر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خلال زيارته الأولى للصين بعد أن أضحى رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر آذار/مارس عام ١٩٧٠، عن تقديره العميق لهذه العلاقة، للقادة الصـــينيين، وقال في حينها: "ليس ســـراً أن أقول إن فتح مطلقة الثورة الفلســـطينية حصـــلت على الدعم أولاً من بكين"، وأكد هذا الموقف نائب وزير الخارجية الصيني (هوينغ) في لقائه مع وفد فلسطيني بقيادة خليل الوزير (أبو جهاد) في زيارة

له إلى الصين في تموز/يوليو ١٩٧٥. فقد نوّه الوزير الصيني بالزيارة وقال إن وفد فتح وصل الى الصين قادماً "من الخطوط الأمامية للنضال ضد الامبريالية في الشرق الأوسط، حاملاً معه الصداقة الثورية العميقة من الشعب الفلسطيني للشعب الصيني". (مسلم، ٢٠١١:٩٠)

تميزت تلك الحقبة التاريخية الهامة بميزتين أساسيتين، الأولى أن دخول الصين الأمم المتحدة قد جعلها تراجع بعض من سياساتها الخارجية بشكل عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص، حيث أنها ورغم تصريحاتها بشأن حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، ودعمها للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، إلا أنها قد شعرت بضرورة استغلال علاقاتها الثنائية مع منظمة التحرير في خدمة مصالحها التي باتت مرتبطة بالدول العظمى، خاصةً وأن سياسة إسرائيل نفسها لم تكل أو تمل في محاولة لإثبات نظريتها التاريخية بصعود الصين الشعبية إلى مصافِ الدول الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية، وهنا نستطيع القول إن السياستين الخارجيتين الصينية والإسرائيلية قد التقتا وللمرة الأولى في الرؤى العامة، وليس في المصالح، فالصين قارنت بين إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية باحتلال اليابان للأراضي الصينية، أما إسرائيل فقد كانت تركز مصالحها في الاستناد إلى قوى صاعدة عظمى مثل الصين بضرورة إقامة علاقات معها.

الميزة الثانية التي يمكن استنباطها من انعكاس سياسة الصين تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية خلال تلك المرحلة أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد استبقوا بدايات التغير في موقف الصين تجاه إسرائيل باتجاههم نحو خصمها التاريخي الاتحاد السوفيتي، ومصادفةً أو بقراءة سياسة معمقة من منظمة التحرير فإنها قد رأت أيضاً بداية تحول إقليمي عربي تجاه إسرائيل ممثل في مبادرات السلام التي قد قدمتها مصر إلى إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣.

من خلال ذلك، وبقراءة سياسة معمقة لتلك المرحلة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تستغن عن الدعم الصيني أو ترفضه، إلا أنها كانت تشعر بأنه طالما إسرائيل تحاول التقرب من الصينين، فإنها لا بد أن تصل إلى مبتغاها في يوم من الأيام، بمعنى آخر أن القضية الفلسطينية قد تخسر –ولو معنوياً–مساند قوي لها، خاصة في فترة وصفت بالاندفاعية من قبل الاتحاد السوفيتي نحو المنطقة العربية تمثلت في مساعدات عسكرية لمصر وسوريا، وتصاعد الخلافات الصينية–السوفيتية فيما يمكن وصفه ب "الحرب الباردة" بين الطرفين.

بالتالي فإن انتقال السياسة الخارجية الصينية من التصريحات الإعلامية والمواقف المعنوية إلى أروقة الأمم المتحدة ووصفها إسرائيل ب "العدوانية" (بهبهاني، ١٩٨٤:١١٥) شكل

مرحلة مفصلية في تاريخ سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، الأمر الذي لم يثني إسرائيل عن آمالها في تغير الموقف الصيني منها، فيما قد يبدو إصراراً سياسياً إسرائيلياً على كسب أعدائها الدوليين إلى جانبها، وتغيير سياساتهم لخدمة مصالحها.

ثالثاً: سياسة الصين الخارجية بعد تبني العرب التسوية السلمية

على الرغم من أن اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ هي اتفاقية بين دولتين هما مصر وإسرائيل، إلا أن آثار هذه الاتفاقية ظهرت على العديد من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بعلاقات دول العالم مع هاتين الدولتين، ولعل الصين هي إحدى الدول التي تأثرت سياستها الخارجية بهذه الاتفاقية. (الهليس، ٢٠١٥:٦٤)

كان الموقف الصيني من زيارة السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧ ومن اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ غير واضح، وكانت تصريحات قادتها وكتابات صحافتها غامضة ومتضاربة في كثير من الأحيان، نذكر منها أهم المواقف حسب التسلسل الزمني (مسلم، ١٩٨٢: ٨–١٥):

١–جاء الموقف الصيني على لسان (لي هسيان نيان) نائب رئيس مجلس الدولة، حيث أشاد بالسادات وتاريخه ومواقفه خاصة المعارضة للاتحاد السوفيتي، وبخصوص قضية الشرق الأوسط، وصف فكرة التسوية السلمية للصراع بأنها تشكل "حلاً معقولاً"، وكان هذا الاصطلاح جديداً في السياسة الصينية، وقد حدده بأربع نقاط:

أ. عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الشرق الأوسط.

ب. على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة.

ج. يجب إعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

د. تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط.

٢–خطاب وزير الخارجية الصيني (هوانغ هوا) في الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، أي بعد توقيع الاتفاقية بأحد عشر يوماً، الذي يعتبر أول موقف رسمي صيني من الاتفاقية. فقد انتقد (هوانغ) سياسة كامب ديفيد والطريقة التي جرت بها التسوية، حيث انتقد إسرائيل وموقفها الرافض للانسحاب من الأراضي المحتلة وعدم اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني ضحية

العدوان الإسـرائيلي والتنافس بين القوتين العظمتين، وحدد المفهوم الصـيني للتسـوية وإحلال السلام في الشرق الأوسط بأنه لا يمكن أن يتحقق إلا بعودة الأراضـي العربية المحتلة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي نفس الخطاب نفى أن تكون الصين تتهيأ للاعتراف بإسرائيل أو التعامل معها.

٣-تركت وسائل الإعلام الصينية وبخاصة وكالة (شينخوا) انطباعاً بأن الصين تدعم السادات وتؤيد اتفاقية كامب ديفيد بينه وبين إسـرائيل، حيث ذكرت خطوات السـادات ولم تذكر اعتراض الدول العربية عليها، وبررت الوكالة مواقف السـادات بأنها جاءت بسـبب السـياسـة السـوفيتية السيئة.

وبشـكل عام، فإن الصـين اتخذت موقفاً رافضـاً لإدانة اتفاقية كامب ديفيد، بحجة أنها تتخذ "موقف التروي وعدم التدخل، ولن تصدر تعليقاتها بشكل علني"، بيد أنها ترفض مطلقاً أن تؤثر سياساتها الشرق أوسطية على تأييدها لقضية فلسطين، أو أن يحرمها هذا التأييد إتباع سياستها الخاصة بدول الشرق الأوسط، مع اعتبارها أن "عقدة ومشكلة الشرق الأوسط كامنة في كيفية حل القضية الفلسطينية، وهذه أعوص المشاكل". (مسلم، ١٩٨٢:٢٣)

إضافةً إلى ذلك، فقد تميزت السياسة الصينية باتخاذ مواقف دعم وتأييد لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وإدانة شديدة للسياسات والممارسات الإسرائيلية من جهة أخرى، وانتقدت الصـين بشـدة العدوان والتوسـع الإسـرائيليين، كما أدانت إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ووصفت بأشد الأوصاف نقداً سـياسـة الحكومة الإسـرائيلية السـادسـة عام ١٩٧٧ قائلة أنها "وحشـية" و "بربرية"، كما أدانت "عنجهية" (مناحيم بيغين) السـيئ الصـيت و"عناده"، وحددت الصـين في تعليقاتها التي نشـرتها وكالة شـينخوا الأسـباب الكامنة وراء التنديد بالسـياسـة الإسـرائيلية وإدانتها بالتالي (مسـلم، ١٩٨٢:٢٥):

١-إن حكومة بيغن، مثلها مثل الحكومات التي سبقتها، ترفض الانسحاب من الأراضـي العربية المحتلة.

٢-إنها ترفض الاعتراف بحقوق الشـعب الفلسـطيني غير القابلة للتصـرف، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

٣–لقد هزئت الصحافة الصينية من تسمية الجيش الإسرائيلي بجيش الدفاع، واصفة إياه بأنه جيش العدوان الإسرائيلي.

٤–قارنت السياسة الإسرائيلية التوسعية بسياسة ألمانيا الهتلرية قائلة: "نود أن نذكر بيغن وزملاءه بحقيقة أن هتلر طبخ نظرية "المجال الحيوي" ليبرر توسعه. لقد نجح في الاستيلاء على أكثر من نصف أوروبا، وعلى الرغم من ذلك لاقى حتفه.

على أن نغمة اعتراف الصِّين بإسرائيل عادت على خلفية تعليق لصحيفة (الشعب اليومية) الصينية نشر في الثامن من آذار/مارس عام ١٩٧٨، جاء فيه: "على بيغن وأمثاله أن يفهموا أنه فقط بعد أن تغير إسرائيل مجراها، وتتخلى عن سياسة العدوان والتوسع يمكنها أن تعيش جنباً إلى جنب مع الدولة العربية، وتُقْبَل كدولةٍ مسؤولة في العالم". (مسلم، ١٩٨٢:٢٩)

وقد وجد فريق من المحللين في النص السابق ما يشير إلى أن الصِّين مستعدة للاعتراف بـــ "إسرائيل" إذا ما انسحبت من الأراضي العربية المحتلة، واعترفت بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ومع نهاية السبعينات، وتحديداً في عام ١٩٧٩، فتحت السياسة الخارجية الصينية الباب قليلاً لدخول بعض من "الدبلوماسية السرية" مع إسرائيل، وحول ذلك تحدث (أمنون بارزيلاي)[٦] في كتابه (اختراق سور الصين: قصة العلاقات العسكرية لإسرائيل مع الصين) والذي رصد من خلاله أبعاد ومراحل تلك الدبلوماسية السرية في علاقة البلدين، حيث تبدأ قصة الدبلوماسية السرية كما يقول بارزيلاي قبل عشرين عاماً في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩، وفي الساعة الثامنة صباحا سحبت طائرة بوينج ٧٠٧ غير محددة الهوية من مسار جانبي في مطار بن جوريون ،وفي غضون عدة دقائق حلقت في السماء، ولم يمر الإسرائيليون الثلاثون الذين حملتهم الطائرة بإجراءات التفتيش المعتادة. لقد كان مطلوبا أن تظل هويتم سرية، إذ جرى استبعاد كل ما يشير إلى إسرائيل، كما منعوا من الإفصاح للمقربين منهم ولأسرهم عن هدف رحلتهم. وطارت الطائرة باتجاه الشرق كانت هي طائرة مدير رجل الاعمال (شاؤول آيزنبرج).

[٦] صحفي في جريدة هآرتس الإسرائيلية.

وكان المسافرون على متنها أعضاء وفد وزارة الدفاع وكانت وجهة الرحلة الصين الشعبية. (بارزيلاي، ١٩٩٩)[٧]

ويضيف المؤلف "انطلقت طائرة باتجاه بكين في رحلة سرية جدا، وكما خرج الوفد سراً من إسرائيل، دخل بكين سراً. (بيجن) و(وايزمان) و(ديان) قرروا أن تكون الرحلة إلى الصين في إطار العلاقات التصنيعية، وليس بين الحكومات. ضم الوفد شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى وعلى قدر عالٍ من المسؤولية والمكانة المرموقة، وساد إحساس أن العلاقات السياسية في طريقها للتطور بين بكين وتل أبيب، ودعم هذا الإحساس سلسلة الأحداث التي وقعت في الصين بداية من عام ١٩٧٩. ففي الأول من كانون الثاني/يناير أعلنت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ترك الشاه إيران فاسحاً الطريق لتغير سياسي كبير في إيران تحت قيادة الامام آية الله الخوميني، وفي ٢٩ آذار/مارس وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، إلا أن التطور الأهم كما يعتقد بارزيلاي، نشوب الحرب بين الصين وفيتنام في العام ١٩٧٨، التي أثبتت تخلف القدرات العسكرية الصينية. يومها وقفت موسكو بقوة خلف فيتنام، وكانت موسكو قد ألغت اتفاقية المساعدات السوفيتية للصين عام ١٩٦٨، ناهيك عن الحصار الغربي للصين. كل ذلك جعل الأمور الأمنية على رأس أولويات الزعامة الصينية الجديدة. وكانت أهم رسالة نقلها آيزنبرج ان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها في ذلك الوقت أن تساعد الصين في إعادة بناء جيشها والرد على التحدي الذي تجده في جيش فيتنام. عاد أعضاء الوفد سراً إلى إسرائيل ومع عودة الوفد وفي حوزته المعلومات من مصدرها الأصلي حول الاحتياجات العسكرية للصين، رتبت وزارة الدفاع لإرسال وفد ثان، وخرجت بعده وفود أخرى تضم خبراء من صناعات السلاح الإسرائيلية وكبار الضباط بالجيش. (بارزيلاي، ١٩٩٩)

ومنه يمكن قراءة أن السياسة الخارجية الصينية قد اتخذت في السبعينات منحى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد صرح زير الخارجية الصيني حينها (تشي هوا يوان) " أننا نؤيد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط". (مسلم، ١٩٨٢:٦٤)

---

[٧] يمكن الرجوع الى تلخيص وافي عن كتاب (أمنون بارزيلاي) في الاعداد ١٥ و ١٩٩٩/٦/١٦ من جريدة القدس.

حيث انعكست السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية في عقد السبعينيات بحدوث تحول في موقف الصين إزاء هذه القضية، فالصين لم تعد تدعم حركات التحرير أو تدعو إلى الكفاح المسلح، ولم تعد تنادي بمعاداة إسرائيل، وأصبحت تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات التي تناهض الاتحاد السوفيتي، بغض النظر عن الأيديولوجية التي تعتنقها هذه الحكومات، ويكمن السبب وراء السلوك الصيني في دخول الصين إلى الأمم المتحدة، والتقارب الصيني الأمريكي. إلا أن السبب الأكثر أهمية هو الصراع السوفيتي–الصيني. والحقيقة أن السبب الثاني هو نتيجة لسبب ثالث، فقد سعت إدارة (نيكسون) ووزير خارجيته (كسينجر) لتوظيف الصراع السوفيتي–الصيني لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (الأنباري، ٢٠١١: ٩)

النقطة المفصلية الهامة هنا هي أن بكين شعرت أنه مادام بعض العرب قرر الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، فلماذا لا تقتدي الصين بالعرب، ثم إن أصحاب القضية اختاروا المفاوضات والسلام مع إسرائيل. (الوادي، ٢٠٠٥: ١٢٩)

ويرى الباحث أن موقف الصين تجاه إسرائيل المرتبط بقرار بعض الدول العربية الاعتراف بها، والذي تمثل في معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، قد أظهر بشكل جلي البراغماتية التي انتهجتها سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، فالتغيرات الإقليمية والدولية التي دفعت مصر لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، هي نفسها تلك التي دفعت الصين إلى تبنى مواقف أقل تشدداً تجاه إسرائيل، ولا نغفل في الوقت ذاته أهمية محدد داخلي هام تمثل في وفاة الزعيم (ماو تسي تونغ)، وانتهاج الصين سياسة براغماتية وطنية، فهي لن تكون مدافعاً أقوى عن القضية الفلسطينية من أصحابها، ولن تضر بمصالحها الدولية التي باتت ذات ثقل أقوى عما سبق في مقابل احتفاظها بأيديولوجية دعم حركات تحرر أو دول مناوئة لإسرائيل في المنطقة، وبمعنى آخر أن مجموعة التغيرات الداخلية التي تراكمت بعد انتهاج التسوية السلمية مع إسرائيل من قِبل بعض الدول العربية أدت الى تغيرات في السلوك السياسي الخارجي للصين.

بالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية وعلى الرغم من تطورها خلال المرحلة التي أعقبت تبني أطرافاً عربية التسوية السلمية مع إسرائيل، فإنها ارتبطت بعلاقات متباينة مع الدول العربية من جهة، ومع إسرائيل من جهة أخرى، فالعلاقات التي ترددت صعوداً وهبوطاً حسب المصلحة المتبادلة، فرضت أجندة جديدة على السياسة الخارجية الصينية دفعتها إلى الاقتراب

أكثر من التوجه العربي المتمثل في التفاوض مع إسرائيل، ولعل هذه النقطة تقودنا إلى المصلحة الصينية الهامة في علاقتها مع العرب ألا وهي النفط. فالنفط العربي يعتبر عامل مهم في رغبة الصين كسب الرضا العربي لاستمرارية توريده لها لتطوير صناعاتها ومسيرة تحديثها الداخلية، وهو ما ساهم في تبني السياسة الخارجية الصينية مواقف متقدمة من القضية الفلسطينية.

ويظهر من خلال قراءة تلك الفترة التاريخية الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٢ أن الضبابية التي شابت تغير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل قد بدأت بالزوال شيئاً فشيئاً، فالصين قرأت الموقف الإقليمي والدولي بشكل جيد، وقد تكون قراءتها السياسية سبقت القراءة السياسية العربية للتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية، ومنه اتخذت قراراً بالتراجع عن دعم حركات التحرر والدول التي تقاتل إسرائيل، بل وتستقبل أولئك الذين وصفتهم من قبل ب"أدوات الإمبريالية" في الشرق الأوسط على أراضيها، وتدعم اتفاقيات تعترف ضمناً بإسرائيل، إلا أنه وفي نفس الوقت لن توقف دعمها للقضية الفلسطينية بطابعها الإنساني العام، فرؤيتها للشعب الفلسطيني بلا دولة تدفعها إلى المطالبة دوماً بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولعل البارز أيضاً خلال تلك المرحلة أن إسرائيل قد قرأت تلك التغيرات في السياسة الخارجية الصينية تجاهها، بل وتلقتها بصدر رحب، فقد استغلت ذلك في توظيف دبلوماسيتها السرية لإقناع الجانب الصيني بتبادل العلاقات العسكرية بين الطرفين كخدمة مقدمة من إسرائيل إلى الصين بعد حربها مع فيتنام عام ١٩٧٨.

خلاصة القول إنه يمكن استنتاج أن الصين تُراعي بشكل كبير القرارات العربية من القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي في تحديد مسار سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، وقد ظهر ذلك من خلال قبولها بالخيار التفاوضي السلمي بين العرب وإسرائيل، بل وتشجيعه بمنأى عن العداء لإسرائيل أو المناداة بقتالها والكفاح المسلح ضدها.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٨٣ -١٩٩٢

تعتبر السياسة الصينية في مرحلة الثمانينات امتداداً للسبعينات، فقد استمر الموقف الصيني مؤيداً للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربي الإسرائيلي بديلاً عن الكفاح المسلح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في المؤتمر الدولي للسلام، ومع ذلك فإن الصين لم تتوانَ عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والإصرار، كما ورد على لسان أعلى المسؤولين فيها، على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان وبدون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضد العدوان، وأعرب مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة حينها عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. (عبد المحسن، ٢٠٠٤:١٥٧)

وفي نفس الوقت، أعلنت الصين مساندتها لمشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢(الدسوقي، ١٩٩٨:١٣٠)، والذي يعترف ضمناً بوجود إسرائيل، ويدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي نهاية العام نفسه أعلن رئيس الوزراء الصيني خلال زيارته للقاهرة تأييد الصين لجميع دول الشرق الأوسط بأن تعيش في سلام ولها جميع الحقوق في الاستقلال، وقد تركت الصين بذلك المجال مفتوحاً أمام سياستها الخارجية في الشرق الأوسط فيما يخص مسألة تواجد إسرائيل ككيان سياسي.

وكذلك كانت الصِّين الشعبية وحتى انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات من القرن العشرين صريحةً في إدانتها لسياسات إسرائيل التوسعية ولممارساتها الإرهابية بحق المواطنين العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وبلغت هذه الصراحة درجة وصف سياسة الحكومة الإسرائيلية بـ"الوحشية"، ونعت مرتكبيها من القادة الصهاينة بـ "العنجهية"، حتى إن الصحافة الصينية كانت تطلق على الجيش الإسرائيلي تسمية "جيش العدوان الإسرائيلي"، وكانت ترى أن لا فرق بين السياسة التوسعة الإسرائيلية وسياسة ألمانية الهتلرية، فكلا السياستين اعتمدت نظرية "المجال الحيوي "؛ ليكون مسوغاً للاحتلال والتوسع الذي لا ينتهي عند حدود. (مسلم، ١٩٨٢: ٢٤-٢٦)

وعلى صعيد آخر، كان واضحاً أن الصين قد نفضت يديها من الصراعات الإقليمية القديمة أو تلك التي اشتعلت مجدداً في العالم العربي، فلم تبدر منها بادرة فعلية للتدخل بما

يساعد على حل أو تهدئة هذه الصراعات، فبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، والتزاماً منها بعدم التورط فيما قد يضر المصالح الصينية، تبنت الصين مواقف لا ترفض ولا تقبل بوضوح المبادرات الأمريكية أو السوفيتية لحل الصراع، وعلى الرغم من عبارات التأييد والتعاطف التي أطلقتها الصين هنا وهناك لصالح الفلسطينيين، إلا أنها لم تبد استعداداً لاتخاذ ما هو أبعد من ذلك (Harris, 1993:187)، وفي المقابل أعلنت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٤، وبعد عامين من الاجتياح الإسرائيلي للبنان، عن عقد أول صفقة كبرى لتصدير السلاح وتبادل الخبراء بين الصين وإسرائيل، وليصبح مجال تكنولوجيا السلاح هو القاعدة الصلبية لتوثيق العلاقات بين البلدين. (حمدي، ١٩٩٨:١٣٥)

أولاً: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية

بادرت الصين عام ١٩٨٨ بعد إعلان ياسر عرفات عن قيام دولة فلسطين المستقلة في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في دولة الجزائر، بادرت إلى الاعتراف بهذه الدولة، وفي أوائل عام ١٩٨٩ رفعت الحكومة الصينية مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مرتبة سفارة دولة كاملة تتمتع بكافة الحصانات والامتيازات الممنوحة لأي سفارة دولة أخرى (الهليس، ٢٠١٥:٧٢)، وتم اعتماد أوراق أول سفير فلسطيني لدى الصين (يوسف رجب الرضيع)، وتم رفع العلم الفلسطيني في مراسم رفيعة المستوى بحضور وزير خارجية الصين آنذاك(تشان تشي تشن) ونائبه ومسؤولون من وزارة الثقافة وجمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم والشعوب العربية.

وعلى الرغم من أن الصين اعترفت بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ أي قبل أربع سنوات من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فقد لوحظ، في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية، فعوضاً عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية، فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الموقف الذي انطوى على تنازلات صينية، فبعد أن كانت الصين تعلن أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما دامت الأخيرة لا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية، وبعد أن كانت ترى في إسرائيل "أداة استعمارية" لا بد العمل على القضاء عليها، فإنها أقامت مع إسرائيل علاقات دبلوماسية في شباط/فبراير ١٩٩٢، وهو ما انطوى على تبدل في الموقف الصيني إزاء قضية العرب الأولى، كما ظلت الصين تعتبر

التفاوض هو الحل الوحيد، وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية.(محمد، ١٤:٢٠١٣)

ولم يتغير هذا الوضع إلا منذ أوائل الثمانينات، حيث نشرت وسائل الإعلام الغربية معلومات مفادها أن إسرائيل والصين تقيمان تعاونا معينا في المجالين الامني والتكنولوجي، وفي الوقت ذاته، طرأ ايضا تحول تدريجي وحذر على موقف الصين الرسمي من إسرائيل، وجد تعبيراً له في تأييد الحكومة الصينية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وفي تصريحات المسؤولين الصينيين القاضية بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ومع ذلك ظلّت الصين ترفض إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. (زوهار، ٢٤-١-٢٠١٣: نت)

ولعل تلك المواقف التي تظهر من السياسة الصينية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام تثبت أنها تستمر في تبني المصلحة الصينية في علاقاتها مع طرفي الصراع، فلم يعد لمبادئها الداعمة لقتال إسرائيل مكان في تصريحاتها الإعلامية أو مواقفها السياسية.

لم ينته عقد الثمانينات من القرن العشرين إلّا وقد أضحت إسرائيل أهم مصدر تعتمد عليه الصين في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبحسب تقديرات أمريكية وغربية بلغ حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي للصين في تلك الفترة نحو ٧ مليارات من الدولارات(حيدر، ٧:٢٠٠٧)، ولا يمكن أن يُلام على الصين في هذا الجانب بالذات، فالصين أرادات أن تصل بتطورها العسكري والتكنولوجي إلى ما وصل أعداؤها التاريخيون الأمريكان والروس، حيث وجدت الصين في إسرائيل ضالتها التي بحثت عنها طويلاً، والأخيرة كذلك وجدت في الصين مصالح عديدة لعل أهمها المجال الجيوبوليتيكي المحوري في المنطقة والذي من شأنه أن يساعدها في تنفيذ أجندتها الخاصة. (حيدر، ٧:٢٠٠٧)

وكانت أول صفقة للصين في التعامل مع إسرائيل عام ١٩٨٥، حينما باعت إسرائيل أسلحة ومعدات للصين، شملت الصفقة أجهزة اتصالات رادارية ونظماً دفاعية خاصة بالصواريخ (جو-جو)، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة الليزر والأشعة فوق الحمراء للرؤية الليلية، والأنظمة البايستية التي تعمل بالحاسوب لتحديد الهدف بدقة، والخبرات الفنية اللازمة لتحسين قذائف الدروع القادرة على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة، وتبع ذلك صفقات بمليارات الدولارات تقوم إسرائيل

بمقتضـــاها بتزويد الصـــين بكميات كبيرة من العتاد الحربي، وتقنية صـــناعة الســـلاح. (اللوح، ٢٠١٣)

وعلى الصـعيد الآخر، كانت الصـين تعقد صـفقات أسـلحة مع السـعودية، حيث تمت صـفقة كبرى بين الطرفين عام ١٩٨٥ ولم تعلن إلا عام ١٩٨٨، وكانت هذه الصـفقة عبارة عن عدد من الصـواريخ البالستية (أرض–أرض) القادرة على حمل رؤوس نووية إلى مدى يصـل إلى نحو ٣٦٠٠ كيلو متر تقريباً. الشـاهد في ذلك أنَّ الصـين اسـتطاعت أن تدخل موردة لأخطر الأســلحة الى المنطقة العربية، حيث يدور الصــراع العربي–الإســرائيلي، وأنَّ هذه الصــواريخ الصينية كان بمقدورها أن تصل إلى إسرائيل. (زهران، ١٨:١٩٩٣)

يمكن تحليل ذلك في أن الصين قد أضحت تبحث عن مصالحها الاقتصادية خلال تلك المرحلة أكثر من دعم سياستها المبنية على أيدلوجية (ماو تسي تونغ)، فإسرائيل لم تعد بالنسبة لها تهديد لمنطقة الشـرق الأوسـط، بل تحولت الى شـريك عسـكري قوي وأسـاسـي في المنطقة، وبنفس الوقت فإنها لم توقف صـفقاتها العسـكرية مع دول المنطقة مثل السـعودية، رغبةً منها في تدعيم صادراتها العسكرية.

ثانياً: مؤتمر مدريد للسلام وانعكاسه على سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل

إن الموقف الصـــيني في التســـعينيات بدأ يقترب تدريجياً من المواقف الأمريكية–الإسـرائيلية، ولم تعد تتمسـك بمواقف مبدئية حيال الصـراع العربي الإسـرائيلي، فلم تعد الصـين تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من شبكة الدفاع الغربي المعادية للشيوعية، وإنما على أساس أن هناك مجالات كثيرة للتعاون بينهما، فقد عملت إســـرائيل من أجل احتلال مكانة مهمة في سـياسـة الصـين الخارجية من خلال ما يمكن أن تقدمه اللصـين في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة العسكرية منها. (الأنباري، ١٠:٢٠١١)

اسـتغلت إسـرائيل مؤتمر مدريد للسـلام منذ أن كان مجرد فكرة في تطوير علاقتها مع الصـين وتغيير سياسـة الأخيرة تجاهها، فقد اعترضـت إسرائيل على مشـاركة الصـين ضـمن هذا المؤتمر بحجة أن الصين لا تعترف رسمياً بدولة إسرائيل، وبسبب أن القيادة الفلسطينية رأت أن مشاركة الصين ستكون فاعلة وتصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، طالب ياسر عرفات من

القيادة الصينية قبل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بالاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، لكي تتمكن الصين من الاشتراك في المؤتمر. (عبد المحسن، ٢٤-٥-٢٠١٠: نت)

وهنا يرى الباحث أن تلك الرواية التاريخية الخاصة بطلب ياسر عرفات من الصين الاعتراف بإسرائيل قد يكون فيها من اللغط والمبالغة ما فيها، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١-أن ياسر عرفات لم يكن ليورط نفسه أمام الشعب الفلسطيني بشكل خاص، والعربي بشكل عام، وكذلك أمام القيادة الصينية بطلب قد يجعل أسهمه السياسية تنحدر والتأييد الشعبي له يتراجع.

٢-كان من الممكن تحقيق المكاسب السياسية التي ستجنيها القضية الفلسطينية من مشاركة الصين في مؤتمر مدريد بدون اعترافها الدبلوماسي بإسرائيل، وذلك عن طريق علاقات الصين الدولية، وتأثيرها السياسي والاقتصادي في العديد من المحافل والفعاليات الدولية.

٣-إن افترضنا ان ياسر عرفات كان يرغب في اعتراف الصين بإسرائيل رغبةً منه في اشراك الصين في عملية المفاوضات، وهو افتراض مبني على المرجع سابق الذكر، فإنه كان بالإمكان أن يطلب عرفات ذلك من الصين عبر وسطاء او دول أخرى دون الظهور أمام القيادة الصينية بموقف تنازلي حتى قبل بداية مؤتمر مدريد.

ويُرجع الباحث ذلك اللغط الى اختلاف آراء الكُتّاب والباحثين في الشأن المرتبط بمحادثات السلام مع إسرائيل، وكذلك الى تناقل الروايات التاريخية والاقتباسات دون تحري الدقة في الدراسات ذات الصلة.

من جهة أخرى، فقد تسارعت خطى الصين في اتجاه إسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي في خريف عام ١٩٩١، فلطالما دأبت الصين عن الإعلان عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل في حال اعترفت الأخيرة بحقوق الشعب الفلسطيني، وانسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وودعت سياستها العدوانية، لذا ظلت الصين تنفي قيام أي اتصالات سرية لها مع إسرائيل إلى ما بعد الإعلان عن قرب انعقاد مؤتمر مدريد. (ياسين، ١٩٩٩)

وما إن انتهت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد، حتى هبطت طائرة وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه أرينز) في مطار بكين سراً مطلع تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١، وفي الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، كان نائب وزير الخارجية الصيني (يانغ فو سانغ) يزور إسرائيل، مما مهد لتوقيع بروتوكول سياسي بين البلدين. (ياسين، ١٩٩٢)

من جهة أخرى، بدأ (ديفيد ليفي) نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة إلى الصين وقع خلالها مع وزير الخارجية الصيني آنذاك (تشيان تشي شن) على نص البيان التالي لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وقد صدر البيان المشترك لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين باللغات الصينية والعبرية والانجليزية في ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢ ونص على :"إن حكومة جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل قررتا إقامة علاقات دبلوماسية بينهم على مستوى السفراء في ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، إن حكومة دولة إسرائيل تعترف بأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين الشعبية". (الوادي، ٢٠٠٥:١٢٩-١٣٠)

اعترفت الصين الشعبية بإسرائيل ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، لتتبادل معها العلاقات الدبلوماسية، ويعتبر هذا التحول طفرة في العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل سواء على مستوى التكنولوجيا العسكرية أو تكنولوجيا الزراعة، وفي أعقاب تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإسرائيل، أكدت التصريحات الصينية أن الصين ما زالت تساند القضية الفلسطينية، وتؤكد أن الشرق الأوسط لن ينعم بالسلام الدائم والشامل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. (السيد سليم، ١٩٩٩:١٤٩)

ويتحدث (بيريز) عن المكاسب الإسرائيلية من تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية مشيراً بجلاء إلى التحول الكبير في سياسة الأخيرة تجاه الشرق الأوسط فيقول: "إن الصين التي انحازت إلى العرب في الماضي تأخذ مصالح كل الأطراف في حسابها الآن، وأن الموقف الصيني قد تغير نحو مشكلة الشرق الأوسط، وإن طريقة تصويت الصين في الأمم المتحدة ستأخذ أسلوباً جديداً نحو هذه المشكلة". (عبد العزيز ١٩٨٨:١٤١)

وهنا لا بد من وقفة تحليلية معمقة لحديث (بيريز)، فقد أوجز الأخير في كلمات قليلة صلب السلوك السياسي الخارجي الصيني تجاه إسرائيل بتأكيده على انتهاج الصين أسلوباً جديداً نحو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو ما أرادته إسرائيل وما طبقته الصين طواعية، فقد أرادت إسرائيل أن تكسب أصواتاً حليفة لها في الأمم المتحدة، وذلك لتمرير سياساتها الاستعمارية في فلسطين بموافقة دولية، وإن لم يتحقق ذلك فلا يكون الصوت الصيني ضد تلك السياسات، أما الصين فتبعاً للتغير التكتيكي والتدريجي في مجمل سياستها الخارجية وبالأخص تجاه إسرائيل، فإنها أرادت أن تنأى بنفسها عن التصادم بالولايات المتحدة الأمريكية عبر سياسة مناوئة لحليفتها في الشرق الأوسط ألا وهي إسرائيل، فلا العرب سينزعجون من تغير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل في المحافل الدولية وأهمها الأمم المتحدة، ولا إسرائيل ستجد لنفسها صوت إضافي أفضل من الصين لمساندة مواقفها.

وحدث أن وزير خارجية الصين (كيان كيشين) زار إسرائيل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ في زيارة رسمية، وقد اعتمد القلنسوة اليهودية، وزار حائط البراق، لكنه رفض وضع رسالة نذر بين حجارة هذا الحائط، كما زار كنيسة القيامة والحرم الشريف، والتقى فيصل الحسيني في محاولة للظهور بمظهر المتوازن في علاقاته بالأضداد. (ياسين، ١٩٩٢)

وقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل آنذاك (إسحاق شامير) بعد الإعلان عن إقامة العلاقات بين الدولتين "إن عزلة إسرائيل الدولية قد انتهت الآن" وذلك على اعتبار أن إسرائيل غدت تمتلك علاقات دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وقد جاء اختيار "إسرائيل" هذا التوقيت لأسباب عدّة، منها (عبد المحسن، ٢٤–٥–٢٠١٠: نت):

١–انقسام العرب تحت تأثير الاجتياح العراقي للكويت إلى قسمين: مما أضعف فاعليتهم في مواجهة أي موقف طارئ على الساحة الدولية.

٢–إن إسرائيل في تلك الفترة كانت تعيش حالة مفاوضات مع الأطراف العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لحل المشكلات العالقة، إضافة إلى أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان قد طالب القيادة الفلسطينية عشية انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بالاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، كي تتمكن الصِّين من الاشتراك في المؤتمر، وبالتالي فإن أي ضغط عربي على الصِّين لمنعها من إقامة علاقات مع إسرائيل سيفتقر للحجّة المنطقية وللأسباب الموضوعية.

ويرى محمد حيدر[٨] أن أحد الأسباب الرئيسية في تغير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل في تلك المرحلة وبداية مرحلة جديدة من سياسة الانفتاح والتصالح العلني كان بسبب سعي الصين لرفع الحظر الأمريكي والغربي الذي فرض عليها بسبب أحداث (تيانانمين) أو (الميدان السماوي) في صيف سنة ١٩٨٩، ومنذ ذلك الحين أخذت السياسة الخارجية الصينية بالاندفاع تجاه إسرائيل كأنها تحاول تعويض العقود الطويلة من القطيعة المعلنة. (حيدر، ١:٢٠٠٧)

وهكذا وبعد أن كانت الصِّين ترى في إسرائيل أداة الإمبريالية الغربيّة وكياناً غريباً صنَعته الدوائر الاستعمارية الغربية ليكون امتداداً لها في المنطقة ومرتكزاً لتنفيذ خططها ومآربها العدائية، يجد المتتبع كيف أنها اليوم تقيم معها علاقات دبلوماسية، مما ينطوي على تبدّل في الموقف الصيني تجاه قضية العرب الأولى(مراد، ١١:١٩٩٠)، وقد انعكس هذا التبدُّل بوضوح في التحسن المتسارع في سير العلاقات بين الطرفين الذي تجسّد في تبادل الوفود الاقتصادية بين بكين وتل أبيب، وفي ارتفاع نسبة الصادرات الإسرائيلية في الصِّين لتصل إلى ٤٢% عام ٢٠٠٣، أي ما مقدارُه ٥٨٥ مليون دولار مقابل ٤١٠ملايين دولار في عام ٢٠٠٢. (يديعوت، ٢٠-٣-٢٠٠٤)

بالتالي فإنه يمكن وصف عقد الثمانينات وبداية التسعينيات في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بأنها مرحلة "التمهيد للتطبيع والتطبيع الكامل"، حيث شهدت تلك المرحلة مجموعة من التغيرات المتسارعة التي عصفت بالأوضاع الإقليمية والدولية فرضت على الصين، أو اختارت طواعيةً، أن تسير سياستها الخارجية تجاه إسرائيل نحو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، ومن ضمن تلك الأوضاع والمتغيرات تفكك منظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي، ومؤتمر مدريد للسلام، وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية الى أحادي القطبية، لذا فقد امتثلت الصين في سياستها الخارجية لمصالحها وأهدافها، وأسست لسياسة جديدة منفتحة، محدداتها وأهدافها وأدواتها وسماتها محور الفصل الثالث.

---

[٨] باحث في برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية باليمن، ومدير تحرير مجلة مدارات استراتيجية.

الفصل الثالث

مُقومَات السِيَاسَة الخَارجِيَّة الصِينِيَّة تجَاه إسرائيل

تمهيد

تميز النظام السياسي الصيني بخصوصيته ومفاهيمه وثيقة الصلة بالتطور التاريخي لكل من النظام والمجتمع على حدٍ سواء (لحام، ٤٣:٢٠٠٧)، وبرزت تلك المفاهيم السياسية جلية في علاقة الصين مع إسرائيل.

حيث تتخذ القرارات السياسية في الصين أساساً من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وتصاغ مشاريع هذه القرارات وتتبلور من قبل المؤسسات الحكومية (مؤسسات الرئاسة والخارجية والدفاع وقوى الأمن الداخلي)، وبالذات في مجلس الدولة، وهو الهيئة التنفيذية الرئيسة وتتكون من رئيس المجلس (رئيس الوزراء) ونوابه والوزراء. (مردان، ٢٠١٥: نت)

ومن الضروري أن نلقي الضوء على بعض المنطلقات المرتبطة بالسياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص، ويأتي على رأس هذه المنطلقات أن الصين وهى دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن انتهجت منذ مطلع الخمسينيات سياسة عدم التدخل المباشر في أية نزاعات دولية أو إقليمية مادامت لا تمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، واعتمدت على التعامل طبقًا لسياسات حسن الجوار، والدفع في اتجاه حل الصراعات عن طريق الحوار والطرق السلمية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية قناعة منها بأن هذه السياسة سوف تتيح لها أن تمتلك القدرة على التواصل مع كافة الأطراف بما يمكنها من القيام بالدور الذي تستطيع القيام به لحل المشكلات بعيدًا عن سياسات الاحتواء والهيمنة والتورط غير المجدي خاصة التدخل العسكري في أية نزاعات إقليمية. (إبراهيم، ٨٥:٢٠١٦)

من جهتها، لم تهمل إسرائيل أي فرصة من شأنها أن تفتح لها أبواب الصين الشعبية التي أغلقت أمامها منذ خمسينات القرن العشرين، ولكنها لم تتمكن من الحصول على الاعتراف الصيني، وذلك ليس لعدم رغبة الطرفين في إقامة علاقات بينهما، ولكن بسبب الموانع التي كانت تشكل عائقاً لإقامة هذه العلاقات، ومع بداية السبعينات بدأت تتهيأ الظروف والعوامل التي ساعدت على تمهيد الطريق لإقامة العلاقات وتغير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل. (الوادي، ٦٩:٢٠١٢)

إن عوامل عدة عملت على تعديل الموقف الصيني من إسرائيل بعد التحول الصيني المطرد من ثورة إلى دولة، مع ما يستبد بالأخيرة من براغماتية، تأخذ بالمنفعة ولا تلتفت كثيراً إلى الأيدلوجيا. (ياسين، ٥٥:١٩٩٩)

وإذا نظرنا إلى المناخ السياسي الداخلي الذي يتم فيه رسم السياسة الخارجية الصينية وتنفيذها، سنجده أيضاً قد تغير تغيراً كبيراً، ففي مطلع الثمانينات حين كان (دينغ شياو بنغ)[٩] في أوج قوته، حدثت بعض النزاعات بين كبار رجال الحزب، ولكن النظام السياسي الصيني عموماً كان مستقراً، حيث سيطر دينغ على أمور السياسة الخارجية الصينية. (ويلبورن، ١٩٩٧:١٧)

وقد كان للعزلة التي فرضتها الصين على نفسها منذ إعلان قيام الدولة الصينية في عام ١٩٤٩، وذلك بهدف تحقيق التنمية الذاتية والمستقلة، وتعويض الصين عن الوقت وعنصر الزمن الذي أعطى الفرصة لدول أخرى أن تتجاوزها وتصبح من الدول العظمي، وكان لهذه العزلة تأثير كبير على إدارة العلاقات الخارجية لها، وممارسة دور عالمي يتفق ووزن هذه الدولة الكبيرة، ومن ثم فإن التحرك الصيني صوب المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط، ورغم أهميته بالنسبة إلى الصين، كان محكوماً بمحدد العزلة، ولكنه كان يتسم بالإيجابية التي تمثلت في التأييد الصيني للقضية الفلسطينية، ومساندة العرب في صراعهم مع إسرائيل والولايات المتحدة، وقد أتى هذا الفهم الصيني للقضية العربية في ضوء الأيديولوجية الصينية التي انطلقت من معاداة الإمبريالية والاستعمار ومساندة حركات التحرر، علاوة على عدد من الظروف والملابسات التي أثرت على درجة التأييد الصيني للعرب. (زهران، ١٩٩٣:٢٨-٢٩)

من جهة أخرى، فإن العلاقات الصينية الفلسطينية لم تكن مثالية في جميع مراحلها، فقد تأثرت بعدة عوامل داخلية، فالصين دولة ناشئة فكرياً وأيدلوجياً واقتصادياً، لذلك احتاجت المزيد من الوقت لإحكام سيطرتها على البلاد وحماية استقلالها، وكذلك كان هناك عدد من العوامل الخارجية المرتبطة بالتطورات على الساحة الدولية، خاصة في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. (الهليس، ٢٠١٥: ٥)

---

[٩] سياسي ومنظر وقائد صيني، قاد جمهورية الصين في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٢، نجح في قيادة الجيش الأحمر خلال الحرب الأهلية التي أطاحت بـ "الكومينتانج"، والتمهيد لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وصف بـ"مهندس الانفتاح والإصلاحات السياسية". (مصر العربية، ٢٥-٨-٢٠١٥: نت)

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

المقصود بالمحددات في هذا الإطار العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي ومدى فعالية وتأثير هذه العوامل على العلاقات الصينية الشرق أوسطية، فهناك مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، وأسهمت في محدودية هذه العلاقات، وتطورها البطيء، حيث يمكن متابعة هذه الضوابط، على المستويات الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية. (محمود، ٢٠-٥-٢٠١٥: نت)

أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

تمثل محددات السياسة الخارجية لأي وحدة دولية التوجهات الخارجية نحو القضايا الدولية، وذلك بهدف تحقيق أهداف الوحدة الدولية، وتؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من المحددات والأبعاد التي تحدد من خلالها الدولة سياستها الخارجية. تلك المحددات منها الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من المحددات الداخلية والخارجية، وجميع هذه المحددات تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية للدولة. (القبط، ٣٧: ٢٠١٥)

المحدد الأيديولوجي

تأثرت سياسة الصِّين الخارجية حيال الصراع العربي الإسرائيلي بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم، وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع هذه في ثلاث مراحل، هي: مرحلة التشكل والانطلاق من ١٩٤٩ حتى ١٩٦٥م، مرحلة التحول الثقافي من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٦م ومرحلة الانفتاح والتحديث الشامل من ١٩٧٦ حتى الآن، وفي هذه المرحلة شهدت سياسة الصِّين الداخلية والخارجية تحولات جذرية، ولم تعد الأولوية فيها للأيديولوجية وإنما للمصالح بالدرجة الأولى، مما أثر في علاقات الصِّين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يمكن للمتتبع أن يلحظه هنا هو أن الصِّين اتجهت إلى تأييد تسوية الصراع العربي . الإسرائيلي على نحو يسقط من حسابه (الوجود) الأمريكي في المنطقة، وكان الهدف من ذلك تطويق الاتحاد السوفيتي، ولجم تقدمه في جنوب شرق آسيا، وقد اكتسبت إسرائيل في هذه المرحلة أهمية جديدة بالنسبة للصين تُوّجت بالإعلان عن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ولأول مرة، في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢م.(سلمان، ٢٠٠٦:٢٦)

وقد احتل العامل الأيديولوجي الموقع الرئيسي في تكييف السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فهذه السياسة لم تتبلور إلا منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ حتى

قيام الثورة الثقافية عام ١٩٦٥؛ فطبقاً للأيديولوجية الصينية في هذه الفترة، فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي "ريف العالم"، بينما البلاد المتقدمة في الغرب الرأسمالي هي "المدن". (محمد، ١٣:٢٠١٣)

وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الريف الصيني الثائر لمدنه الواقعة في قبضة الاستعمارية الأجنبية والرجعية المحلية من طريق الحرب الثورية المسلحة، فإن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بحصار ريف العالم لمدنه، أي حصار البلدان الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث، لذلك أيدت الصين الكفاح الفلسطيني المسلح، على أساس أنه جزء من حركة الثورة العالمية الهادفة إلى إضعاف الاستعمار العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، وعلى أساس أن الحرب الثورية في فلسطين هي نموذج للمفهوم الصيني عن محاضرة "الريف الثوري الفلسطيني" لمدن العالم "إسرائيل".(عبد المحسن، ٢٠١٠)

وسياستها الخارجية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي قد تأثرت بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم منذ قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٨، وانعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع، إذ تغيير موقفها بعد ذلك ليتحول إلى المصالح القومية الصينية في المنطقة العربية الذي يعد الركيزة الأساسية في مواقفها. (البدراني، ٤:٢٠٠٦)

ورغم أن كثير من هم يعتقدون بأن الصين بعيدة جدا جغرافيا عن منطقتنا العربية، ولا يوجد لها اي مصالح سياسية او اقتصادية فيها، إلا أن ذلك قد لا يبدو صحيحاً، بل على العكس قد تكون المصالح الصينية في الشرق الاوسط أوسع وأهم من مثيلاتها للدول الكبرى الاخرى في العالم، إلا أن طبيعة هذه المصالح تختلف عن بعضها البعض، فالمصالح الصينية تتوافق مع مصالح شعوب ودول المنطقة، بينما مصالح الدول الكبرى الاخرى هي مصالح استعمار واستغلال ونهب. الصين تعي بأن السلام والاستقرار العالميين لن يتحققا بعيدا عن السلام والاستقرار في الشرق الاوسط، وتعي جيدا أنَّ جوهر الصراع في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية، من هنا تعي الصين أنَّ ادامة الحروب والقلاقل يؤثر على ديمومة وسرعة التنمية الاقتصادية الصينية، خاصة وان ٦٠% وما يزيد من اجمالي حجم استيراداتها البترولية والغازية تأتي من الشرق الأوسط، لذا فإنَّ الحل العادل والشامل والدائم الذي يقود إلى السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الاوسط لها علاقة مباشرة في سلام واستقرار العالم وتطوره الاقتصادي، وهذا بحد ذاته يشكل مصلحة للصين التي تسعى إلى إيجاد بيئة إقليمية ودولية تضمن لها استدامة تطورها ومواصلة نهضتها. (المركز العربي للمعلومات، نت)

المحدد الجغرافي والسكاني

تلعب أوضاع الجغرافيا السياسية دورًا مهمًا في تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما، فهي تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة وثقافتها وقيادتها، وإليه صنع سياستها وتحديد اختياراتها وقراراتها. فتعتبر جغرافية الدولة من العوامل المهمة في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة وأحد العوامل ذات الطابع المادي والأكثر ثباتًا وديمومة في عناصر قوة الدولة، حيث تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، ولها ساحل طويل على المحيط الهادي. وتتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا، وتحتل مساحة المناطق الجبلية ثلثي مجمل مساحة البلاد. حيث تمثل الجبال ٣٣,٣%، الهضاب ٢٦%، الأحواض ١٨,٨%، السهول ١٢%، التلال ٩,٩%. وتبدو تضاريس الصين كسلم ينحدر من الغرب إلى الشرق بصورة رئيسية. (دار النجم الجديد، ٢٠٠٤: ٣)

لقد أسست الصين خياراتها الاستراتيجية حول إعادة إحياء مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، ومن أجل هذا سعت جاهدة للاستفادة من جغرافيتها التي يمكن أن نقول أنها صنعت تاريخها، حيث تعد رابع أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا والولايات المتحدة بمساحة تقدر بحوالي ٩,٥٧٢,٦٧٨ كم^{٢}، وتحدها أربعة عشر دولة أهمها: روسيا، الهند، باكستان، كوريا الشمالية، أفغانستان، كما تشرف على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، ومضيق فرموزا. (السلامي، ٢٢-٢-٢٠١٤: نت)

يلعب المحدد البشري دوراً هاماً، حيث يفوق تعداد ساكنة الصين مليار وثلاثمائة مليون نسمة، ما يؤهلها لأن تكون سوقا واسعة تستوعب السلع المحلية والعالمية. وقصد لعب دور هام في الأسواق العالمية كان لزاماً الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي أو ما أطلق عليه "سياسة المشي على ساقين"، التي كان من أهم نتائجها أن احتلت الرتبة الثانية ضمن أكبر اقتصاديات العالم حيث قدر الناتج الإجمالي المحلي للصين سنة ٢٠١٢ بـ١٠,٦ تريليون دولار، مع إشارة معظم التقارير إلى تبوئها كرسي الزعامة الاقتصادية سنة ٢٠٢٨ إذ يتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي الصيني إلى ٣٣ تريليون دولار فيما سيقدر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بـ ٣١ تريليون دولار.

وتعد الصين دولة متعددة القوميات، تضم عدد كبير من المجموعات الإثنية واللغوية الدينية المتباينة، والتي تقدر ب ٥٦ قومية، على رأسهم "الهان" أكبر المجموعات العرقية والمسيطرة من الشعب الصيني، وتشكل نسبتهم ٩٣% من مجموع السكان، ويتشاركوا في نفس الثقافة والتقاليد واللغة المكتوبة (Britanica, 2005:49)، وتنفرد الصين بخصائص اجتماعية وحضارية وتاريخية فريدة من نوعها، إذ تمتاز بارتكاز البنى القيمية السائدة على التقاليد الكونفوشيوسية، والتي وضعها (كونفوشيوس) المعلم الصيني القديم (عارف، ٢٠٠٢:٧٥)

وقد لعبت القيادات الصينية المتعاقبة منذ انتصار الشيوعية عام ١٩٤٩ دوراً بارزاً في رسم سياسات وتوجهات الصين الداخلية والخارجية، لا سيما وأن النظام السياسي الصيني مصنف ضمن "النظم الشمولية المغلقة" التي تلعب فيها الزعامات أداور محورية. (القبط، ٢٠١٥:٢٧)

المحدد الاقتصادي

بالنسبة للمحدد الاقتصادي، فإن أية سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها؛ حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية، فلكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لا بد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية وعدم تبعيه الدولة وتنويع لقاعدتها الإنتاجية، وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج، وكذلك تحرر الدولة من كونها منتجه للمواد الخام أو كونها سوقًا لتصريف المنتجات الأجنبية. (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٢٠٠٧:٦٤)

إن مرتكزات السياسة الخارجية الصينية إنما تنهض على أساس أولوية الإصلاحات الاقتصادية وتقوم على خدمتها. بعبارة أخرى، فإن صياغة السياسة الخارجية الصينية جاءت من منطلق الاهتمام بالتحولات الداخلية واستجابة لما تفرضه من مطالب وضغوط، ومحاولة لتحاشي التهديدات التي يمكن أن تؤثر عليها واستثمار الفرص التي يمكن أن تساعد على إنجاحها، لتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والمتقدمة. ولتتخذ موقفاً متميزاً عالمياً واقليمياً. (زرنوقة، ١٩٩٨: ٥٥-٥٦)

فمنذ بدأت الصين مشوارها فيما أطلق عليها سياسة الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ثلاثة عقود، دأبت قيادتها على التصريح في كل مناسبة بأن ما تتخذه من مواقف سياسية تجاه مختلف القضايا على المستويين الإقليمي والدولي، لا بد أن يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية.

وأدت هذه السياسة إلى جعل انخراط هذا العملاق الآسيوي في قضايا الشرق الأوسط خلال العقود الماضية؛ محدودا ولا يتجاوز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة. وبعدما امتدت مصالحها وانتشرت مشاريعها الاقتصادية في عدة مناطق بالعالم، يبدو أن الصين أيقنت أخيرا – كما يرى متابعون–أن التمترس خلف الأسوار والتغني بعلاقات الصداقة والتنمية السلمية، لن يكون كافيا لحماية تلك المصالح. (مركز دراسات الصين وآسيا، نت)

ويعد الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، حيث حقق بشكل سنوي نموًاً ٨–٩% واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية، فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة. (المشاقبة، ٢٠١٤:٣٧٨)

وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى وهي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات. (السيد سليم ومسعد، ١٩٩٧:١٣٦)

وانطلاقاً من أنَّ الصين دولة لها وزن استراتيجي إقليمي وعالمي لا يستهان به، وفي ضوء اثبات ذلك والسعي لتطويره، وفي ضوء السعي إلى التصاعد على المستويين الإقليمي في المرحلة الأولى، والتأثير العالمي في المرحلة الثانية، لتعمل من خلال ذلك إلى التدرج لتكون قوة عظمى، فإنها تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق العديد من المصالح الوطنية في هذه المرحلة من أجل سعيها لاستكمال عملية التحديث الداخلية؛ لأن لديها قناعة أن الأصل والأساس في عملية تثبيت أقدامها إقليمياً وعالمياً هو الانطلاق من التحديث الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي، فهناك مصلحة وطنية تسعى للحصول عليها من خلال تطوير علاقتها مع إسرائيل لإكمال عملية التحديث ألا وهي الحصول على التقنيات والتكنولوجيا الغربية. (لحام، ٢٠٠٧:٥٥)

فالعلاقات التجارية والاقتصادية التي تنشئها الصين مع إسرائيل هي من المصالح السياسية التي تسعى الصين الى تحقيق مكاسب من خلالها، كما أن الحصول على التقنية العسكرية يمثل

أهم أحد أسباب إقدام الصين على التعاون المكثف مع إسرائيل، خاصة في ظل الحظر الأمريكي-الأوروبي على تصدير السلاح إلى الصين، والذي رافقه في الماضي حظر سوفيتي مماثل عندما كانت العلاقات مع بكين وموسكو في أوج توترها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. (لحام، ٢٠٠٧:٥٧)

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أسباباً أخرى تدعو إلى الحفاظ على علاقات ودية مع إسرائيل، من أهمها حرص الصين على استخدام علاقاتها مع إسرائيل أملاً في استثمار المواقع القوية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ودفعه إلى التأثير على مواقف واشنطن، أو الحد من العداء الأمريكي للصين. إضافة لذلك فإن بكين قد استثمرت علاقاتها الجيدة مع إسرائيل من أجل جذب استثمارات غربية هائلة إلى الاقتصاد الصيني، مستغلة بذلك نفوذ اليهود في المصارف العالمية. (الوادي، ٢٠٠٥:١٣٣)

وطبيعة التجارة الصينية –الإسرائيلية متبادلة المنفعة، حيث تسعى الشركات الصينية إلى شراء التكنولوجيات الإسرائيلية من أجل مواصلة تنميتها الاقتصادية السريعة، فيما تحاول الشركات الإسرائيلية دخول السوق المحلية الصينية الشاسعة. ويشير (إيلان ماور) المدير الإداري لشركة شنج –بي دي أو زيف هافت الرائدة في تنمية الأعمال، وهي شركة استثمارية، وعضو المجلس الاستشاري للمركز الإسرائيلي –الآسيوي، إلى أن الشركات الصينية والإسرائيلية تقوم بأنشطة في مجموعة واسعة من المجالات، والشركات الصينية تأتي إلى إسرائيل من أجل أشياء قليلة، لكن قبل كل شيء، للشراء"، مضيفا "أن إسرائيل تملك منتجات مفيدة في تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي، وتمتلك إسرائيل تكنولوجيا متقدمة للغاية في مختلف القطاعات، فيما تحقق الصين نموا سريعا"، وقال: "ومن ثم تحتاج الصين إلى عديد من التكنولوجيات، فيما تعد إسرائيل مصدرا مهما للتكنولوجيات الحديثة". (المحيسن،٢-٩-٢٠١١: نت)

وبناءً على ذلك فإنه يمكن استنتاج أن السياسة الخارجية الصينية لا تنطلق من فراغ، ولكن من خلال واقع يشهد صعودًا لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية جديدة، يؤهلها لأن تكون قوة عالمية فاعلة، وجميع تلك العوامل الداخلية كان لها دور في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط ولكن بدرجات متفاوتة. إلا أن العامل الداخلي الأكثر وضوحًا في التأثير كان هو العامل المرتبط "بالتنمية الاقتصادية" التي تبنتها الصين في أواخر السبعينيات. (محمود، ٢٠-٥-٢٠١٥: نت)

قضية تايوان

تعتبر قضية تايوان إحدى أهم المحددات التي رسمت نهج السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، حيث شكلت نشأة إسرائيل ككيان في الشرق الأوسط محدداً مرتبطاً بعلاقتها مع تايوان والصين على حدٍ سواء.

كانت جزيرة فرموزا (تايوان) منذ عام ١٨٩٥ تابعة لليابان بموجب اتفاقية (سيمونوسيكي) التي عقدت إثر انتهاء الحرب اليابانية–الصينية عامي ١٨٩٤ و١٨٩٥، ولكن سكان الجزيرة قاوموا اليابانيين وأعلنوا الاستقلال وأسسوا عام ١٨٩٥ جمهورية تايوان. (سرور، ٢٠٠٦:١٣)

وقَّعّت الصين مع الولايات المتحدة وبريطانيا ما عُرف ب"تصريح القاهرة" في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤٣، والذي نصَّ على أن تعيد اليابان ما احتلته من أراضي الصين، بما في ذلك شرق الصين وتايوان وجزر بنغهو، واسترجعت الحكومة الصينية مقاطعة تايوان وجزر بنغهو عقب إعلان اليابان استسلامها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. (الدسوقي، ١٩٩٨:١٨٨)

تعتبر تايوان من أكثر الدول الآسيوية قرباً لإسرائيل من حيث نموذجها الاقتصادي وتطورها، وكذلك طبيعة التحالفات الوطيدة مع الولايات المتحدة، حيث تحتفظ إسرائيل بمكتب اقتصادي وثقافي في تايبيه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وتعمل إسرائيل على الحفاظ أساساً على علاقتها الاستراتيجية مع الصين الشعبية، ولكن في الوقت نفسه نجحت من خلال دبلوماسيتها في تعزيز تعاونها التجاري مع تايوان، وتعتبر تايوان خامس أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا. (أبو سيف، ٢٠١٤:٣٨٧)

وقد كان لإقامة إسرائيل علاقات وثيقة مع تايوان، ومع كل دول جنوب شرقي اسيا الموالية للولايات المتحدة والمعارضة للصين، الاثر الكبير في تحديد السياسة الخارجية الصينية المعارضة لإسرائيل والداعمة للحق العربي. (المركز العربي للمعلومات، ١٥–٥–٢٠٠٨: نت)

حيث قامت إسرائيل وتايوان بتعزيز العلاقات بينهما في مجالي التجارة والتكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي يحظى بمراقبة شديدة من جانب الصين التي تخشى من أن تايبيه وتل أبيب تقومان سراً بتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية بينهما. (جريدة الوسط، ٢٠–٢–٢٠٠٦: نت)

أيضاً قامت إسرائيل بتزويد تايوان (وتُعرّف باسم الصين الوطنية) بأسلحة خفيفة خلال السنوات الممتدة منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٩٧، وقد أثيرت قضية احتمال قيام إسرائيل ببيع صفقة رادارات متطورة وصواريخ مضادة للصواريخ لتايوان، وهو أمر لا يمكن أن تتسامح فيه الصين، التي لازالت تعتبر تايوان جزءا لا يتجزأ من أراضيها، وتقيس عمق علاقاتها الدولية والإقليمية مع أي طرف بموقفه من قضية تايوان. (صالح، ٢٤-٥-٢٠٠٥: نت)

بالتالي فقد اتخذت الصين مواقف متشددة وعدائية تجاه إسرائيل نتيجة علاقة الأخيرة مع تايوان، مما عزز السياسة الخارجية الصينية القلقة تجاه إسرائيل، ولعل الموقف العربي بشكل عام، والذي جاء مؤيداً لما تراه الصين في قضية تايوان من أنها جزء من الأراضي الصينية، قد زاد من تطور السياسة الخارجية الصينية المتوجسة تجاه علاقة إسرائيل مع تايوان.

ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

أدركت الصين العديد من التحديات التي تطرحها البيئة الدولية، ومن تلك التحديات الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، بحيث شكل هذا الواقع ضغوطا على الصين في مجال حصولها على النفط العربي بما يعكس تحكم الولايات المتحدة بأهم محددات التنمية والتطور الصيني، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. (دياب، ٢٠٠٨،١٢٣:١٢٢)

حيث يشير تحليل الأداء السلوكي الخاص بالسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط إلى أن الإدراك السياسي لم يعد يكتفي باستراتيجية الانكفاء والعزلة ضمن الحدود الوطنية المصحوب بالتعامل المحدود مع دول الجوار الإقليمي، وإنما أصبح أكثر اهتماماً إزاء التأسيس لجدول أعمال سياستها الخارجية الجديدة العابرة للحدود. (البدراني، ٢٠٠٦:٨)

التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح سواء الاستراتيجي أو التقليدي، وكذلك التقنية والكفاءة التكنولوجية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية على

أراضيها، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. (عبد العزيز، ٨١:٢٠٠١)

إن تحديث أسلحة الصين وتطوير قواتها المسلحة من أهم الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها ضمن عملية التحديث لديها، وبسبب الحظر الذي فرضته الدول الغربية على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين خشية تطوير قدراتها العسكرية لكي لا تصبح الصين عنصر تهديد للأمن في منطقة جنوب شرق آسيا. وكان ذلك من أهم الأسباب التي شرعت بها بكين لفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل، إذ أصبحت مسألة تحديث الجيش الصيني تستحوذ على اهتمامات القيادة الصينية من أجل أن تبرز الصين كقوة عظمى على المسرح العالمي بما يتناسب مع التفوق الاقتصادي الصيني. وهكذا ولما أغلقت الدول الغربية الباب في وجه شراء الصين للسلاح الغربي، فإن إسرائيل عملت على تزويدها بحاجتها من التكنولوجيا العسكرية لتطوير ترسانتها الدفاعية. (توفيق، ٢١٤:٢٠٠٣)

لقد أصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية هما القاعدة الصلبة التي شُيِّد فوقها صرح العلاقات الإسرائيلية –الصينية، وهنا لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الخطوط العريضة لهذا التعاون في ضوء التقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية والمجلات الغربية المختصة في الشؤون العسكرية والدفاعية، فقد قدمت إسرائيل –حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية –معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصاروخ "باتريوت" بصفة خاصة. (المحيسن، ٢-٩-٢٠١١: نت)

ويهدف الانفتاح الصيني على إسرائيل إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الصناعة والزراعة، وفي المجال العسكري على وجه الخصوص، وقد أدى هذا الانفتاح وبيع إسرائيل تكنولوجيا عسكرية أمريكية متطورة إلى اعتراضات من جانب الولايات المتحدة. (محمد، ١٦:٢٠١٣)

فقد شهدت علاقات إسرائيل العسكرية مع الصين انتعاشا كبيرا منذ الثمانينات، خاصة مع شعور الصين بحاجتها إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، والتي استفادت كثيراً من التعاون الاستراتيجي مع واشنطن، فضلا عن تراجع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في تلك الفترة إلى جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى تشابك المصالح الأمنية والعسكرية بين الصين وإسرائيل، فإن إسرائيل تنظر باهتمام إلى السوق الصيني الواسع والمتعطش للسلع والخدمات المتقدمة، الذي يمكن لإسرائيل أن تحتل موطئ قدم فيه.

يُذكر هنا أن الدور الإسرائيلي المؤيد للاستعمار الذي تمارسه إسرائيل في آسيا، وعلاقاتها بالدول المعادية للصين الشعبية في جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند، بالإضافة الى عرضها مساعدة الهند في حماية حدودها بعد الحرب الصينية الهندية عام ١٩٦٢، إضافة إلى التعاون مع حكومة تايوان، أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الشجب الصيني للوجود الإسرائيلي ككيان في الشرق الأوسط. (السيد سليم، ١٩٧١:٢٤)

إن الأهمية السياسية الكبيرة التي تنطوي عليها مسألة توثيق التعاون العسكري في سيرورة العلاقات الصينية–الإسرائيلية، وخصوصاً أن تطور هذه العلاقات وانتقالها من مرحلة السرية إلى مرحلة العلن، وتعزيز الارتباط الدبلوماسي، اتكأت في الأساس على قاعدة التعاون العسكري بين الدولتين، تعد جميعها مفاصل هامة في رسم السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، وقد أكد المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية السابق (دافيد عفري) هذا الأمر بقوله: "عن الصين هي النموذج الأمثل لعلاقات أمنية سرية أدت إلى إقامة علاقات دبلوماسية"، فضلاً عن أنَّ علاقة إسرائيل العسكرية الوثيقة بالصين ساهمت بصورة واضحة في تليين مواقف بكين السياسية تجاه قضية الصراع العربي–الإسرائيلي، وانتقال السياسة الصينية من تأييد الحقوق العربية إلى "تفهم" المواقف الإسرائيلية، وهو أمر تسعى إسرائيل للمحافظة عليه، إن لم يكن دفعه نحو "تبني" مواقفها والدفاع عنها، في كل الظروف، وفي كل المحافل الدولية.(حيدر، ٢٠٠٧:١٣)

وجدير بالذكر أن من الأهداف الأساسية التي تسعى لها إسرائيل من خلال إقامة علاقات عسكرية مع الصين هو تحييد إيران، فتشير جميع الدلائل إلى رغبة إسرائيل في اسقاط النظام الإيراني الحالي واستبداله بنظام آخر يمكن أن يكون لها نفوذ عليه مماثل للنفوذ الذي كان لها على نظام الشاه الراحل. فما أن توصلت القيادة العليا الإسرائيلية إلى استنتاج أن إيران هي أخطر الأعداء لإسرائيل، فإنها لم تدخر جهداً لنشر قناعتها في الخارج. (لحام، ٢٠٠٧:١٤٤)

سياسة الصين الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

تدير الصين علاقاتها مع الشرق الأوسط بمهارة معقدة وعلى نحو فيه من التوافيق والمغامرات والمخاطر الصعبة الكثير؛ فهي تبني شراكة استراتيجية مع إسرائيل وفي الوقت نفسه أقامت شراكات كبرى مع الدول العربية، وتواصل دعمها التقليدي للشعب الفلسطيني، وفي علاقتها مع الولايات المتحدة فإنها تقدم بعض الدعم لسياستها الخارجية في المنطقة، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة توفر الأمن والحماية للنقل النفطي إلى الصين. (عليمات، ٢٠١٣:٧)

وحول وجهة النظر الصينية لسياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة، فقد أكد مسؤولون صينيون أن العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة تمثل بعداً مركزياً في السياسة الخارجية الصينية، كما أن التطور الاقتصادي الصيني يحتاج الى بيئة دولية مستقرة تشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة إحدى أبرز ركائزها. (عبد الحي، ٢٠٠٠:١٤٨)

حيث تعرب الولايات المتحدة بين الحين والآخر عن امتعاضها من السلوك الإسرائيلي تجاه الصين طالبة التوقف عن الاتجار بالتقنية الحديثة المتطورة، ومن مصلحة الولايات المتحدة ألا تتعاون إسرائيل مع الصين في مجالات تعتبرها استراتيجية، ومن مصلحة إسرائيل أن تضمن لنفسها علاقة بالصين، ومن مصلحة الصين أن تحصل على تقنية متطورة من إسرائيل. مصلحة إسرائيل في النهاية هي التي تحسم الجدلية، ولا يمكن للضغط الأمريكي أن يثمر إلا بمقدار ما تراه إسرائيل جزءا من مصالحها. ستمضي إسرائيل وربما بطريقة سرية نحو إقامة علاقات مع الصين لتضمن أن هذا العملاق لن يكون عقبة في المستقبل أمام سياساتها في المنطقة العربية، وإنما إلى الدرجة التي لا تهدد فيها مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة. أي أن إسرائيل ستبحث دائما عن نقطة التوازن التي تضمن لها الحياد أو الدعم الصيني واستمرار الدعم الأمريكي. مرت فترة كانت تشعر فيها إسرائيل بالضيق بسبب صداقة الصين مع العرب ودفاعها عن وجهة النظر العربية فيما يخص القضية الفلسطينية. وقفت الصين مع فصائل المقاومة الفلسطينية وقدمت دعما لها سواء في مجالات التدريب أو النشاط الدبلوماسي، الأمر الذي رأت فيه إسرائيل نجاحا عربيا. (قاسم، ٢٠٠٥)

وترى الولايات المتحدة أن تصدير إسرائيل للتكنولوجيا الأمريكية يتعارض مع مصالحها، خاصة أن الصين في حالة صراع مع تايوان حليفة الولايات المتحدة، كما أن استمرار تزويد إسرائيل للصين بالسلاح سوف يؤدي إلى تهديد تايوان، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الامريكية تهديداً لأمنها، كما ترفض الولايات المتحدة أن تكون إسرائيل، والتي هي حليفة الولايات المتحدة الرئيسية، هي السبب في تهديد المصالح الأمريكية. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٠:٣٦)

وكذلك فإن العامل الأمريكي من أكثر العوامل السياسية الضاغطة التي فرضت قيوداً على اعتراف إسرائيل بالصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي الواقع أن اهتمام إسرائيل بالعامل الأمريكي له مبرراته وأسبابه، فإسرائيل تخشى الغضب الأمريكي؛ نظراً لأهمية الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية لإسرائيل، كما أن الأحداث عام ١٩٥٣ أثبتت صدق الرؤية الإسرائيلية ومخاوفها من الولايات المتحدة التي قطعت المعونة الاقتصادية عن إسرائيل لإرغامها

على إيقاف مشروع إصلاح الحولة في المنطقة المنزوعة السلاح المتاخمة لسوريا. (عبد العزيز، ١٩٩٨:١٢٨)

حيث يكاد يكون المحدد الأمريكي كما يقول الصحافي (آمنون بارزيلاي) هو الأقل ثقلاً في مردوده السلبي على العلاقات الصينية–الإسرائيلية من مثيله الخاص بالسياسة الصينية الشرق أوسطية، مبعث ذلك التطورات غير المسبوقة التي تشهدها العلاقات الامريكية–الإسرائيلية خلال ولايتي الرئيس كلينتون الديمقراطية الحالية، والتي ازيلت في طياتها كافة محددات الخلاف والتوتر، في تلك العلاقات، إذ لم تشهد تلك العلاقات اختراقا إسرائيليا كاملا للإدارة الأمريكية وسياساتها الخارجية كما هو حادث الآن. (بارزيلاي، ١٩٩٩)

ففي السابق كان هناك ثقل محوري للمحدد الامريكي في علاقات البلدين (الصين وإسرائيل) لكون الإدارات السابقة كانت رافضة تماما المسألة قيام إسرائيل ببيع أسلحة وتقنيات عسكرية أمريكية إلى الصين أو أية جهة أخرى بدون إذن مسبق من الولايات المتحدة والتي وصلت قمتها حينما قامت إسرائيل بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ببيع الصين تقنية متقدمة خاصة بالصواريخ الأمريكية باتريوت، وما تلاها من تداعيات سلبية في العلاقات الامريكية–الإسرائيلية، كانت بداياتها نقل (ريتشارد كلارك) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية–العسكرية آنذاك إلى وظيفة أخرى في خطوة تأديبية هي الأولى من نوعها، لكونه لم يتجاوب مع تقارير أجهزة الاستخبارات عن خرق إسرائيل للقوانين الأمريكية التي تحظر على إسرائيل نقل تقنيات عسكرية أمريكية إلى طرف ثالث بدون علم الولايات المتحدة، ثم ما تلا ذلك من إجراءات اتبعتها الإدارة الامريكية لإجبار إسرائيل ودفعها للاستجابة لأولويات الاستراتيجية الكونية الأمريكية، بما فيها سياساتها تجاه الصين. (بارزيلاي، ١٩٩٩)[١٠]

ورغم أن بعض المسئولين في واشنطن ربما يشعرون بالقلق بشأن تمدد الصين الجديد في الشرق الأوسط، فإن المخاوف الصينية والأمريكية مازالت مخاوف متوافقة بصورة لافتة، فالولايات المتحدة تسعى لأمن الطاقة، وكذلك الصين، وتعارض الولايات المتحدة الإرهاب، وتعارضه كذلك الصين. وتؤيد الولايات المتحدة السلام العربي–الإسرائيلي، وكذلك تؤيده الصين، وكانت إسرائيل، وحتى عام ١٩٥٦، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية، حتى

[١٠] يمكن مراجعة مقال الباحث الأكاديمي العراقي محمد نجيب السعد بعنوان (الصين وإسرائيل: كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟)

رغم أن الدولتين لم تتبادلا السفراء قبل عام ١٩٩٢، وعلى عكس عدد من الدول العربية، لم تعترف إسرائيل بحكومة (تايبيه) [١١] رغم أن إسرائيل وتايوان سعيا لإقامة علاقات عسكرية. (تسيانج، ٢٠٠٦: ٢٧)

وكتبت جريدة يومية تصدر في هونغ كونغ (ون واي باو) في افتتاحيتها عام ١٩٩٢ في اليوم الذي تأسست فيه العلاقات الصينية–الإسرائيلية لافتةً نظر قرائها إلى أن إسرائيل تتمتع بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة، وأن المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة كان دائماً يدعم إسرائيل نظراً لنفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي، لذلك لا بد للعلاقات بين إسرائيل والصين من أن تترك أثراً على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة (Wen Wei Pao, 1992: 9–18).

يذكر أن واشنطن تدخلت لدى الصين سابقاً لصالح إسرائيل (Musharraf, 2005)، ولكن منذ العام ١٩٩٢ أدى التدخل الأمريكي المباشر ثم المواجهة مع الصين إلى انعكاسات سلبية على إسرائيل، فعلى المستوى الثنائي جعل الاهتمام والقلق الأمريكي الروابط التجارية الإسرائيلية مع الصين خاضعة للمطالب الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن لوم الصين لطرف ثالث تدخل مؤثراً لإلغاء صفقة الطائرات الإسرائيلية (فالكون) سينعكس سلباً على سلوك الدول الأخرى التي ستسعى لعقد صفقات مع إسرائيل. (كومارا سوامي، ٢٠٠٦:٤)

وقد ارتبط التشدد الأمريكي تجاه تنامي العلاقات الإسرائيلية–الصينية بالعديد من المحددات التي يمكن بلورتها في اثنين كما يقول (آمنون بارزيلاي): أولهما التوتر الذي اعترى العلاقات الأمريكية–الصينية منذ بداية عقد التسعينات على خلفية أحداث العنف في الميدان السماوي (تيان مين) وما بدا من خلالها من تزايد النزعة السلطوية والديكتاتورية للنظام الصيني والقمع المتزايد لكافة مظاهر المعارضة وحركات الإصلاح السياسي، ثانيهما المردود السلبي للتعاون الصيني–الإسرائيلي على جهود الولايات المتحدة ودول أخرى في إشراك الصين في قضية الحد من انتشار تقنية الصواريخ المتقدمة، وفق الالتزام بالخطوط العامة التي تقررها أنظمة الرقابة على تقنية الصواريخ M.T.C.R بالإضافة إلى التحديات التي تضعها أمام جهود الولايات المتحدة في تطوير أنظمة مضادة للصواريخ البالستية. (بارزيلاي، ١٩٩٩)

بعد قطيعة وعداوة لأكثر من عقدين من الزمان بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، تحسنت العلاقات بينهما، وزار الرئيس الأمريكي (نيكسون) بكين في ٢١ شباط/فبراير

[١١] تايبيه هي أكبر مدينة وعاصمة جزيرة تايوان.

عام ١٩٧٢،(عبد الحي، ٢٠١١:١٢٣) وبذلك زالت العقبة الأولى من طريق تطبيع العلاقات الصينية الإسرائيلية، فالممانعة الأمريكية لتطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين لم يعد لها مبرر بعد الآن، بل وإن الولايات المتحدة نفسها أصبحت تحث الصين على تغيير سياستها الخارجية تجاه إسرائيل والاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها، كما أن تأثير إسرائيل على اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي ودول أوروبا يعد عاملاً مرتبطاً بتغير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل ومؤثراً فيها، وهو ما ساعد في تخفيف الإجراءات والقوانين التي لا تخدم مصلحة الصين في هذه البلدان.

وبالرغم من العلاقات الإيجابية التي تربط الطرفين إلا أن البعض ينظر إلى الصين رؤية سلبية يجب الإشارة إليها وهي عدم وجود فروقات جوهرية كبيرة بين الرؤية الصينية والرؤية الأمريكية لقضايا المنطقة، فالصين وقفت ولا تزال إلى جانب واشنطن في حربها على ما يسمى الإرهاب، ولم تعارض بشدة الاحتلال الأمريكي للعراق. واعترفت مباشرة بنتائجه وإفرازاته، وتعاملت معها وساهمت إلى حد كبير في مشاريع إعادة الإعمار. وفي الصراع العربي – الإسرائيلي، فإنها تعتبر التفاوض هو الحل الوحيد وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية. (المشاقبة، ٢٠١٤:٣٨٤)

ومن منظور آخر، فإن الصين هي إحدى الدول التي تربطها مصالح جوهرية مع إسرائيل، كذلك فإنها إحدى القوى المرشحة لأن تكون قوة مستقبلية عظمى، فإسرائيل تبحث عن حليف استراتيجي جديد في الصين للعقد القادم، وذلك قبل أن يخبو نجم الولايات المتحدة الأمريكية وعند اشتداد قبضة الصين، مع المحافظة على وضعية العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث نجد أن إسرائيل تضع قدماً في الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى في الصين، مع استمرار محور ارتكازها مع الولايات المتحدة لحين وضوح الرؤية الخاصة بقوة المستقبل وزعامة العالم، وعندها ينتظر أن يتحول محور الارتكاز نحو الصين. (العشري، ٢٠٠٠:٧٢-٧٧)

مما سبق، يمكن القول أن السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كانت إحدى أهم المحددات التي رسمت سياسة صينية خارجية تجاه إسرائيل في عدة محاور، حيث أضحت التكنولوجيا العسكرية واحدة من أهم تلك المحاور التي تسعى الصين إلى اكتسابها من إسرائيل دون الاضرار بعلاقتها مع الولايات المتحدة، ورغم ذلك فإن الصين وتبعاً لمنهجية سياسية ثابتة في خدمة مصالحها الوطنية قد تضطر إلى أن ترجح كفة المصلحة العسكرية مع إسرائيل على إرضاء أمريكا، وقد ظهر ذلك في استمرار التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل على الرغم من عدم موافقة الولايات المتحدة في الكثير من الصفقات التي عقدت بين الطرفين.

الأمر الآخر الذي يمكن استنتاجه من سياسة الصين الخارجية تجاه الولايات المتحدة هو عدم رغبة الصين بالتنافس مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث لا ترغب الصين في التصادم مع الولايات المتحدة في كثير من القضايا الساخنة التي عصفت بالشرق الأوسط مثل احتلال العراق عام ٢٠٠٣، والأزمة السورية عام ٢٠١١، وغيرها من القضايا التي كان للولايات المتحدة تدخلاً مباشراً فيها، حيث ترى الصين أن خدمة مصالحها الوطنية أهم من فرض سياستها الخارجية في المنطقة العربية. وربطاً بذلك نستطيع أن نرى أن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل التزمت بالابتعاد عن مسرح السياسة الخارجية الأمريكية بشكلٍ عام.

العلاقات بين الصين والدول العربية

إن الصين عادة ما تميل إلى استخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال أفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" (هاشم، ١٧:٢٠٠٤)، وقد سارت العلاقات الصينية مع كل من الجانبين العربي والإسرائيلي في اتجاهين منفصلين، وسعت السياسة الصينية على أن تتعامل معهما دون أن يؤثر أحدهما على الآخر، مع العمل على تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من هذه العلاقة وهو ما يعكس السياسة البراغماتية التي انتهجتها القيادة الصينية فى التعامل مع الملفات المختلفة وخاصة ملفات منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي ميز السياسة الصينية ولاقى قبولاً من كافة الأطراف، كما أن التوجه الصيني الاقتصادي تجاه المنطقة ودعم استثماراتها فيها وتقديم بعض المساعدات والمنح للجانب الفلسطيني أدى إلى قدر كبير من التفهم العربي لمعطيات ومنطلقات السياسة الصينية في المنطقة، واكتفى العرب بالتعامل معها طبقاً لمحدداتها ومطلقاتها. (إبراهيم، ٨٦:٢٠١٦)

كذلك فإن الصين تُدرك جيداً بأن مصالحها في المنطقة العربية مصالح واسعة وكبيرة، خصوصاً بالنسبة لأمن الطاقة، وهي مصالح تتسع كل يوم عن اليوم الذي سَبَقَهُ، لكنها لا تريد في الوقت نفسه أن تبدو وكأنها في اصطفاف واضح بشأن الأزمات الخلافية في المنطقة العربية، لذلك تُحاول أن توازن تلك المواقف بالهروب من الدخول في صميم تلك الأزمات أو اتخاذ موقف سياسي دون تداعيات سلبية. (بدوان، ٢٨-١٠-٢٠١٥: نت)

تسعى الصين إلى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على العالم العربي؛ بهدف خدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، غير أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً بسبب تنامي العلاقات الصينية – الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر

الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف عن استمرار التجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة. (المشاقبة، ٢٠١٤:٣٧٨)

ومن ناحية أخرى، فإن أياً من الدول العربية لم يعن في أي وقت من الأوقات بالتطوير المستمر والدؤوب للعلاقات مع الصين، وبحيث لم تكن هناك استراتيجية لدعم وتنمية هذه العلاقات في السياسات الخارجية العربية حتى وقت قريب للغاية، وقد يكون مفيداً هنا أن نقارن هذا الموقف بما فعلته إسرائيل مثلاً عندما ثابرت طيلة ثمانية وثلاثين عاماً على طرق الأبواب الصينية ومحاولة فتح مجالات للتعاون معها، وذلك على الرغم من مقاطعة الصين لها منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وبفضل هذه المثابرة، أصبحت إسرائيل اليوم من أهم الدول التي تحرص الصين على علاقاتها معها؛ فالإسرائيليون قدموا لها خبرات هامة في مجال التنمية الزراعية، وقاموا بدور الوسيط بين منتجاتها الصناعية والأسواق العالمية، كما عاونوها في الحصول على أسرار تكنولوجيا السلاح، حتى ولو أتى هذا بالتجسس على الولايات المتحدة لصالحها. (حمدي، ١٩٩٨:٢٥)

ومن ثم يعد دعم الصين للقدرات العسكرية العربية عملاً من أعمال تقوية احتمالات السلام في الشرق الأوسط، لأنه مع بناء توازن استراتيجي عربي–إسرائيلي، فإن إسرائيل ستكون في موقف يتطلب منها التفاوض بشكل جاد وحقيقي مع الدول العربية، ولهذا نجد أنه مع تصاعد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإن الأخيرة كانت دوماً تطالب الصين بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى إلى الدول العربية، كما تفعل الشيء ذاته مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. (كامل وصلاح، ٢٦٤: ١٩٩٨)

فالصين توازن بحذر ودقة متناهية بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع العالم الغربي، وإن كانت تأخذ بعين الحسبان، وبمنتهى الجدية، أنها الآن أصبحت دولة مستوردة للنفط العربي بشكل متزايد، فالأمر إذن لا يتعلق بمواقف سياسية، أو اعتبارات أخلاقية، أو مبادئ القانون أو الشرعية الدولية، بل بما ترتئيه الصين من ضرورة ملحة لمواجهته، وأحياناً محاولة احتواء نفوذ الولايات المتحدة إن أمكن ذلك. (زهران، ١٩٩٣:٧)

في ضوء ما سبق يتضح أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية مرت بأكثر من مرحلة بين مناصبة العداء لإسرائيل في حقبة وبين دعم العلاقات معها في حقبة أخرى، وفى كل الأحوال كانت الصين مؤيدة للعرب وللحقوق الفلسطينية ولم تتأثر مواقفها بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن الواقع يؤكد أن الدور الصيني تحرك كثيراً من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلم يكن

للصين دورًا مؤثرًا يغير من طبيعة الواقع على الأرض في ظل مجموعة من العوامل الخارجة عن سيطرتها أهمها امتلاك الولايات المتحدة كافة أو معظم الأدوات التي تمكنها من تحريك الموقف أو تجميده في ضوء علاقاتها المميزة مع إسرائيل من ناحية وكافة أطراف الصراع (العربية والفلسطينية) من ناحية أخرى، حتى أن القوة العظمى الأخرى وهى روسيا لا تملك هي كذلك أدوات لتحريك القضية الفلسطينية في ظل الانفراد الأمريكي بذلك. (إبراهيم، ٨٧:٢٠١٦)

بناءً عليه، يرى الباحث أن العلاقة بين الصين والدول العربية كانت متباينة على حسب الدولة التي تتعامل معها الصين، حيث ظهر اختلاف بين علاقة الصين مع السعودية على سبيل المثال وبين علاقتها مع مصر أو سوريا، ويُرد ذلك إلى أن الصين ترى في كل دولة عربية تتعامل معها مصلحة معينة، سياسية كانت أو اقتصادية، فعلاقتها مع السعودية ذات أولوية قصوى نظراً لحاجة الصين للنفط لتطوير صناعاتها، ومصلحتها مع مصر يمكن اعتبارها اقتصادية لعدم رغبة الصين في خسارة السوق المصري واسع الاستهلاك للمنتجات الصينية، أما علاقتها مع سوريا فتأتي ضمن نهج سياستها الخارجية الرامية إلى إحداث توازن في الرؤى مع الشريك الروسي. في المقابل فإن الموقف العربي لم يكن موحداً سياسياً إزاء السياسة الخارجية الصينية، فلم يتم استثمار تلك العلاقات بين الصين والدول العربية لاستمالة الموقف الصيني الرسمي تجاه القضية الفلسطينية بشكل مؤثر وإبعاده عن التقارب مع إسرائيل.

العلاقات الصينية السوفيتية

لقد كان للتغير في العلاقات الصينية السوفيتية أثراً كبيراً على السياسة الخارجية الصينية وبالتالي على سياستها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، ويظهر هذا التأثير في مراحل تطور سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية. (السيد سليم، ٢٥:١٩٧١)

ومع تغير الأوضاع في داخل كل من الاتحاد السوفيتي والصين في الثمانينيات، بدأت العلاقات بينهما تتحسن، خاصة أن الصين كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كمستعمر، بسبب استيلائه على مساحات من أراضي الصين، وتم تسوية الموقف بين الدولتين وتوقيع اتفاقية للحدود في أيار/مايو عام ١٩٩١. (زهران، ١٩٩٣:٣٠)

حيث كان الموقف الصيني من إسرائيل مشابهاً لموقفها من الاتحاد السوفيتي من حيث المبدأ، أي ان الصين على الرغم من اعتبارها إسرائيل قاعدة للإمبريالية في الشرق الأوسط، إلا أن هذا الاعتبار كان سببه سيطرة الإمبرياليين على الحكم في إسرائيل، ولكن يمكن لهذه النظرة أن تختلف في حال سيطرت الأحزاب التقدمية الإسرائيلية على الحكم فيها، خاصة حزب (ماكي) [١٢] الذي اعتبرته الصين أنه الوحيد القادر على تحرير إسرائيل من تحالفها الغربي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. (بهبهاني، ٢٩: ١٩٨٤)

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الصينية منذ نشأتها ولغاية عام ١٩٦٠ قد تأثرت بالعلاقات الصينية–السوفيتية، حيث كانت في بدايتها مطابقة للسياسة السوفييتية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مواقف: أولها أن الصين لم تكن في البداية ترفض الاعتراف بإسرائيل من حيث المبدأ، حيث جرى استقبال أكثر من وفد إسرائيلي في الصين الشعبية، وإجراء عدة مباحثات مباشرة او غير مباشرة، ولكن الظروف الدولية والمواقف الإسرائيلية من قضايا تخص الصين وقتها مثل الحرب الكورية، حالت دون اعتراف الصين بإسرائيل (الوادي، ٢٠١٢: ٥٩–٦٨).

ثاني المواقف التي تدلل على نهج السياسة الخارجية الصينية بتوافق مع السياسة السوفييتية أن الصين كانت تؤيد وجهة نظر السوفييت في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (بهبهاني، ٣٦:١٩٨٤)، وثالثها موقف الوفد الصيني لمؤتمر الحقوقيين الآسيوي الافريقي المنعقد في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٧ الذي عارض إصدار أي قرار يستنكر نوايا إسرائيل العدوانية، ولكنه وافق بعد كلمة رئيس الوفد السوفييتي الذي أيد القرار. (الهليس، ٢٨:٢٠١٥)

وبتحليل طبيعة السلوك الصيني الممثل في سياستها الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي سابقاً ومقارنته مع موقفها من روسيا حالياً، فإنه يمكن القول أن حدوث تحول في العلاقة الصينية–الروسية عبر عدة عقود قد انعكس على موقف الصين من إسرائيل والقضية الفلسطينية، فالصين التي كانت في حالة تصادم مع الاتحاد السوفيتي السابق قد تبدلت مواقفها لتسير على نفس النهج الروسي حالياً، ويرى الباحث أن ذلك يمكن تحليله في عدة نقاط أهمها ما يلي:

---

[١٢] الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي). ترد جذوره الى الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس في ثلاثينات القرن العشرين، تم تأسيسه في عام ١٩١٩ من اتحاد من تبقى من أعضاء عصبة التحرر الوطني في إسرائيل مع ما كان يسمى بالحزب الشيوعي الأرض–إسرائيلي، وهو حزب معادٍ للصهيونية وينادي بحل دولتين لشعبين. (كنوز نت، ١٦–١١–٢٠١٥: نت)

١-الاتفاق بين الصين والاتحاد السوفيتي على ترسيم الحدود في عام ١٩٩١ قد وضع حداً لحالة التصادم بين البلدين، وأنشأ تقارباً في المواقف بين الدولتين.

٢-أن الصين قد تخوفت من نموذج تفكك الشيوعية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ولم ترغب في تكرار ذلك السيناريو على نظامها السياسي، بالتالي فإنها تقاربت مع روسيا في نظرتها للكثير من القضايا العالمية لا سيما القضية الفلسطينية.

٣-الدور الروسي المتنامي في المنطقة العربية جعل الصين ترى في الشريك الروسي الحالي وسيلة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، فالعلاقات الروسية مع الدول العربية التي ترى فيها الصين أهمية اقتصادية وسياسية هي علاقات جيدة يمكن استثمارها عبر التقارب مع روسيا.

٤-التقارب الروسي الإسرائيلي في الكثير من المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية جعل الصين ترى في السياسة الخارجية الروسية نموذج يمكن الاحتذاء به في التعامل مع إسرائيل، وشريك سياسي يمكنه توطيد العلاقات بين الصين وإسرائيل لخدمة المصالح الصينية العسكرية والتكنولوجية.

ويتضح مما سبق أن المحدد الأيديولوجي كان من أهم العوامل التي أثرت على سير السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل عبر عقود، وفي نفس الوقت كان هناك تأثير كبير للمحدد الاقتصادي، ولعلاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونها العسكري مع إسرائيل، إضافةً إلى علاقتها مع الدول العربية والاتحاد السوفيتي، وليس انتهاءً بالعامل الجغرافي والسكاني. بهذا الترتيب التنازلي للتأثير كانت تلك العوامل والمحددات تؤثر على سياسة الصين تجاه إسرائيل، والتي انعكست على القضية الفلسطينية بشكل مباشر، وبأسلوب تحليلي يمكن أن نستنتج وجود محددات إضافية أثرت بشكل أو بآخر على السياسة الخارجية الصينية، نذكر منها المحدد الإقليمي لدول جوار الصين، والمواقف العدائية الإسرائيلية للصين، بالإضافة إلى الوجود اليهودي في الصين.

المبحث الثاني: أهداف وأدوات وسمات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

إن الموقف الصيني المتوازن ربما لا يجعل من الدور الصيني في قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي محل ترحيب داخل إسرائيل، ووفقاً ل(جيرالد ستينبيرغ) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان في إسرائيل، "فإن الصينيين يحاولون أن يكونوا أوربيين، إنهم يحاولون أن يكونوا فاعلين عالميين، والطريق نحو التحول إلى لاعبين عالميين يمر عبر الادعاء بأن لديهم ما يقدمونه. إن للصين علاقات تجارية مع إسرائيل، ولكن هناك فجوة ضخمة فيما يتعلق بفهم طبيعة المنطقة، فالصين ليس لديها الصلات ولا الآليات ولا ميراث من التدخل للعمل كراعٍ للسلام، وخصوصاً بالنسبة إلى إسرائيل التي ترى أنها يساء فهمها في عالم لا يفهم الوضع الإسرائيلي كما تفعل الولايات المتحدة، ولم تعترف الصين بإسرائيل إلا عندما أدركت أن القوى الكبرى تعد لمؤتمر مدريد السلام، ففضلت ألا تبقى وحيدة. (World Time, 2013)

يمكن تفسير أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، وصعود الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة في القيام بدور أكبر في قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي بالأسباب التالية (محمد، ٢٠١٣:١٨):

١–سيطرة اللوبي الموالي لإسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أفقد تلك السياسة مصداقيتها، وأوجد فجوة تريد الصين أن تملأها.

٢–لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترتي رئاسة أوباما، لعدم تحمس الأخير لإجراء أي تعديل.

٣–تقدم الصين نفسها كصديق لكل من فلسطين وإسرائيل، وتعتبر أن ذلك يمكنها من تأدية دور إيجابي وحيادي وأكثر صدقية من الموقف الأمريكي المتحيز دائماً لإسرائيل في مساعي حل القضية الفلسطينية التي تعتبرها القضية المحورية ذات التأثير في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويرى وليد عبد الحي[١٣] أن تغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار الصيني، ويعمل وفقاً لجملة من الأهداف وهي (عبد الحي وآخرون، ٢٠٠٢:٣٠):

---

[١٣] باحث أكاديمي وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك الأردنية.

الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيس للسياسة الخارجية، أعطت الأولوية لهذا الهدف في الوقت الحاضر.

الهدف الثاني: هو القدرة العسكرية، للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، وتم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، إذ حاولت إحداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوروبية والشرق الأوسط.

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

يتضح من تطور دور الصين في القضية الفلسطينية في المراحل التي مرت بها أن ثمة تغيراً قد حدث في سياستها، وأن هناك فرقاً كبيراً بين موقفها في المرحلة الأولى الرافض للاعتراف بإسرائيل والداعي لإزالتها بوصفها كياناً "عدوانيا"، وبين الموقف الأخير المعترف بإسرائيل والرامي إلى تسوية القضية بالطرق السلمية وقرارات الأمم المتحدة، ولكن الواضح أيضاً أن هناك موقفاً صينياً ثابتاً وهو التمسك بالدور الداعم للقضية الفلسطينية، والمطالب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على أرضه. (البدراني، ٢٠٠٦:١٦)

فالتغير الحاصل هو تغير في الآليات، ويضمن الوفاء بمتطلبات مصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وثبات في الموقف مما يضمن استمرارية علاقاتها الجيدة مع الدول العربية ويفي بالتزاماتها وهي دولة كبرى تجاه الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ويساعد على استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة. (عبد العزيز، ١٩٩٨:١٢٧)

حيث انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأوساط العالمية، وخاصة المجالات التجارية والاقتصادية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، وتدفق الاستثمارات الخارجية، وقد بنيت استراتيجية الصين الجديدة تجاه إسرائيل على أدوات مهمة، أبرزها:

الأداة الاقتصادية الصينية تجاه إسرائيل

أن صعود الصين في المرحلة الراهنة قام على تعظيم الإنتاج الاقتصادي (الأداة الاقتصادية كواحدة من أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل)، دون السعي إلى نشر الإيديولوجيا السياسية الصينية أو استعمار شعوب أخرى. ويلعب الحزب الشيوعي الذي يزيد تعداده على ثمانين مليون عضو، الدور المركزي في حماية وحدة الصين الجغرافية والقومية، وهو نموذج يصعب تصوره خارج إطار دولة قوية مترامية الأطراف، تبلغ مساحتها تسعة ملايين وستمائة مليون كيلومتر مربع، ولديها كثافة سكانية باتت تقارب المليار وثلاثمائة وخمسين مليون صيني، موزعين على ست وخمسين قومية. (ظاهر، ١٩-٢-٢٠١٤: نت)

ويعتبر النشاط الصيني في إسرائيل أحد أهم الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية الصينية، وهو جزء من ظاهرة عالمية على ضوء الاندماج المتزايد للصين في الاقتصاد العالمي واتجاهات نمو الشركات والمنظمات العلمية والتكنولوجية الصينية، مما يزيد من نشاطها في إسرائيل بما في ذلك المجالات الحساسة والبنى التحتية والموارد الطبيعية. (عفرون، ١٤-٤-٢٠١٤: نت)

من جهة أخرى، فإن إسرائيل تسعى إلى الاستفادة من تصاعد قوة الصين الدولية ومكانتها على المستوى العالمي وتقدمها الاقتصادي، بما يخلق سوقا لسلع التكنولوجيا العالية في إسرائيل، وهو ما تحتاجه الصين أيضاً، إضافة إلى ضمان مساندة القوى الصاعدة في القرن الـ٢١ بما يتماشى مع سياسة إسرائيل التقليدية في الارتباط بالقوى العظمى، ولذا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع الصين، باعتبار أنه من المتوقع أن تكون قوة رئيسية فاعلة في النظام الدولي في النصف الأول من القرن الحالي، دون التخلي عن تمسكها بعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. (الوزيري، ١-٩-٢٠١٥: نت)

الأداة العسكرية الصينية

أعلنت الصين مرارا رفضها للحلول العسكرية في زمن العولمة وتداخل المصالح بين الدول على المستوى الكوني، وطمأنت العالم إلى أنها لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية والسيطرة على الدول الأخرى، بل لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الدول والشعوب، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة للجانبين. ونجحت فعلاً في فتح آفاق جديدة مع

جميع دول العالم، لضمان نموها الاقتصادي في الداخل وبالتعاون مع جميع دول العالم. (ظاهر، ١٩-٢-٢٠١٤: نت)

وحسب وجهة نظر دان بلومينثال[١٤]، فإن دافع إسرائيل الرئيسي لبيع أسلحة إلى الصين هو دافع مالي، لكن البعض في إسرائيل أشار أن بيع الأسلحة للصين يمكن أن يمثل ثقلاً في هذا المجال حيث يسمح لإسرائيل بإقناع الحكومة الصينية وقف نشر الأسلحة إلى "أعداء" إسرائيل، ومثل هذا الاعتقاد هو بمثابة خداع للنفس وعكس كل الدلائل، فالقدس[١٥] ليس لها تأثير على بكين. ففي الوقت الذي تشتري فيه الصين نظم أسلحة إسرائيلية، لم يحدث تقلص في مبيعات الأسلحة الصينية لإيران. وسوف تصبح الأعباء الاستراتيجية على إسرائيل باهظة بشكل متزايد. (بلومينثال، ٢٠٠٥:٤٦)

لذا فالأداة العسكرية المشار إليها هنا كإحدى أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل لا يُقصد بها التدخل العسكري الصيني في الشرق الأوسط، حيث لم نشهد ذلك طوال العقود الماضية، خاصةً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، بل إن المقصود بها هي العلاقات العسكرية الصينية-الإسرائيلية التي تطورت منذ ثمانينات القرن الماضي.

الأداة الدبلوماسية الصينية تجاه إسرائيل

تكرر الصين في وثائقها الرسمية مفاهيم الحل السلمي، والسلام العالمي، والاستقرار الداخلي، والعيش المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. وتخلت عن استعمال المصطلحات الغربية التي تشير إلى الهيمنة، والتسلط، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، وغيرها. وبشرت بمرحلة جديدة في تاريخ الصين والعالم، تنبني على تحقيق الانسجام بين مكونات الشعب الصيني الداخلية، وضمان المصلحة المشتركة للشعب الصيني مع مصالح الشعوب الأخرى، ورفض كل أشكال الاستغلال والتبعية، وترفض الحلول العسكرية، وسباق التسلح، وتوازن الرعب بين قوى عسكرية متناحرة تهدد السلام العالمي. وتشدد على بناء الثقة بين قوى دولية مختلفة،

[١٤] مدير مركز الدراسات الآسيوية في معهد أميركان إنتربرايز بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يُعنى بالقضايا الأمنية في شرق آسيا والعلاقات الصينية الأمريكية. شغل منصب مستشار أول للصين وتايوان ومنغوليا في وزارة الدفاع الأمريكية، ومفوض في لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين.

[١٥] يشير الكاتب ب "القدس" إلى إسرائيل باعتبارها عاصمتها حسب وجهة نظره، مع اعتراض الباحث على ذلك.

لتتعايش معا بسلام في عالم متعدد الأقطاب يسعى لإقامة عولمة أكثر إنسانية. (ظاهر، ١٩-٢-٢٠١٤: نت)

وتتركز مؤشرات التحول في السياسة الخارجية الصينية في عاملين رئيسيين: أولهما الخطاب الذي ألقاه الرئيس (جينبينج) خلال المؤتمر المركزي للعمل على السياسة الخارجية، وهو أهم اجتماعات الحزب الشيوعي الصيني فيما يتعلق بمناقشة ملف السياسة الخارجية، والذي عُقد مطلع ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠١٥، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، وبحضور ستة من أعضاء المكتب السياسي للجنة الدائمة بالحزب الحاكم، وشكل الخطاب تحولاً في عدة ثوابت تقليدية في السياسة الخارجية الصينية، أهمها ما يُعرف بالمبدأ الذي أطلقه الزعيم الصيني السابق (دينج شياوبينج) قبل عشرين عامًا: "أَخْفِ وَجْهَكَ.. وتمهَّلْ في انتظار وقتك المناسب". (الشرقاوي، ٢٠١٥)

القوة الناعمة والأداة الإعلامية

تواصل الصين بناء علاقات ودية مع جميع دول العالم، وتتمسك بسياسة الحلول السلمية للمشكلات الدولية المزمنة سياسيا، والاستفادة القصوى من القوة الناعمة لنجاح الحلول الاقتصادية، وإن صعود الصين في المرحلة الحالية قام على تعظيم الإنتاج الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية لاسيما في ميدان المبادلات التجارية، دون السعي إلى نشر أيديولوجية السياسية الصينية أو استعمار شعوب أخرى، حيث أعلنت الصين مراراً رفضيا للحلول العسكرية في زمن العولمة، وتداخل المصالح بين الدول على المستوى الكوني، وطمأنت العالم إلى أنها لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية والسيطرة على الدول الأخرى، بل لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الدول والشعوب . (ظاهر، ١٩-٢-٢٠١٤: نت)

وقد تضمّن خطابُ الرئيس (جينبينج) خلال المؤتمر المركزي للعمل على السياسة الخارجية في مطلع كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، عدةَ مبادئ أساسية للسياسة الخارجية الصينية يمكن تلخيصها في المحاور التالية (الشرقاوي، ٢٠١٥):

١-التأكيد على حتمية التعاون والتفاوض كحلٍّ للخلافات الدولية، والتمسك في الوقت ذاته بحماية الصين لسيادتها ووحدة أراضيها، في إشارة إلى عدم التراجع عن مواقفها التقليدية من الخلافات الإقليمية والحدودية مع عدد من دول الجوار الآسيوي. ويأتي هذا التوجه التصالحي الداعم لفكرة الحوار، كرد على المخاوف الإقليمية والدولية من توظيف الصين تفوقها الاقتصادي ومشروعها

لتحديث قدراتها العسكرية، في فرض الهيمنة واتباع مقاربة عسكرية في تولي علاقتها الخارجية؛ حيث أكد (جينبينج) ضرورةَ أن تعمل الصين على "الدفع بالحلول السلمية للخلافات والنزاعات بين الدول، وذلك عبر الحوار والتشاور، ومعارضة اللجوء للتهديد باستخدام القوة". وأشار في الخطاب نفسه، إلى "التزامها القوي بسيادة أراضيها، وحقوقها البحرية، وحماية مصالحها ووحدة أراضيها."

٢-الدعوة إلى تفعيل منهجٍ دبلوماسي قائم على أدوات "القوة الناعمة"، والترويج للنموذج الثقافي والاقتصادي الصيني، فقد أكد (جينبينج) حتمية "زيادة الترويج لقوة الصين الناعمة، والنجاح في عرض التجربة الصينية، وتقديم رسالتها بشكل أفضل إلى العالم"، ويُمكن تفسير اعتماد الصين لمقاربة "القوة الناعمة" و"الدبلوماسية الاقتصادية"، بزيادة وتيرة المساعدات والمنح المقدمة من السلطات الصينية عبر برامج وأطر مختلفة للتعاون مع عدة دول حول العالم، وإنشاء مشاريع تنموية، وتحفيز قطاع البنية التحتية على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يُحقق للصين تحسين صورتها خارجيًّا كمانحٍ مرنٍ لا يضع شروطًا معقدةً تتعلق بأنماط الحكم، أو السجلات الحقوقية.

٣-التحول عن مبدأ الزعيم دينج شياوبينج، فيما يتعلق بتمهل الصين في تقديم ذاتها كقوة دولية؛ حيث أكد جينبيج ضرورةَ التزام الصين "بدبلوماسية دولة كبرى، على أن تتميز بالسمات الصينية، فتتسم بالنمط الصيني، والسلوك الصيني، والتوجه الصيني". وطالب الحضور خلال المؤتمر المركزي بالعمل على السياسة الخارجية، بالعمل بشكل خلاق "على صياغة الدبلوماسية الصينية، سواء على الصعيد النظري أو العملي، وَلَفْتِ النظر العالمي إلى الحلم الصيني."

ثالثاً: سمات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

يصف علاء محمد[١٦] السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام بأنها معقدة ومتداخلة، بل تبدو متناقضة أيضاً، فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات قوية مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات قوية مع السعودية، وهذا يفتح المجال لعدد من السيناريوهات والاحتمالات لمسارات العلاقات وتوازناتها. (محمد، ٢٠١٣:٧)

[١٦] أستاذ مشارك ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة في كلية التجارة بجامعة أسيوط في مصر. وهو زميل مؤسستي فورد وفولبرايت، وعضو الشبكة العربية لتعليم النزاهة، وعضو مجلس إدارة مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط.

تتمثل أهم سمات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل حسب وجهة نظر علاء محمد بما يلي (محمد، ٢٠١٣:٨):

١-سعي الصين لحماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بواراداتها من النفط، فعلى الرغم من تعزيز الصين لإنتاجها المحلي، إلا أن واردات النفط تمثل، كما يشير باحثون صينيون ٦٠ بالمئة من حاجات الطاقة الصينية؛ وهكذا أصبحت حاجة الصين المتزايدة إلى النفط، ومن ثم الاهتمام بأمن الطاقة، ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية تجاه المنطقة بشكل عام.

٢-عدم رغبة الصين في حدوث تصادم بين سياساتها وسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، أخذاً في الاعتبار العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى عدم رغبة الصين في حدوث تأثيرات سلبية في العلاقات التجارية المتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣-تنامي العلاقات الصينية مع إسرائيل بدرجة تمنعها من انتقادها أو التصويت ضدها في الأمم المتحدة.

٤-النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط، والتي تأتي في إطار سياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية، لأن قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي معقدة جداً، والميل الصيني إلى بناء تعاون اقتصادي مع البلدان العربية أكتر من ميلها إلى بناء تعاون سياسي.

٥-تبني الصين رؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على ما يلي: اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية، وعدم الرغبة في التورط عسكرياً، والقناعة بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب، والتزام اعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط، وتشجيع اتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

ويبدو أن الجديد في السياسة الخارجية الصينية هو التركيز على مفهوم "الفوز المشترك"، والدعوة إلى إظهار الروح المتصفة بدفع المساواة والثقة المتبادلة والشمولية والاستفادة المتبادلة والتعاون متبادل المنفعة، وأن الصين تؤيد عدم حصر "الفوز المشترك" على المجال

الاقتصـادي فحسـب، وإنما يكون مفهوماً اسـتراتيجياً ينطبق على جميع الشـؤون الدولية، والبحث عن المصالح الاقتصادية المشتركة من أجل تحقيق التنمية والرخاء المشترك.

وعبر وزير الخارجية الصيني (يانغ جيتشي) خلال زيارته الأولى إلى جنوب السودان في نص المقابلة الكتابية التي نشرت على موقع حكومة جنوب السودان على شبكة الإنترنت وصحيفة المصير يوم ٩ آب/أغسطس عام ٢٠١١ أن الصين تنتهج بكل ثبات سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وتعمل على بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك. وتسعى الدبلوماسية الصينية إلى السلام والتنمية والتعاون، وسماتها الرئيسية كما يلي (صحيفة الشعب اليوم اون لاين، ٢٠١١):

أولاً: تلتزم الصين دائما بمبدأ استقلالية السياسة الخارجية .

ثانياً: تعارض الصين نزعة الهيمنة وتسعى إلى حفظ السلام العالمي.

ثالثاً: تعمل الصين بنشاط على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف .

رابعاً: تحرص الصين على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

خامساً: تنتهج الصين سياسة الانفتاح الشامل الأبعاد على الخارج، وتستعد لإجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والتواصل العلمي والثقافي على نطاق واسع مع بلدان ومناطق العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، لتدعيم الرخاء المشترك.

سادساً: تشارك الصين مشاركة فعالة في نشاطات دبلوماسية متعددة الأطراف، وتعد قوة ثابتة لحفظ السلام والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي.

من هذا المنطلق أعطت الاستراتيجية الصينية عناية فائقة للعالم العربي واعتبرته بوابة آسيا من الغرب، وأدركت الصين أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وتأثرت سياسة الصين تجاه القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ولا تزال تتأثر إلى حد بعيد، ولكنها تتسم بالثبات رغم كل المتغيرات الدولية الكبيرة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط والعالم. (اللوح، ٢٠١٠)

بناءً على ما سبق، فإنه يمكن وصف السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل ب"السياسة المرنة" والتي تشكلت فيها الأدوات والأهداف بشكل متباين، ومن خلال تحليل النظام السياسي الصيني يمكننا أن نستسقي أهمية ثبات الأهداف على الأدوات والسمات، فسياسة الصين تجاه إسرائيل كانت قد رسمت لنفسها هدف تحقيق مصالحها القومية منذ البداية، وحتى وقت أنْ كانت تتبنى الأيديولوجية الماوية، وذلك الهدف لم يتغير طوال المراحل التاريخية لتطور العلاقة بين الطرفين، غير أن المتغيرات في هذه المعادلة كانت الأدوات والوسائل التي اتبعتها الصين في سياستها الخارجية، وقد تنوعت وتبدلت تلك الأدوات تبعاً لظروف المرحلة المستخدمة فيها.

الفصل الرابع

السِيَاسَة الخَارجِيَّة الصِينِيَّة تجَاه إسرائيل بَعِد التوقِيع عَلى اتفاق أوسلو وانعِكَاسَاتِها عَلى القَضِيَّة الفلسطِينِيَّة

تمهيد

تعتبر مرحلة التسوية السلمية مرحلة تحول؛ فهي المرحلة التي أيدت فيها الصين التسوية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها القضية الفلسطينية، وذلك بعد انعقاد اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، وتبني العرب لسياسة التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، وقد انعكس ذلك على سياسة الصين تجاه إسرائيل، وإذا تتبعنا المواقف نرى أنه بداية ونتيجة للانقسام العربي حول اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، اكتفت الصين بمهاجمة إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد اعتمدت الصين هذه السياسة رسمياً وإعلامياً خلال هذه الفترة كأحد أعمدة سياستها الخارجية. ومن أمثلة ذلك بيان مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٤، حيث أكد أنه بدون الاتفاق على حل عادل للقضية الفلسطينية فلن يستتب استقرار للسلام في المنطقة، مؤكداً مساندة بلاده بلا تحفظ لكافة الحقوق العربية. (الدسوقي، ١٩٩٨:١٩١)

في بداية مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١، أعلنت الصين رغبتها القيام بدور رئيس في عملية السلام، إلا أن الرد الإسرائيلي كان متعنتاً إذ رفضت دخول الصين، طرفاً في عملية السلام، إلا بعد أن تعترف بها اعترافاً كاملاً، وبعد أن تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها، وأعلنت مساندتها لمشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢ الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. (توفيق، ٢٠٠٣: ٢١١-٢١٢)

وأخذت السياسة الصينية تركز على ضرورة تسوية مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي بالطرق السلمية، ولم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أثناء حكم الزعيم (ماو تسي تونغ)، ولكنها وإن تخلت عن لغة التشدد، بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي سلمياً ضرورة لابد منها لتحقيق الأمن في المنطقة، كما تؤدي لتعزيز دور الأمم المتحدة بعيداً عن وصاية هذه الدولة أو تلك ليكون أكثر فاعلية في حل قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة بينها، والمساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين، وقد عَرَفت سياستها شيئاً من المرونة في التعامل مع الأمم المتحدة لاسيما بعد عام ١٩٧٨، وبعد أن كانت تنظر إليها على أنها أداة من أدوات الإمبريالية العالمية. (سليمان، ٢٠٠٦:٣٢)

وقد تعاملت الصين مع تطورات هذه القضية المحورية العربية من منطلق اعتباراتها وأولوياتها عبر العقود الخمس الماضية. فعلى الرغم من قناعتها وإيمانها بعدالة الحق العربي، إلاّ أنها لم تتجاوز الخطوط الحمراء التي قد تقود إلى تهديد حقيقي لمصالحها مع الغرب، فالاعتدال، وإلى حدّ ما أيضاً الحيادية كانتا السمتين الأساسيتين لتعامل الدولة الصينية مع هذه القضية العربية المحورية. (أبو جابر، ١٩٩٩:١٦٧)

حيث دعمت الصين ومازالت القضية الفلسطينية سواء باعترافها بمنظمة التحرير عند تأسيسها ومنح مكتبها في بكين الحصانة الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، وتقديم الدعم المالي لها، أم من خلال استقبالها قادتها وأعضائها على الأراضي الصينية، ومن الجدير بالذكر أن الصين كانت أول دولة أجنبية توجه دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري لزيارتها، كما أن الصين لازالت تؤكد على موقفها المؤيد لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. (الأنباري، ٢٠١١:١)

وبعد أقل من ثلاث سنوات على توقيع اتفاق أوسلو، كان المشهد السياسي الذي رسمه (جاد يعقوبي) سفير إسرائيل في الأمم المتحدة يتضمن التركيز على حدوث تحول جوهري في العلاقات بين إسرائيل والأسرة الدولية، وقال يعقوبي: "لقد حددنا لأنفسنا خلال هذه السنوات أهدافاً لعملنا هي تطبيع علاقاتنا مع الأمم المتحدة والتعاون مع كل دولة على استعداد لذلك، والاشتراك في كل نشاطات الأمم المتحدة التي تتوافق مع مصالحنا". وأوضح يعقوبي أنه تم خلال تلك الفترة استئناف أو إقامة علاقات دبلوماسية مع ٢٧ دولة، وصار لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ١٥٠ دولة من أصل ١٨٥ دولة عضو في الأمم المتحدة. (عبد الكريم، ٢٠٠٤:٤١)

فعلى الرغم من هذه التغيرات المهمة والمصالح الكبيرة التي ربطت بين الصين وإسرائيل، وعلى الرغم من التغير في السياسة الخارجية الصينية بتقديم المصالح على الأيديولوجيا، إلا أن التغيير في الموقف الصيني من القضية الفلسطينية كان في أسلوب وأدوات الدعم وليس في جوهره. (الهليس، ٢٠١٥:٧)

ومن الجدير بالذكر أن الصين قد بادرت إلى افتتاح سفارة لها لدي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥، بعد إقامة السلطة الفلسطينية، ولقد تولى رئاسة البعثة الصينية كلاً من السفراء (جينغ شياو لونغ، ليو جي هاي، وو جيو هونغ، قونغ شياو شينغ، يانغ وي قوه). (اللوح، ١٠-١٢-٢٠١٢: نت)

المبحـــــث الأول: الســياســة الخارجية الصـينية تجاه إسـرائيل بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٨ وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

بعد الإعلان عن اتفاق المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي والذي عُرف باتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، أعلنت الصين تأييدها له، وسرعان ما كشفت السياسة الصينية عن آلياتها لتحقيق السلام في المنطقة، وذلك من خلال مطالبتها بتنفيذ كامل لقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعوتها إلى جهود مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنَّ لديها التزام بالإعراب عن رأيها أما المجتمع الدولي رغم عدم امتلاكها لمبادرة تجاه السلام، مع حفاظها على سياسة خارجية ثابتة خلال تلك الفترة تجاه إسرائيل رسمياً وإعلامياً بمطالبتها بإعادة الحقوق الفلسطينية. (الهليس، ٢٠١٥:٧٧)

أولاً: مرحلة ما بعد أوسلو في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل

يتضح من خلال القراءة لسياسة الصين الخارجية خلال تلك الفترة أنها اتبعت سمة الحيادية وسمة الاعتدال، وذلك بعد أن كانت مواقفها تتسم بالشدة والحزم تجاه إسرائيل خصوصاً، إلا أننا نستطيع أن نصف مرحلة ما بعد أوسلو ب"التعقل الصيني" في سياستها الخارجية، فمجريات الأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة من مؤتمر أوسلو إلى دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا ثم الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٩٦ جعل الصين تتروى في ميولها تجاه أي من الجانبين الإسرائيلي كان أو الفلسطيني، بل إنها عبرت عن عدم رغبتها في التغول الشديد في العملية السلمية وتفاصيل المفاوضات، وذلك بعد أن تم استبعادها من اللجنة الرباعية المكلفة بمتابعة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

إذ قام (رابين) رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بزيارة للصين دفعت باتجاه تعزيز العلاقات خاصة في المجالات العلمية، أما (نتنياهو) فقد قام بزيارتين للصين، الأولى خاطفة استمرت لعدة ساعات في ٢٣ من آب/أغسطس عام ١٩٩٧، والثانية في ٢٥ من أيار/مايو عام ١٩٩٨ استمرت لمدة أربعة أيام، وقد كان هدف الزيارتين الأساسي هو منع وصول التكنولوجيا المتطورة لدول الشرق الأوسط والتأثير على تصويت الصين في الأمم المتحدة. (هآرتس، ٢٠٠٠)

ومن الأسباب التي أدت إلى التغير النسبي التدريجي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بشكل خاص والصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام (الدسوقي، ١٩٩٨:١٩٢):

١–تغير الموقف العربي نفسه من آليات الصراع بعد عدة حروب متواصلة، انتهت باتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل، وقبول العرب بالسلام كوسيلة لتسوية القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات قمة فاس عام ١٩٨٢، ومشاركة العرب في مؤتمر مدريد للسلام.

٢–الاستجابة للتغيرات التي تشهدها الاستراتيجية الأمنية الصينية التي أصبحت تعتمد على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، مما ألقى بتأثيره على الاستراتيجية العسكرية، فأصبحت تعتمد على مبدأ الدفاع عن النفس بدلاً من مبدأ السعي وراء العدو واللحاق به وتدميره كما كان متبعاً في الماضي.

٣–الانفتاح الصيني المحسوب على العالم بالمشاركة في عملية السلام بالشرق الأوسط، في المفاوضات متعددة الأطراف، كدولة كبرى تشارك في التغييرات الدولية، وبوصفها عضواً دائما في مجلس الأمن، وتسعى لتغيير الصورة التي انطبعت عن نظام حكم بكين كنظام ضد الديمقراطية والحرية، خاصة بعد أحداث ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٦.

٤–السعي الصيني لاستمالة الجانب الأمريكي الذي يعد قطباً من أقطاب النظام الدولي الجديد عن طريق الجانب الإسرائيلي، فضلاً عن أنَّ الصين كانت تسعى إلى دعم علاقاتها بإسرائيل للحصول على تكنولوجيا عسكرية متطورة رفضت الدول الغربية تزويدها بها.

من ناحية أخرى، فإن الصين دعمت السلطة الفلسطينية من خلال تقديم المساعدات المادية لبلورة الدولة الفلسطينية، وبلغت مساعداتها للسلطة القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٩٤و١٩٩٨ حوالي ثمانية مليون دولار أميركي، كما أن هناك تمثيل سياسي صيني لدى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. بيد أن هذا التمثيل يعد جزء من السفارة الصينية لدى إسرائيل. فالصين تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ففي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سنة ١٩٩٨، صوتت لصالح القرار ٤٢/٥٣ الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر والذي يؤكد على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وحل

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق وقرارات الجمعية العامة الصادرة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٨. (السيد سليم، ١٩٩٩:١٥٠)

يمكن القول أن تلك المرحلة كانت بمثابة استمرار لسياسة الصين الحيادية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، ويتضح ذلك من وقوفها على مبدأ الحل السلمي للقضية الفلسطينية، في الوقت الذي طورت فيه علاقتها مع إسرائيل، ولم تستخدم تلك العلاقات في الضغط على إسرائيل لتغيير طريقة تعاملها مع الفلسطينيين، سوى ما يصدر من تصريحات سياسية، ولكنها استخدمتها في توسيع علاقاتها العسكرية والتجارية معها، في الوقت الذي لا يمكن أن ننكر وجود دعم مالي صيني للسلطة الفلسطينية ضمن إطار رؤيتها لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثانياً: انعكاس اتفاق أوسلو على سياسة الصين تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

أكدت الصين مراراً أنها توافق على ما توافق عليه الأطراف العربية–الإسرائيلية، وأنها ليست فاعلاً في المفاوضات العربية–الإسرائيلية. كذلك صرح (تسوى تيان كاى) المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في تموز/يوليه سنة ١٩٩٧، "نأمل أن تظهر الأطراف المعنية (العربية والإسرائيلية) مزيداً من تحمل المسؤولية لتحقيق الهدف والتغلب على العقبات ودفع مسيرة السلام إلى الأمام لمصلحة الدول العربية وإسرائيل وجميع الأطراف بما فيها القوى الكبرى"، وفي أثناء زيارته للقاهرة سنة ١٩٩٧ صرح (كيان كياتشن) وزير خارجية الصين، أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتحدد في خمسة عناصر هي:

١–أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام.

٢–تنفيذ كل الاتفاقات الموقع عليها بشكل جاد وتفادي أي تعطيل لعملية السلام.

٣–القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية. فالصين تعترض على كل أشكال الإرهاب والعنف مهما كان مصدرها.

٤–مع تقدم عملية السلام فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة.

٥-يلتزم المجتمع الدولي بالعمل سوياً مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الإقليم، والصين مستعدة لبذل جهودها في هذا الصدد.

وأضاف وزير الخارجية أن "الصين ليست في مركز الوسيط في عملية السلام ولكنها توضح وجهات نظرها في عملية السلام في الشرق الأوسط للأطراف المختلفة، كما أنها تتعرف على وجهات نظرهم. وتؤيد الصين القضية العادلة للشعب الفلسطيني. (السيد سليم، ١٩٩٩:١٤٩)

وقد بقيت الصين، رغم علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، على مواقفها المنددة بالإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية، فقد وصفت مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤ بأنها "عمل إرهابي وخطير"، وأنه "يثبت ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية"، وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية إن حكومته "صدمت وتدين بشدة العمل العنف الإرهابي"، ودعا إسرائيل إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف أعمال العنف، مشدداً على أهمية تسريع المفاوضات لتحقيق سلام شامل. (الحياة اللندنية، ١٩٩٤)

وقد كان الاستقبال الحافل الذي لقيه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في زيارته للعاصمة الصينية بكين يوم ١٣ حزيران/يونيو عام ١٩٩٨، وبحضور الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) في ساحة (تيان أتمين) الكبرى، حيث يستقبل رؤساء الدول والشخصيات الدولية المرموقة، دور في لفت الانتباه مجدداً للدور الصيني من القضية الفلسطينية، وهو دور تاريخي سباق ومميز في مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة منذ بدايتها الأولى. (الدسوقي، ١٩٩٨:١٩٠)

وفي تقدير الباحث فإن التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل خلال تلك المرحلة يمكن تفسير دوافعه من خلال جملة التغيرات والتحولات العالمية، والأحداث المختلفة التي مرت على الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة، كما أن هناك هدف هام لا يمكن إغفاله سعت الصين جاهدة إلى تحقيقه، ألا وهو تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة، وبناء جسور من العلاقات الجيدة والإيجابية معها، وهذا الهدف يتصل بلا شك مع علاقة الصين بإسرائيل وسياستها الخارجية تجاهها. وكذلك فإن رغبة الصين بالاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي بحوزة إسرائيل، وسعيها للوصول إلى تسليح يتساوى مع نظرائها الأمريكان والروس، تلك الرغبة وذلك السعي كانوا أيضاً من أهم دوافع التحول الذي شهدته فترة التسعينات على السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، يضاف إلى ذلك العلاقات الثنائية، التجارية منها والسياسية، العلنية منها والسرية، التي بدأت تنشأ بين إسرائيل وأطرافاً عربية.

ومن الملاحظ خلال تلك الفترة، والتي تلت اعتراف الصين بإسرائيل والتبادل الدبلوماسي الرفيع بين البلدين، أن الصين قد قللت من مشاركتها في عملية التسوية السلمية، ولم تقدم تصور لحل القضية الفلسطينية، على الأقل خلال الحقبة الزمنية التي تلت اتفاق أوسلو، وذلك على الرغم من تأكيد الصين بالالتزام بالقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية، كما أنها لم تستغل علاقاتها التي بدأت بالصعود مع إسرائيل لدفع عملية المفاوضات الثنائية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي.

المبحـــــث الثـــــاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٤ وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

تؤكد الصين دوماً وبشكل رسمي أن تعاونها مع تل أبيب لا يغير من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وقد أكد السفير الفلسطيني في الصين مصطفى السفاريني على أن تنامي العلاقات الإسرائيلية الصينية لن يؤثر على موقف الصين من القضية الفلسطينية، وذلك لاعتبارات السياسة الخارجية الصينية التي تقوم على مبادئ التعايش السلمي العادل، وهو ما عكسته زيارة الرئيس (جيانغ زيمين) للقدس الشرقية في ١٥ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠، كما عكسته مواقف الصين الداعمة لمصالح العالم الثالث. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٣٩:٢٠٠٠)

حيث عكست زيارة الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) لإسرائيل من ١١ وحتى ١٧ نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٠ مدى تطور العلاقات بين الدولتين، علماً بأنه قد رافق الرئيس الصيني ضمن زيارته لإسرائيل عشر وزراء. (هآرتس، ٢٠٠٠)

وزار (جيانغ) فلسطين في أهم زيارة قام بها رئيس صيني في نيسان/إبريل من عام ٢٠٠٠، وكذلك الزيارة الرسمية التي قام بها (لي بنغ) رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قابل خلالها الرئيس ياسر عرفات ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع. (اللوح، ٢٠١٠)

وحرصت الصين كذلك على تأكيد اهتمامها بالقيام بدور نشط في المنطقة، فقامت عام ٢٠٠٢بتعيين مبعوث لها لعملية السلام في الشرق الأوسط لتسهيل عملية التواصل مع مختلف الأطراف (لا تزال مهامه قائمة حتى الآن) ثم اتجهت لمزيد من تنشيط هذا الدور من خلال طرح مبادرة سلام تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس مع مراعاة الاعتبارات الإسرائيلية الأمنية، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام على أن يتم تنفيذ ذلك عن طريق المفاوضات وضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الضمانات اللازمة لإنجاح عملية السلام، وبالرغم من هذا الطرح الصيني إلا أنها أيدت أيضًا وبشدة خريطة الطريق التي طرحتها الرباعية الدولية عام ٢٠٠٣، والتي تضمنت إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل أو ما يعرف باسم حل الدولتين، ولا يزال هذا هو الموقف الصيني الرسمي حتى الآن. (إبراهيم، ٨٦:٢٠١٦)

أولاً: مرحلة النشاط السياسي الصيني في قضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي

إن المتابعة الدقيقة للسياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية لابد وأن تقودنا إلى تساؤل جوهري مفاده كيف يمكن لمثل هذه الدولة الكبرى التي تمتلك العديد من مقومات القوة الشـــاملة للدول ألا يكون لديها دورٌ مميزٌ ومؤثرٌ في هذه القضـــية المحورية والمركزية والتي تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وماهي الأسباب والعوامل التي أثرت وفرضت نفسها على السياسة الصـــينية لتكون على هذا النحو، ومن ثم يتطلب الأمر أهمية التعرض لهذا الموضـــوع بقدر من التفصـــيل بما يوضـــح طبيعة الدور الصـــيني ومراحله ومدى إمكانية أن يتطور إلى دور أكثر إيجابية في ظل تزايد تصـاعد حدة المشـكلات الدولية ومدى الحاجة إلى الاسـتفادة من قوة الدور الصيني في حل هذه المشكلات ولاسيما القضية الفلسطينية ، ومدى إمكانية أن يتم ذلك في ظل مـا يراه البعض من تراجع نســـبى للدور الأمريكي في منطقة الشـــرق الأوســـط . (إبراهيم، ٢٠١٦:٨٥)

كان موقف الصين من محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية مسؤول وجدي، ومنذ عام ٢٠٠٢، قام مبعوث الصـــين الخاص لعملية الســـلام في الشـــرق الأوســـط المعين من قبل الحكومة الصـــينية بزيارات عدة بين فلســـطين وإســـرائيل والدول العربية، وقدمت الاقتراحات التي قدمت الصين لتعزيز محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين مساهمات ايجابية. (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٦–٥–٢٠١٣: نت)

إن خير ما يكشـف عن الحيوية الصـينية الجديدة في الشـرق الأوسـط مشـاركتها الأخيرة في الدبلوماسية العربية–الإسرائيلية. ففي مؤتمر صحفي عقد في الـــسابع عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الـــصينية أن بكـــين قررت، بناء على طلب عدد من الدول العربية، تعيـين مبعـوث خاص للـشرق الأوسط. وأرسلت وزارة الخارجية الصينية (وانج شيجي) الدبلوماســي المخـضرم، الذي عمل في السابق كسفير في البحرين، والأردن، وإيران، إلـي المنطقة. وعندما عاد (وانج) إلى المنطقة بصفته الجديدة بعد شهرين، أعاد من جديد التأكيد على المواقف الصينية بأن الصين تؤيد فكرة "الأرض مقابل السلام" كأساس للسلام العربي–الإسرائيلي، والاعتراف بالحاجة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن (وانـــج) أكد على ضرورة ضمان أمن إسرائيل، وهو موقف للحكومة الصينيةُ أُعْلـــن لأول مرة عام ١٩٩١، وزار وانج في وقت لاحق إسرائيل وجميع جيرانها وتشاور أيضا مع المبعوثين للجنة الرباعية التي تضم: الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. (تسيانج، ٢٠٠٦: ٢٨)

وعبَّر وزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي) في تصريح صحفي بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١ عن تأييد الصين للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة لنيل العضوية، وقال: "إن الصين تؤيد على الدوام القضية العادلة للشعب الفلسطيني ونضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة"، وأضاف: "إننا نرى أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، وشرط للتعايش السلمي المشترك بين فلسطين وإسرائيل، ونرى أيضاً بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية على أساس المفاوضات. وأردف: "نحترم ونؤيد ونتفهم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ونؤيد كذلك سياسة الموازنة التي يتبعها الفلسطينيون فيما يتعلق بالعمل والدفع باتجاه إقامة الدولة المستقلة والانخراط في المفاوضات السلمية مع الجانب الإسرائيلي". (الحياة الجديدة، ٢٠١١)

وتقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية الدعم المالي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وسلطته الفلسطينية، فهي تخصص منحة مالية سنوية لتنفيذ مشاريع حيوية وخدماتية لتطوير البنية التحتية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، ففي ٢١ أذار/مارس عام ١٩٩٩ استكملت الصين تعبيد الطريق الساحلي لمدينة غزة بطول أربعة كيلو مترات، وهناك العديد من المشاريع بانتظار التنفيذ، تشمل إنشاء عيادات صحية، وأقسام في الجامعات، وبناء مقر وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية بمدينة رام الله بالضفة الغربية، وبناء وحدات سكنية، و تقديم مساعدات للشرطة الفلسطينية. (اللوح، ٢٣-٦-٢٠١٠: نت)

ثانياً: توسيع العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل

على اثر سياسة الاصلاح والانفتاح، ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، وعلى الرغم من اسقاطها لخيار الكفاح المسلح، وتأييدها للتسوية السلمية تماشيا مع المتغيرات الاقليمية والدولية، إلا أن الموقف الصيني المؤيد والداعم للقضية الفلسطينية لم يتغير، وظلت الصين تدعو إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس القرارات الدولية التي تضمن استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، مؤكدة على ضرورة العدالة في الشرق الأوسط، والإعراب عن دعوتها وتأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحضره جميع الأطراف المعنية، والأعضاء الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتباره الطريق الأمثل لحل مشكلة الشرق الأوسط. (المركز العربي للمعلومات، نت)

وقد دافعت الصين عن علاقاتها بإسرائيل، قائلة إنَّ علاقاتها التعاونية مع إسرائيل لن تضر بمصالح أي طرف ثالث، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (ليو جيان تشاو) في مؤتمر صحفي دوري إن خوف الولايات المتحدة بشأن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للصين ليس لها ما يبررها، وقد قام وزير الخارجية الصيني (لى تشاو شينغ) بزيارة إسرائيل في إطار جولته في الشرق الاوسط. وضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل بشأن مسألة مبيعات الأسلحة، واوضح ليو "أن الصين تولى أهمية كبرى لعلاقاتها التعاونية متبادلة المنفعة بإسرائيل"، وأضاف: "إن نمو العلاقات الصينية–الإسرائيلية سوف يخدم مصالح شعبي البلدين، ويسهم في السلام والاستقرار الإقليمي، واكد انه في تطوير العلاقات الثنائية، ويجب مراعاة مبدأ الاستقلال، والتخلص من عوامل التدخل الخارجي. (وكالة الأنباء الصينية شينخوا، ٢٢–٦–٢٠٠٥: نت)

وكانت نائبة رئيس مجلس الدولة الصينية السيدة (وو يى) قد صرحت بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٤ بأن الصين وإسرائيل لديهما قدرات كبيرة في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأن الصين ترحب بقيام إسرائيل بدور أكثر نشاطا في التنمية الاقتصادية في الصين، وفى اجتماع مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الزائر (ايهود أولمرت) قالت وو إن الصين وإسرائيل متكاملتان بدرجة كبيرة في التعاون الاقتصادي والتجاري، وإن الصين تشجع إسرائيل على المشاركة في استراتيجيتها لتنمية المنطقة الغربية والقاعدة الصناعية الشمالية الشرقية، وقالت وو إن الجانبين وقعا الكثير من الاتفاقيات خالصة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا خلال السنوات الماضية، وحقق التعاون الثنائي في هذه المجالات نتائج كبيرة، من جانبه قال أولمرت وهو وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إن بلاده والصين بينهما الكثير من المصالح المشتركة، وأعرب عن أمله في أن تؤدى زيارته للصين إلى تسريع التعاون بشكل أكبر، وقد جاء أولمرت إلى الصين تلبية لدعوة من وزير الصناعة والتجارة الصيني، وقد قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والوفد المرافق له بزيارة شانغهاي المركز الاقتصادي للصين وهاربين عاصمة مقاطعة هيلونغجيانغ في شمال شرقي الصين. (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٢٢–٦–٢٠٠٤: نت)

وتأكيداً لذلك قال حوالي ٢٠٠ من المندوبين المشاركين في مؤتمر الأعمال الصيني – الإسرائيلي، إن الصين وإسرائيل ستعملان على زيادة التعاون في الاقتصاد والتكنولوجيا، وقال (شو قوان هوا) وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني إن العلاقات الاقتصادية الثنائية تطورت بشكل سريع منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل ١٢ عاما، وأصبحت إسرائيل ثالث أكبر سوق للصين في غرب آسيا وشمال أفريقيا بينما أصبحت الصين أكبر سوق لإسرائيل في اسيا وسابع أكبر سوق

لها في العالم، ويتكامل اقتصاد كلتا الدولتين بشكل كبير، وأكد شو أن الحكومة الصينية تعمل جاهدة من أجل تنفيذ استراتيجياتها لتنمية المناطق الغربية ومنطقة الشمال الشرقي وقال إن الصين في حاجة ماسة لإدخال رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة والعلوم من الخارج، ورأى أن أولمبياد بكين ٢٠٠٨ ومعرض شانغهاي العالمي ٢٠١٠ قد أدت إلى دعم الاستغلال الواسع للتكنولوجيا والمواد الجديدة في الصين، حسبما ذكر الوزير الصيني مشيراً إلى أن سياسة الانفتاح والإصلاح في الصين أتاحت المزيد من الفرص للعالم بما في ذلك إسرائيل، وأكد استعداد الصين لتطوير علاقات مفيدة طويلة الأمد بين حكومتي الدولتين وشركاتهما، ومن جانبه قال نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والعمل والاتصالات الإسرائيلي الزائر (ايهود أولمرت) إن حجم التجارة البينية بلغ ١,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٣ بنسبة زيادة قدرها ٤٠ في المائة عن العام السابق وإن الحكومة الإسرائيلية تعتبر الصين احد الاسواق الاساسية المحتملة التي يمكن ان تواصل نموها السريع، وقال سفير إسرائيل لدى الصين (يهودا حاييم) إن الدولتين حافظتا على علاقات سليمة ومتنامية بشكل سريع منذ عام ١٩٩٢ بفضل النمو الاقتصادي الصيني السريع واستقرار العلاقات الثنائية بين الدولتين. وأكد أن التعاون الحالي بين الدولتين في مجالي الزراعة والتكنولوجيا الفائقة سيزداد في السنوات القليلة القادمة وسيؤدى إلى دعم التعاون في المجالات الأخرى. (صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ٢٣-٦-٢٠٠٤: نت)

خلاصة القول أن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل خلال المرحلة التي تلت التوقيع على اتفاق أوسلو قد أظهرت مجموعة من النتائج الهامة التي يمكن قراءتها وتحليلها، ويمكن سرد هذه النتائج كالتالي:

١-ترتكز رؤية السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على المفاوضات بين الطرفين، وتدعم الصين ذلك التوجه خاصة بعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية الخيار السلمي.

٢-دفعت مجموعة من التغيرات الدولية والأحداث التي مرت على الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة توجه السياسة الخارجية الصينية نحو تأييد اتفاق أوسلو بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

٣-سعت الصين من خلال مطالبتها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى تأكيد مبدأ الحيادية والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتصارعة.

٤-استمرت الصين بدعم القضية الفلسطينية والمناداة بحل سلمي يضمن إعادة الحقوق الفلسطينية من خلال استمرار دعمها الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الخامس

انعِكَاسَات السِيَاسة الخَارجيَّة الصِينِيَّة تجَاه إسرَائيل عَلى القضِيَّة الفلَسطِيـنِيَّة بَعد التغيُّر فِي النِظَام السِيَاسِي الفلَسطِيني

تمهيد

زار الصين وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية زياد أبو عمرو، في شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٧، والتقى خلالها مع رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جياباو)، ووزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي)، وهو رابع وزير للشؤون الخارجية الفلسطينية يزور الصين، فلقد زارها من قبل الوزير نبيل شعث في تموز/يوليو ٢٠٠٣، والوزير ناصر القدوة في أيار/ مايو عام ٢٠٠٥، والوزير محمود الزهار في أيار/ مايو في عام ٢٠٠٦ في إطار الاجتماع الوزاري العربي – الصيني الثاني لمنتدى التعاون العربي – الصيني والتقى مع وزير خارجية الصين (لي تشاو تشينغ)، وزارها الوزير رياض المالكي مرتين كانت الأولى مع الرئيس محمود عباس في زيارته الرسمية للصين عام ٢٠١٠، والزيارة الثانية في نفس العام لحضور الاجتماع الوزاري الثالث لوزراء الخارجية العرب والصين، وكذلك بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني بهدف شرح الموقف الرسمي الفلسطيني من الذهاب للأمم المتحدة لنيل عضوية دولة مراقب غير عضو وذلك في نوفمبر من عام ٢٠١٢، ومن قبله وفي نفس المهمة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد في عام ٢٠١١. (اللوح، ١٠-١٢-٢٠١٢: نت)

حيث بدأت الصين تجرّب حظها في ملفات الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، وبدا ذلك في الزيارات المتعاقبة لكل من (محمود عبّاس) و(بنيامين نتنياهو) إلى الصين في ربيع ٢٠١٣، وربما هي إشارة لما سيأتي لاحقاً. فقد يتقلص نفوذ الولايات المتحدة حليفة "إسرائيل" في المنطقة، لكنه لن ينتهي بالتأكيد. فهي ستبقى القوة العسكرية الأولى المهيمنة في المنطقة. وربما تكون الصين راضية تماماً عن قيام الولايات المتحدة بهذا الدور لمصلحة الاستقرار الإقليمي، إلا أن النفوذ السياسي للولايات المتحدة، وتبعاً لسياساتها القاصرة، هو الذي يتآكل. ولن يطول الوقت الذي ستكون فيه الصين وقوى آسيوية أخرى شركاء فاعلين في دبلوماسية الشرق الأوسط، وسيكون ذلك أمراً حسناً. (هدسون، ٢٠١٣:١٠٤)

وصرح (كونغ تشوان) المتحدث باسم الخارجية الصينية حول موقف الصين من التغير في النظام السياسي الفلسطيني: " إن تغير الوضع السياسي الفلسطيني يعتبر أمرا داخليا لدى فلسطين. وإن توتر الوضع فيما بين إسرائيل وفلسطين يقلق الناس، فنرجو من جميع الأطراف المعنية أن تحرص على نتائج المفاوضات السلمية التي تم تحقيقها في المرحلة السابقة، وأن تواصل دعم عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين إلى الأمام". (وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ٧-٩-٢٠٠٣: نت)

المبحـــث الأول: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية

أولاً: تعزيز العلاقات الصينية الإسرائيلية

طورت الصين علاقاتها مع إسرائيل بشكل غير مسبوق خلال هذه الفترة، ويتحدث وليد عبد الحي عن أسباب تقدم السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل باتجاه تطور كبير لتعميق التعاون الثنائي بين الطرفين (عبد الحي، ٢٠١١:٤):

١-إدراك الصين أن تطوير علاقاتها مع إسرائيل لن يكون له أية نتائج سلبية لعلاقات الصين مع الدول العربية، نظرًا لتزايد الاعتراف العربي بشكل مباشر أو غير مباشر بإسرائيل، وانتهاء فكرة مكاتب المقاطعة العربية تقريبا. وقد تبين أن هذه النظرة الصينية كانت صحيحة؛ إذ أن علاقات الصين مع الدول العربية تتطور بشكل متسارع من ناحية، كما أنها تتطور مع إسرائيل من ناحية ثانية؛ فقد ارتفع حجم التجارة الصينية العربية من حوالي ٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، إلى ١٠٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وحوالي ٧٠ مليارا في النصف الأول من عام ٢٠١٠، كما ارتفع حجم التجارة الإسرائيلية-الصينية إلى ٦,٧ مليار دولار مرتفعًا عن الفترة ذاتها بحوالي الضعف.

٢-الرغبة الصينية في استثمار اللوبي اليهودي في الكونجرس الأميركي بشكل خاص والنفوذ اليهودي في العالم بشكل عام؛ فمن المعروف أن المنافس التجاري والأكثر أهمية للصين هو الولايات المتحدة، وكثيرًا ما عمل الكونجرس الأميركي على استصدار قرارات تعوق العلاقات الصينية-الأميركية في قطاعات مختلفة.

ونظراً لإدراك الصين بأن للوبي اليهودي ثقلاً كبيرًا في صنع القرارات الأميركية، فإن تطوير العلاقة مع إسرائيل يشكِّل عاملاً لدفع إسرائيل لتوظيف علاقتها مع اللوبي اليهودي لاتخاذ قرارات لصالح الصين، أي كلما كانت العلاقات الصينية-الإسرائيلية أكثر تطورًا، كان اللوبي اليهودي في المؤسسات الأميركية أو حتى بعض الدول الأوربية أقل عداء للصين.

٣-إن تطوير العلاقات بين المؤسسات التجارية والتكنولوجية ومراكز البحث العلمي الصينية مع نظيرتها الإسرائيلية، يتيح لها الوصول إلى التكنولوجيا الغربية التي يسهل على المؤسسات الإسرائيلية الوصول لها عبر فروع هذه المؤسسات الغربية في إسرائيل، بينما كثيرًا ما أُوصِدت

أبواب هذه المؤسسات في وجه الصينيين، أي أن هذه العلاقة تؤدي بالصينيين بطريقة غير مباشرة للوصول للتكنولوجيا الغربية لاسيما العسكرية منها.

لعل نظرة على العلاقات بين الطرفين خلال الفترات السابقة تعزز ما أشرنا إليه، فقد باعت إسرائيل أسلحة للصين خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٤ بمبلغ ٧,٥ مليار دولار، وشاركت ١٦٤ شركة إسرائيلية في علاقات تقنية في ميادين مختلفة مع الصين، وكانت هي المزود الثاني للصين بعد روسيا، كما كشفت الاتفاقية الصينية-الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ عن تعاون في مجال الدفاع بخاصة في إنتاج طائرات بدون طيار، وهي الاتفاقية التي عطَّلتها واشنطن بعد اكتشافها، كما دفعت إسرائيل غرامة للصين بمقدار ٣٥٠ مليون دولار كتعويض عن الضرر الذي لحق بها من جرَّاء إلغاء مشروع إنتاج طائرات الفالكون.

٤-الرغبة الصينية في استثمار رؤوس الأموال اليهودية في العالم، من خلال جذبها إلى السوق الصيني، لاسيما أن لإسرائيل دورها في تشجيع المشروعات المشتركة بين رأس المال اليهودي والصيني.

ويرى مروان سوداح[١٧] أن المخطط الإسرائيلي كان يهدف وما يزال يهدف الى تلطيخ سمعة الصين بالطين والسخام، وفصل الصين عن التحالف والتعاضد مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين، واستعداء كل حليف دولي وأممي على الصين، لأن للصين مستقبل واعد في البشرية تريده إسرائيل لها وحدها على قاعدة السيكولوجية الصهيونية الاستحواذية المعروفة، وجعل قضية فلسطين عارية من دعم بكين، بل ووقف الدعم الكبير صينياً لقضية العرب المركزية، إلا أن ذلك لم يحصل ولن يحدث، وستبقى الصهيونية الماكرة تبحث عن سبب كبير لكسب المعركة السياسية ضد الصين وفلسطين في أنٍ، لكن الصين والقوى العربية الخيّرة والنابهة متنبهين لهذه العملية التآمرية، وأن مشروع نتنياهو سيبقى هو مناهض للصين، وسيحاول قبل خروجه من رئاسة الوزراء النيل من مشروع الأربع نقاط الصيني الذي طرحه سابقاً الرئيس الصيني والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (شي جين بينغ)، وقدّمه للرئيس محمود عباس ولنتنياهو، والأخير قبل به ، لكنه عمل فوراً لتقشيله ووأده، لكون المشروع يُحرّر فلسطين من قبضة الصهيونية ويدفع بعجلة السلام بالشرق الاوسط إلى الأمام، فكان أن توقفت الدعوة للمشروع السلمي الصيني بالمنطقة، لكن الصين

---

[١٧] صحفي وكاتب متخصص بالشأنين الصيني والروسي ورئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء الصين.

لم توقف رغم ذلك مساعيها السلمية تجاه شعب فلسطين، ولم يَجف دورها السياسي الفاعل في فلسطين والدول العربية، وبقيت الوفود الصينية الحزبية والحكومية تزور فلسطين والعواصم العربية وتنسق مع العرب والفلسطينيين المحاصَرين بالاحتلال وإحلال المُستوطِنين، وتطّلع على آرائهم وتقرأ مقترحاتهم التي هي نافعة للصين التي تبني مشروع العدالة والسلام العالمي من خلال الاقتصادي والتجارة والسياسة الصينية الشفافة والسلمية الناعمة المُناصِرة للأمم. (سوداح، ٢٠١٥)

وقد اكدت الصين خلال تلك الفترة مراراً وتكراراً على دعمها القضايا العادلة للشعوب العربية في الحفاظ على حقوقها الوطنية ومصالحها المشروعة، واستعادة أراضيها المحتلة كافة، والتوصل إلى حل عادل للقضايا العربية العادية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قضية فلسطين. جاء ذلك في البيان الختامي لندوة العلاقات العربية الصينية الذي انعقد في بكين عام ٢٠٠٦. (ندوة العلاقات العربية الصينية، ٢٠٠٦:١٧٢)

وما يلفت النظر خلال تلك الفترة هو مشاركة الصين بناء على دعوة أمريكية في مؤتمر انابوليس الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بغرض إحياء عملية تفاوض فلسطينية–إسرائيلية تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تحدد ملامحها النهائية، وفي هذا المؤتمر طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما اعتبره أسس السلام في الشرق الأوسط، وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو التالي (أبو طالب، ٢٠٠٨:١٤٤):

١–احترام التاريخ، ونظراً إلى ما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية أن تواجه الواقع، وأن تتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر، ومن ثم، فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

٢–نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً دائماً.

٣–دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة، وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها. وبما أن هناك ارتباطاً بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي–الإسرائيلي الأخرى، لذلك ينبغي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلتها الفلسطينية–الإسرائيلية أن تساندا وضع بعضها البعض.

٤-إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام، ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وإيجاد تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

٥-بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن ينفذ تعاوناً وثيقاً، ويقيم آلية متعددة الأطراف لتسهيل ومساندة مباحثات السلام.

وعلى صعيد انعكاسات السياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية، وضمن عضويتها في مجموعة دول البريكس، فإنه عند رصد بيانات وزراء خارجية هذه المجموعة (والتي تضم كلاً من الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب افريقيا)، يمكن تحديد مواقفها من الموضوع الفلسطيني على النحو التالي (عبد الحي، ٢٠١٤: ١١):

١-تأييد إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وبسيادة تامة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها شرقي القدس، مع قبول مبدأ مقايضة الأراضي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بتوافقهما على ذلك.

٢-تأييد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، وبنود المبادرة العربية للسلام.

٣-دعم السعي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

٤-رفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتباره عملاً غير شرعياً ومخالف للقانون الدولي.

٥-دعم الجهود المبذولة لتوحيد الصف الفلسطيني، والعمل على عدم التذرع بالتطورات الداخلية (الربيع العربي) في المنطقة العربية لتأخير التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، بل يجب أن تحفز هذه التطورات كافة الأطراف على تسريع التسوية السياسية للصراع.

ثانياً: الرؤية الصينية لتسوية القضية الفلسطينية

دعمت الصين طلب فلسطين للانضمام للأمم المتحدة كدولة غير عضو، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (هونغ لي) في إفادة صحفية يومية: "إن بكين تتفهم

وتحترم وتدعم طلب الفلسطينيين للانضمام إلى الأمم المتحدة"، وشدد المتحدث على أنَّ بلاده تدعم دائماً قضية الشعب الفلسطيني العادلة لاسترداد حقوقه الوطنية والشرعية، وستؤكد دائماً أن إقامة دولة مستقلة حق مشروع للشعب الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وصوتت الصين لصالخ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/١٩ ، وهو القرار الذي صوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها السابع والستين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢. (الجزيرة نت، ١٣-١١-٢٠١٢: نت)

كما حددت الصين من خلال التفاعلات اللاحقة لتوقيع اتفاق أوسلو موقفها من الدولة الفلسطينية بأنها دولة على حدود عام ١٩٦٧، وبما يتفق مع القرارات الدولية ذات الصلة، وأكدت ذلك في عدة مناسبات، لعل آخرها كان خلال زيارة الرئيس محمود عباس لبكين في ٦ أيار/مايو عام ٢٠١٣، حيث طرح الرئيس الصيني رؤية من أربع نقاط حول تسوية القضية الفلسطينية من خلال المباحثات. (الهليس، ٢٠١٥:٨٧)

حيث أكد الرئيس الصيني (شى جين بينج) تأييد بلاده لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق البقاء لإسرائيل وأمنها يجب أن يكون موضع احترام، وقال خلال اجتماعه مع الرئيس محمود عباس في بكين اليوم الإثنين، إن القضية الفلسطينية يجب أن توضع على سلّم الأولويات، وإن دعم الشعب الصيني للشعب الفلسطيني صادق ومن أعماق القلب، وستؤيد الصين بثبات قضية الشعب الفلسطيني العادلة، كما تضمنت الرؤية الصينية التمسك بالمفاوضات باعتبارها الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام، وأنه يجب على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التكيف مع التيار العصري والمثابرة على المضي في طريق مفاوضات السلام من خلال التفهم المتبادل وتبادل التنازلات لتقريب المسافة بينهما. (مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، ٦-٥-٢٠١٣: نت)

يظهر لنا خلال الفترة التي تلت تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية أن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل قد عززت علاقتها مع إسرائيل بالشكل الذي يضمن بقاءها على اتصال بالقضية العربية المركزية وهي القضية الفلسطينية، وفي نفس الوقت استمرت في تأييدها للحل السياسي السلمي للقضية الفلسطينية عبر المفاوضات، ومنه يمكن أن نستنتج أن الصين لم ترى في تطوير علاقتها مع إسرائيل آثار سلبية على علاقتها بالعرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، وهو ما دعاها إلى البحث عن مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى الحكومة الفلسطينية

لا يمكن فهم السياسة الصينية تجاه الحكومة الفلسطينية الجديدة وفوز حركة حماس بمعزل عن الاتجاه العام الذي اتخذته السياسة الصينية منذ التحول الكبير الذي أصاب بنيتها السياسية والاقتصادية في أعقاب الإعلان عن برنامج التحديثات الأربعة عام ١٩٧٨ والذي صبغ السياسة الخارجية الصينية بصبغة براغماتية إلى حد كبير. (القبط، ٢٠١٥: ٩٨)

أما مجموعة دول البريكس التي تضم الصين إلى جانب روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والتي تمثل قوة عالمية صاعدة(حيث تمتلك نحو ٢٣% من الناتج العالمي، وتضم ٤٢% من سكان العالم، ومسؤولة عن ٣٣% من النمو في الناتج العالمي، وتختزن ٤٢% من الاحتياطي النقدي العالمي)، فإنها تؤكد تأييدها لتسوية الصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد والمبادرة العربية، وتحث المجموعة "اللجنة الرباعية" على تكثيف جهودها، وتدعو لدور أكبر لمجلس الأمن، وموقفها من القدس أكثر وضوحاً، وتخلو بياناتها من فكرة تبادل الأراضي، كما تخلو من عبارة "ما يتفق عليه الطرفان" التي يلصقها الأمريكان والأوربيون ببعض القضايا كاللاجئين والحدود والقدس، وتبدو بيانات البريكس أيضاً أكثر تجنباً لإدانة حركة حماس. (صالح، ٢٠١٤: ٢٣)

وقد أكد أسامة حمدان العضو القيادي البارز في حركة حماس خلال مقابلة مكتوبة أجراها مع الدكتور محسن صالح من مركز الزيتونة للدراسات أنه وفي إطار حرصها على بناء علاقات إيجابية مع المنطقة، فإن هناك بدايات للاتصال بين الحركة والصين ولقاءات سياسية مشجعة تهدف لتطوير العلاقة مع الصين، خاصة أن الذاكرة العربية نظرت للصين على أنها وما تزال تشكل دعماً للقضية الفلسطينية في محطاتها المختلفة، وفي ظل الاعتقاد السائد أن الصين ستكون لاعباً أساسياً على المستوى الدولي خلال العقد القادم، في سياق ما تفرضه الولايات المتحدة من تحديات على المستوى الدولي ما يدفع بأكثر من طرف لإعادة النظر في شكل علاقاته مع المنطقة وطبيعتها، فإن من المتوقع أن يتصاعد دور الصين كقطب سياسي دولي، الأمر الذي يفتح الآفاق لعلاقات إيجابية مع الصين، بوادرها قائمة، وتسعى الحركة إلى تطويرها. (حمدان، ١٩: ٢٠١٤)

وفي نفس الإطار، فقد أشـــار حمدان إلى أن حركة حماس ومنذ بدايات علاقاتها الخارجية قد اعتمدت جملة من المبادئ والسياسات التي شكلت ركيزة أساسية لإقامة هذه العلاقات ابتداءً، ثم لتطويرها وتوسعتها (حمدان، ٢٠١٤:١)، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية قد انعكست بصورة واضحة على تبني الحركة للرؤية المتوازنة في العلاقات الدولية، لا سيما على صعيد دول شرق آسيا وأهمها الصين وما تمثله من ثقل سياسي في مختلف المحافل الدولية.

وكانت الصين قد أدانت بشدة اغتيال عبد العزيز الرنتيسي في ١٧ نيسان/ابريل عام ٢٠٠٤، وصرح (كونغ تشوان) المتحدث باسم الخارجية الصينية أنه " يدين الجانب الصيني بشدة أن أعادت إسرائيل اتخاذ " التصفية المحددة الأهداف" لقتل السيد الرنتيسي مسؤول حماس في قطاع غزة، ويعرب عن قلقه الشـــديد إزاء احتمال زيادة تدهور الوضـــع المتوتر بين إســـرائيل وفلسطين نتيجة ذلك". (وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ١٨-٤-٢٠٠٤: نت)

وفيما يخص تعاملها مع حركة حماس، فإن الصـــين لم توجه دعوة صـــريحة للحكومة الفلسطينية أو أي من أعضائها بشكل مباشر، واكتفت بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية آنذاك في الحدود الدنيا من خلال اتصـــالات تتم في النطاق الأوســـع من الطابع الثنائي. (القبط، ٢٠١٥:١٠٠)، بل إن قدراً من الارتباك رافق زيارة وزير الخارجية الفلسطيني لبكين حينها محمود الزهار، فقد نفت الخارجية الصينية في ١٦ نيسان/ابريل عام ٢٠٠٦ دعوته في البداية، لتعود في ١٨ أيار/مايو من نفس العام لتعلن أنه ســـيحضـــر في نطاق دعوة لحضـــور المنتدى العربي الصيني، وتأكد هذا الموقف من خلال التصريحات الصينية ذات الصلة بالزيارة؛ حيث قال بيان للخارجية الصينية في ذلك الوقت إن الصين قد لا تتفق بالضرورة مع سياسة حماس، ولكن يجب احترام خيار الشعب الفلسطيني. (صالح، ٢٠٠٧:٢٢١)

وكان الزهار قد أوضـــح خلال كلمته في الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصـــيني العربي الذي انعقد في بكين في ٣١ أيار/مايو عام ٢٠٠٦ أن للعلاقات الفلسطينية الصينية تاريخ طويل يعود إلى حقبة الستينات، حيث وقفت الصين إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله وتأكيدها المبدئي والدائم على حقوقه، كما شـــاركت منذ العام ١٩٩٤ بفاعلية في جهود المجتمع الدولي في تنمية الاقتصـــاد الفلســـطيني، ولعبت دوراً هاماً في دعم طموحات شـــعبنا في التطور والبناء، وتقديمها الدعم السياسي في المحافل الدولية، وقال الزهار: "إن الاحتلال الإسرائيلي يشنّ حرباً شعواء على شعبنا الفلسطيني الأعزل ويقوم بتدمير يومي لمختلف مناحي الحياة لدينا. يقتل

الإنســـان ويدمّر البيوت والمنازل ويجرّف المزارع والأشـــجار المثمرة ويعتقل الآلاف من أبنائنا ويقصـف مناطقنا بشـكل عنيف"، وأضـاف "على الرغم من التعاون الاقتصـادي والثقافي البنّاء لم تغفل الصـين عن تقديم الدعم السياسـي لنا في المحافل الدولية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنســـان الفلســـطيني والقانون الدولي والقانون الدولي الإنســـاني والاســـتمرار في بناء المستعمرات وبناء جدار الفصل العنصري ما يُعَدّ جرائم حرب حقيقية". (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٣١-٥-٢٠٠٦: نت)

اتسـاقاً مع هذه المعطيات، عملت الصـين على انتهاج سـياسـة متوازنة تجاه فوز حركة حماس، فقد رحبت بنتائج الانتخابات الفلسطينية، ودعت وزارة الخارجية الصـينية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٦ المجتمع الدولي إلى عدم اتخاذ إجراءات قد تزيد أوضـاع الشعب الفلسطيني سوءاً بعد فوز حركة حماس. وبالرغم من إعلان الصين في آذار/مارس بأنها ستستمر في تقديم المساعدات غير المشـروطة للشـعب الفلسـطيني، ولا تحبذ العزل السـياسـي أو الحصـار الاقتصـادي، إلا أن موقفها حاول بطريقة دبلوماسية عدم إظهار التعارض مع موقف القوى الدولية الكبرى الأخرى من حيث الجوهر، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية (صالح، ٢٠٠٦:٢٢١):

١-إعلان رئيس الوزراء الصـــيني (وين جياو بو) في القاهرة في حزيران/يونيو تـأييد خـارطـة الطريق.

٢-توقيع الصـــين اتفاقاً وزارياً عربياً صـــينياً في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦ على التعاون الثنائي لمقاومة الإرهاب، وذلك من خلال الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى التعاون العربي الصـــيني الذي تم إنشاؤه في بكين عام ٢٠٠٤.

٣-إعراب الصين عن أملها ألا تؤدي مشاركة وزير الخارجية الفلسطيني حينها محمود الزهار في الاجتماع الوزاري العربي الصـــيني في أوائل حزيران/يونيو إلى التأثير على العلاقات الصـــينية الإسرائيلية.

٤-التأكيد على الطابع الإنسـاني للمسـاعدات للفلسـطينيين، وهو ما أكده المندوب الصـيني في المؤتمر الدولي الذي عقد في ستوكهولم في أوائل أيلول/سبتمبر لدعم الشعب الفلسطيني.

وكانت حماس قد رحبت بمبادرة الصين الداعية إلى رفع الحصـار الإسرائيلي عن قطاع غزة، ضـمن اتفاق دائم لوقف إطلاق النار مع إسـرائيل، وقال الناطق باسـم الحركة سـامي أبو

زهري لوكالة أنباء شينخوا الصينية، إن حركته تثمن الموقف الصيني وغيره من المواقف الدولية الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في حياة كريمة دون حصار وإغلاق للمعابر. وأضاف أبو زهري أن حماس تدعو إلى تطور الموقف الصيني وغيره من المواقف الدولية تجاه الضغط على إسرائيل للاستجابة لمطالب الفلسطينيين الإنسانية والعادلة (فراس برس، ٤-٨-٢٠١٤: نت)، وجاء ذلك عقب دعوة وزير خارجية الصين في ٣ آب/أغسطس عام ٢٠١٤ إسرائيل إلى وقف العملية العسكرية في غزة ورفع الحصار المفروض على القطاع منذ ٢٠٠٦. وقال وزير الخارجية الصيني في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المصري سامح شكري: "يجب على إسرائيل وقف عملياتها العسكرية، البرية والجوية، في قطاع غزة لتفادي سقوط المزيد من المدنيين، ورفع الحصار أيضا عن القطاع والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين"، وأضاف أن "الاستخدام المفرط للقوة في غزة أمر غير مقبول، ونأسف لانهيار الهدنة بين الجانبين، وندعم جهود الوساطة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لسرعة وقف إطلاق النار". (فراس برس، ٣-٨-٢٠١٤: نت)

وبالرغم من أن الصين لم تقطع اتصالاتها مع حركة حماس، إلا أن دوافع هذه العلاقات ليست بعيدة كثيراً عن مواقف الدول الغربية لا سيما الاتحاد الأوروبي، من ناحية الرغبة في جذب حماس للصعود في قطار التسوية، وقد بدا ذلك واضحاً في أقوال الموفد الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط (سون بيجان) الذي قال إن حماس أمر واقع لا يمكن تجاهله، لكنه أكد على وجود خلافات سياسية معها، وطالبها بالتعامل ب"واقعية" لصالح الشعب الفلسطيني، والانخراط في العملية السلمية. (صالح، ٢٠٠٩:٢٥٥)

يمكننا عبر تحليل السياسة الخارجية الصينية خلال الفترة الزمنية التي فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية أن نتوصل للنتائج التالية:

١-التزمت الصين بالحد الأدنى من العلاقات مع حركة حماس، داعية في الوقت ذاته إلى عدم إقصاء حماس من المشهد السياسي الفلسطيني، وهو ما يؤكد على واقعية الرؤية الصينية وانتهاجها النهج المتوازن في علاقتها مع الأطراف الفلسطينية.

٢-رأت الصين أن الالتزام بالتعامل مع القيادة الفلسطينية المتوافق عليها دولياً هو الأنسب لسياستها الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الأمر الذي دفعها إلى عدم توجيه دعوات رسمية لقيادة حركة حماس لزيارة أراضيها.

المبحـــث الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية خلال الانقسام الفلسطيني

وفقاً لمركز دراسات الصين وآسيا، فقد منحت حالة النزاع بين حركة فتح وحركة المقاومة الإسلامية حماس والذي أدي إلى تقسيم الوطن المقسم إلى قسمين: دويلة في غزة ودويلة في الضفة الغربية ورام الله، منحت المراقبين للشأن الصيني فرصة جيدة لقراءة مدي التنسيق والتعاون الجديد بين بكين وواشنطن تجاه مزيد من القضايا الساخنة في العالم. فالصين حتى وقت قريب كانت تحتفظ بمساحة كافية بينها وبين الولايات المتحدة تجاه كثير من قضايا الساحة الفلسطينية، خصوصاً حول حماس ففي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة نتائج الانتخابات الفلسطينية ولم تعترف بشرعية قيادات حماس وطالبت المجتمع الدولي بمقاطعة وزير الخارجية الفلسطيني، تحدت الصين المنطق الأمريكي واستقبلت وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار، كما ذكرنا سابقاً، في بكين، إلا أن الصين وفي ظل التعديلات الجديدة في سياستها الخارجية سارعت بالانضمام إلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في إدانتها المبطنة لحركة حماس وتأييدها الرسمي "لشرعية الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية " وأوقفت كافة اتصالاتها الرسمية بالحكومة الموجودة في قطاع غزة. وبذلك تكون الصين قد تبنت إلى حد ما موقفاً متسقاً مع المواقف الغربية تجاه الأزمة في فلسطين . (مركز دراسات الصين وآسيا، نت)

كانت الصين قد رفضت بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت عام ٢٠٠٧ التمييز بين أعضاء الحكومة على أساس انتماءاتهم السياسية، وقال بيان رسمي صيني إن الصين ستتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها حركتا فتح وحماس دون تمييز بين أعضاء هذه الحكومة. (القبط، ٢٠١٥:١٠١)

وقد صرح المبعوث الصيني للشرق الأوسط (وو سي كا) خلال لقاء صحفي مع صحيفة الصين اليوم بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو عام ٢٠١٠ بأنه من الضروري اشراك حركة حماس في جهود تحقيق الأمن والسلام، وقال وو رداً على سؤال حول مدى استعداد الصين للتعامل مع حماس: " بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، غيرت الدول الغربية مواقفها حول حماس، فقد صرح مسؤول فرنسي بأنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط بدون حماس. من الضروري إشراك حماس في جهود تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط، لأن الأمن والسلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بعد تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لمحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل. وقد بدأت اتصالات مباشرة بين قادة حركة حماس والدول الأوروبية. الصين

تؤيد المصالحة الوطنية الفلسطينية وتدعو حماس إلى الاستجابة لطلبات ودعوات المجتمع الدولي، وتدعو حماس إلي الاعتراف باتفاقيات السلام التي تم توقيعها لأن الحرب والعنف لن يحلا المشكلة، وبرغم عدم وجود قنوات مفتوحة للصين مع حماس، نحن نستخدم قنوات مختلفة لتدرك حركة حماس أن محادثات السلام يمكن أن تحقق آمال ومصالح الشعب الفلسطيني. الصين تؤيد أي قوة تساعد في تحقيق أمن وسلام الشرق الأوسط وتبذل الصين أقصى جهودها لتهيئة الظروف المناسبة لمحادثات السلام"، وتابع وو قوله: " كل شيء يتغير في العالم. كانت إسرائيل تعارض تعامل المبعوث الصيني الخاص مع حركة حماس رسميا. لقد أجريت مقابلات مع ممثلي الجانبين العربي والإسرائيلي في بكين، واقترحت على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن يشكلا معا هيئة جديدة دائمة للحفاظ على نتائج المحادثات ودفع تقدم محادثات السلام خطوة بعد خطوة. سأتشاور مع الطرفين لأضع برنامج أعمالي في المستقبل"، وفيما يتعلق بموضوع المصالحة الوطنية الفلسطينية، أكد وو أن المصالحة والوحدة الفلسطينية هي " عامل حاسم في إيجاد تسوية لقضية الشرق الأوسط "، مشدداً على أن الخلافات بين حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) وبين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) قائمة، معرباً عن أسفه لوجود مثل هذه الخلافات، واصفا إياها بأنها "مؤلمة". (سي كا، ١٥-٦-٢٠١٠: نت)

وفي ذات الإطار، اعتبرت الصين أن المصالحة الوطنية متطلب ضروري للفلسطينيين وحتى لدول العالم الراغبة في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وجاء مجدداً موقفها من المصالحة الوطنية وحركة حماس على لسان مبعوثها للشرق الأوسط (وو سي كا) في مقابلة مع جريدة الأهرام المصرية حيث قال: "تمثل إعادة وحدة الصف الفلسطيني ليس فقط طموحاً للشعب الفلسطيني، بل تطلعاً طال انتظاره للمجتمع الدولي، وتعرب الصين عن ترحيبها ودعمها لذلك، وتثمن مساهمة مصر في إنجاح المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، ويمكن القول من باب الموضوعية إن حركة حماس تمثل قوة هامة على الساحة السياسية الفلسطينية لا يمكن التغاضي عن وجودها، سواء في أثناء دفع المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل، أو إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حل الدولتين، ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر إلى حماس بنظرة هادئة وموضوعية ويدعم المصالحة الفلسطينية التي لم تأتِ بسهولة ويقدم إسهاماً إيجابياً ومفيداً في عملية السلام، ويدفعها بصورة جدية وفعالة.(موقع وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ٢٧-٧-٢٠١١) وأكد وو، في مؤتمر صحفي مشترك مع أمين عام الرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم، أن الصين تقدر الجهود الفلسطينية لإحلال السلام في المنطقة، ودعم بلاده لتبني السلطة الفلسطينية خيار المفاوضات للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية حتى يحصل

الفلسطينيون على دولة مستقلة بسيادة كاملة، وجدد دعم الصين للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإنجاز اتفاق مصالحة وطنية مع باقي الفصائل الفلسطينية، مبدياً في ذات الوقت اهتمام الصين بشأن قضية حصار غزة، مطالبا إسرائيل برفع الحصار في الحال حتى يتمكن الفلسطينيون في القطاع من مواصلة حياتهم بشكل طبيعي.

وقد أشادت الصين باتفاق المصالحة الفلسطينية، وقالت إنه سيبني التضامن الفلسطيني الداخلي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (تشين قانغ): "إن الصين ترحب بالتقدم الإيجابي فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، ونهنئهم على ذلك"، وتأتي تصريحات تشين بعدما أعلنت حركة فتح، التي يرأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحركة حماس عن توصلهما إلى اتفاق مصالحة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤ بموجبه ستبدأ حركتا فتح وحماس مناقشات لتشكيل حكومة وحدة في غضون خمسة أسابيع وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون ستة أشهر، ويعد الاتفاق الجديد نتيجة يومين من المناقشات المكثفة بين مسئولي حماس ووفد بارز يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، وقال تشين إننا "مقتنعون بأن الاتفاق سيساعد في بناء التضامن الداخلي لفلسطين، كما سيساعد بشكل أساسي في تحقيق حلم بناء دولة فلسطينية والتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين، وإن الصين كانت تري دائما أن المحادثات هي الحل الوحيد لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي" ،وحث المتحدث الصيني الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على التمسك بهدف تحقيق السلام والتخلي عن الأحكام المسبقة وعدم وضع العراقيل وبذل جهود مشتركة والسعي نحو تحقيق إنجازات عبر المفاوضات، ودعا المجتمع الدولي إلى توجيه إشارة تشجيع واضحة وتقديم المساعدة المستمرة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .(موقع الصين بعيون عربية: ٢٥-٤-٢٠١٤ :نت)

خلاصة النتائج التي يمكن قراءتها من خلال تحليل انعكاسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية بعد الانقسام الذي أصاب المشهد السياسي الفلسطيني:

١-جاء الموقف الصيني من الانقسام الفلسطيني متسقاً إلى حدٍ ما مع المواقف الغربية باعتبار حماس خارجة عن الشرعية السياسية الفلسطينية المتمثلة في الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

٢-رحبت الصين جهود المصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح، ودعت إلى بناء جسد سياسي فلسطيني موحد يساعد في تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

الفصل السادس

المَوقِف الصِيني من الاعتِدَاءات الإسرائيليَّة على الشَعِب الفلسطِيني ٢٠٠٨-٢٠١٤

تمهيد

أدت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان في بداية هذا القرن، والتغيرات التي طرأت على الدول العربية إلى تحويل انتباه العالم ونسيان القضية الفلسطينية، لكن اندلاع الحروب في غزة وانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة بصفة مراقب جعل المجتمع الدولي يعرف بأن الصراع العربي – الإسرائيلي قضية لا يمكن تجاهلها، وقامت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال فترة رئاسته الثانية بتنشيط آلية الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأعربت فلسطين وإسرائيل عن استعدادهما لاستئناف الاتصالات والمفاوضات، ويشعر المجتمع الدولي عموما بأهمية وضرورة حل القضية الفلسطينية ـــ الإسرائيلية بشكل عاجل. (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٦-٥-٢٠١٣: نت)

وقد تابعت الصين تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية، خاصة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥، حيث شهدت تلك الفترة العديد من المحطات الهامة التي أثرت على المنطقة بشكل عام، بدءاً من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨، مروراً بعدوانها على القطاع عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤، وليس نهايةً بالحصار المطبق المستمر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وفي ذات السياق، شاركت الصين في مؤتمر باريس الاقتصادي الذي انعقد في العاصمة الفرنسية بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨، وساهمت مع الدول المشاركة والمانحة لدعم الاقتصاد الفلسطيني بمبلغ إجمالي يقدم من كافة الدول المساهمة على مدار ثلاث سنوات بلغ ٧,٤ مليار دولار أمريكي. (اللوح، ٢٣-٦-٢٠١٠: نت)

في الوقت نفسه، جاء الموقف الصيني لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٩/٦٧ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ في اجتماعها السابع والستين، والذي جاء فيه التصويت على تغير صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية، وصوت لصالح القرار ١٣٨ دولة. (مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٩-١١-٢٠١٢)

المبحث الأول: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨

حضت الصين إسرائيل بلهجة حازمة على الوقف الفوري لعملياتها العسكرية على قطاع غزة فيما عرف بعملية الرصاص المصبوب من قبل الجيش الإسرائيلي، ومعركة الفرقان حسب تسمية الفصائل الفلسطينية، وقال نائب رئيس الوزراء (لي كيك يانغ) في بيان إن الصين "صدمت وتشعر بالقلق العميق جراء العمليات العسكرية الحالية في غزة التي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى"، وأضاف أن "العالم حريص على عملية السلام في الشرق الإوسط، واللجوء إلى القوة المسلحة لحل الخلافات وخصوصا قتل وجرح مواطنين عاديين يتناقض مع هذه الجهود". (أخبار الخليج، ٣٠-١٢-٢٠٠٨)

وصرح (سون بي قان) المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بأن لب قضية الشرق الأوسط هي الأزمة الفلسطينية، وأن على المجتمع الدولي أن يعمل سويا على الحيلولة دون العودة إلى الصراعات، وأدلى (سون بي قان) بتلك التصريحات خلال مؤتمر عقده بشأن نتائج زيارته للشرق الأوسط، وذكر (سون بي قان) الذي زار مصر وإسرائيل وفلسطين في الفترة من ١٢ الى ١٥ كانون الثاني/يناير أن الزيارة أثرت فيه بقوة. وقال إنه بغض النظر عن عدد الأسباب التي وقفت وراء الصراع، فقد تحول المدنيون إلى ضحايا، وأشار إلى أن الأزمة الفلسطينية تعد أشد قضايا الشرق الأوسط خطورة، وإذا لم يتم حلها فسيكون لها أثر سلبي على " المنطقة بأسرها"، كما لفت (سون بي قان) إلى أن الصراعات تتكرر بشكل متوالي في الشرق الأوسط، وأن حل هذه الصراعات يتطلب بذل جهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي أكثر من الاطراف المعنية ذاتها، وقال كذلك إن الصين تمسكت دوما بأن قضية الشرق الاوسط ينبغي أن تخضع لمفاوضات سياسية تقوم بها الاطراف المعنية على أساس قرارات الأمم المتحدة و مبدأ "الأرض مقابل السلام"، من أجل إدراك استقلال فلسطين والتعايش السلمي للجانبين والشعبين، وأردف قائلا إنه من أجل تحقيق هذا الحل ثمة حاجة ضرورية إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مضنية، وأضاف إن وقف إطلاق النار الحالي في قطاع غزة يعكس الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد، وخلص سون بي قان إلى أن حل الصراع المعقد بين إسرائيل وفلسطين يوجب على الأطراف المعنية ليس فقط معالجة الوضع الحالي، بل أيضا السعي للتوصل إلى حل جذري من المنظور طويل الأمد. (موقع شبكة الصين، ٢٠-١-٢٠٠٩: نت)

ويتحدد الموقف الصيني في النقاط التي عرضها المندوب الصيني في الأمم المتحدة (تشانغ يسوي) في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها ال ٦٤ في الأول من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩، إذ أشار إلى ما يلي (صالح، ٢٠٠٩:٢٥٤):

١-القلق الصيني من تعثر جهود التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وتعتبر الصين أن المفاوضات هي الطريق الأنجع للتسوية.

٢-القلق الصيني من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة.

٣-القلق الصيني من استمرار إسرائيل في بناء المستعمرات وفرض القيود على حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز الأمنية.

٤-تأكيد الصين على خطورة ما ورد في تقرير جولدستون الخاص بالحرب على قطاع غزة أواخر سنة ٢٠٠٨ وبداية سنة ٢٠٠٩، وهو أمر منسجم مع تأييد الصين لقرار لجنة حقوق الإنسان الدولية بإرسال لجنة تقصي حقائق إلى غزة.

٥-تأييد الصين لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية.

وقد أشار (موشيه آرنس)[١٨] للعلاقات الصينية الإسرائيلية خلال تلك الفترة في مقال له في صحيفة هآرتس بأن الذي يتابع الزيارات المتعددة التي يقوم بها كبار المسؤولين السياسيين الإسرائيليين إلى باريس ولندن وبرلين، يتكوّن لديه انطباع بأن الحكومة الإسرائيلية تتجاهل العملاق الصيني في الشرق الأقصى، فمن المعروف أنه قبل فترة ليست طويلة كانت العلاقات القائمة بين إسرائيل والصين علاقات خاصة للغاية، أشبه بقصة حبّ، وقد بلغت ذروتها عندما قام الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين)، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، بزيارة غير مسبوقة إلى إسرائيل استمرت سبعة أيام، لكن ما حدث، في ذلك الوقت، هو أن الإدارة الأميركية بدأت تمارس ضغوطاً كبيرة على إسرائيل كي لا تبيع الصين طائرات إنذار ومراقبة من طراز "فالكون"، قامت الصناعات الأمنية الإسرائيلية بإنتاجها خصيصاً من أجلها. وقد خضعت

[١٨] سياسي إسرائيلي، كان عضواً في حزب الليكود ودخل الكنيست نائباً عن ذلك الحزب عدة مرات.

إســرائيل لهذه الضــغوط، على الرغم من التزامها، تجاه الصــين تطوير هذه الطائرات، وكانت النتيجة المباشــرة لذلك هي تدهور علاقات إســرائيل مع إحدى أكبر الدول العظمى في العالم، وخســارة الصــناعات الأمنية الإســرائيلية الســوقَ الصــينية. أمّا النتيجة العملية فكانت خضــوع إسرائيل، مسبقاً، لأي فيتو تفرضـه الولايات المتحدة على صـادراتها الأمنية في وقت لاحق. في الوقت نفسـه، لم تحرّك إسرائيل ساكناً من أجل العمل على حدوث تقارب بين الصـين والولايات المتحدة، مع ذلك، فإن الوقت لم يفت بعد من أجل إعادة بناء العلاقات الحســـنة، التي كانت سائدة في الماضي القريب بين إسرائيل والصين. إن أول خطوة على هذه الطريق يجب أن تكون تعيين شخصية إسرائيلية رفيعة المستوى في منصب السفير الإسرائيلي في الصين، يكون جلّ عملها متركزاً على إصــلاح الأضــرار التي لحقت بالعلاقات بين الدولتين خلال الأعوام القليلة الفائتة. (صراص، ٢٠٠٩)

وفيما يخص الصـراع الدائر بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين، فإن رؤية الصـين بنيت في الأحداث الحالية على أن التفاوض هو الحل الوحيد، وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية، ورفضت التوقيع على وثيقة تعتبر القدس عاصمة للدولة الفلسطينية في مؤتمر التعاون العربي–الصـيني في مدينة تيانجين عام ٢٠١٠، ما اعتبره مراقبون تنصــلاً من مواقف ســابقة، كما رفضت الاعتراف بحكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات. (شحرور، ٤:٢٠١٢)

وكانت الصين قد دعت يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٩ جميع الأطراف المعنية إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها في جميع الأعمال التي تخالف القانون الإنساني الدولي ومعاهدات حقوق الانسان، ومساءلة مرتكبي ذلك، وذلك في إشارة للعمليات العسكرية التي دارت في قطاع غزة، ووجه (تشانغ يي سوي) الممثل الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة هذه الدعوة في كلمته أمام الجلسة العامة للجمعية العامة ال٦٤، التي افتتحت صباح ذات اليوم للنظر في تقرير غولدستون، الذي يتهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب خلال حرب غزة التي استمرت على مدار ٢٢ يوماً. (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٤–١١–٢٠٠٩)

وفي إشارة للتحركات الشعبية في العالم العربي، فقد أعلنت الصين أن التوتر الذي ساد الشرق الأوسط مؤخرا لا يجب أن يشد انتباه المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية، وقالت متحدثة وزارة الخارجية (جيانغ يوى) خلال مؤتمر صحفي دوري عقد في بكين بتاريخ ٢٢ اذار/مارس عام ٢٠١١: "لابد أن نراقب عن كثب التغيرات العميقة التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، ولكن المجتمع الدولي لا يجب أن يغفل القضايا الهامة الأخرى، وخاصة القضية

الفلسطينية"، وأشارت جيانغ إلى أن الصين ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة لعب دور بناء في المساعدة في حل تلك القضية. وقالت جيانغ إن المبعوث الصيني للشرق الأوسط (وو سي خه) سيزور إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان وقطر خلال الفترة من ٢٣ اذار/مارس حتى ٢ نيسان/أبريل. (موقع الصين بعيون عربية، ٢٣-٣-٢٠١١: نت)

واستمرت السياسة الصينية على نفس المنوال، حيث شاركت في المؤتمرات الخاصة بإعادة إعمار قطاع غزة (شرم الشيخ عام ٢٠٠٩، والقاهرة ٢٠١٤) وكانت حريصة على أن يتم وضع مقررات هذه المؤتمرات موضع التنفيذ إلا أن المشكلات التي حدثت في القطاع حالت دون تنفيذ هذه المقررات، ومن المهم أن نشير في هذا الشأن إلى أن المسؤولين الصينيين لم يعارضوا فتح قنوات اتصال مع حركة حماس في ظل قناعتهم بأهمية دورها على الساحة الفلسطينية، كما ركزت تحركات المسؤولين الصينيين في المنطقة على أهم القضايا المثارة وتحديدًا قضية الإرهاب وتبنت كل القرارات التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة . (إبراهيم، ٢٠١٦:٨٧)

وتجدر الإشارة إلى التوصيات التي خلص إليها الباحثون الإسرائيليون ورجالات الفكر الاستراتيجي في مؤتمر هرتسيليا التاسع الذي انعقد في ٢-٤ شباط/فبراير عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالسبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف استراتيجي جديد، حيث أكدوا على الآتي (صبري، ٢-٢-٢٠١٦: نت):

١-إقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل أكثر كثافة، والتأكيد على مدى أهمية إسرائيل في استقرار وأمن المنطقة.

٢-ضرورة تعيين شخصيات سياسية مرموقة في السفارة الإسرائيلية بالصين (على مستوى السفراء بالولايات المتحدة)، وليس مجرد شخصيات دبلوماسية، نظرا لأهمية الصين في المرحلة القادمة.

٣-استغلال الأشخاص الذين كانت تربطهم علاقات بالصين بسبب خبرتهم في التعامل مع تلك المنطقة من العالم، فضلا عن الصينيين الذين يولون أهمية كبيرة للعلاقات الشخصية.

٤-تعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين وجذب الاستثمارات، من خلال تدخل عناصر دبلوماسية وسياسية إسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن عقد صفقات ويتيح استغلال المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية. وأهم المجالات في هذا الصدد هي تكنولوجيا الاتصالات،

واستغلال مصادر الطاقة، وتحلية مياه البحر، ومكافحة التصحر، والزراعة. كما يؤكد الخبراء ضرورة المشاركة في مشروعات البنى التحتية والمناقصات العامة في الصين.

٥-إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين، مع دفع الصين لزيادة مشاركتها في الجهد الدولي لمكافحة "الإرهاب الإسلامي".

٦-الحذر في التعاون الأمني مع دول أخرى في شرق آسيا للحيلولة دون الإضرار بمصالح الصين، حيث يجب عدم إقامة علاقات عسكرية مع تايوان، ودراسة وضع العلاقات بين الصين والهند قبل عقد اتفاقات أمنية كبيرة مع الهند، حتى تستغل إسرائيل ذلك كورقة مساومة في اتصالاتها مع الصين حول انتشار السلاح الصيني في دول الشرق الأوسط.

٧-إقامة علاقات مستمرة بين الجامعات والهيئات السياسية ومراكز الأبحاث الإسرائيلية ونظيرتها في الصين.

ويظهر في الموقف الصيني تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ من خلال تحليل سلوك النظام أن الصين قد تبنت موقفاً يمكن اعتباره قوياً في مواضع وحيادياً متزناً في مواضع أخرى، الأمر الذي يؤكد على استمرار انتهاجها سياسة عقلانية ثابتة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في مرحلة زمنية كانت علاقاتها مع إسرائيل أشبه ما يطلق عليها ب"الفاترة" نوعاً ما، ويظهر ذلك من انخفاض مستوى الزيارات الثنائية بين الطرفين (راجع المحلق في نهاية البحث)، ناهيك عن التجاهل الإسرائيلي للصين خلال تلك المرحلة على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا.

أما مواضع القوة التي تظهر في الموقف الصيني تجاه حرب ٢٠٠٨ في قطاع غزة فيمكن ملاحظتها في دعوتها لإسرائيل لوقف العمليات العسكرية، وقد كانت الدعوة الصينية شديدة اللهجة مصحوبة بتعبيرات الصدمة والقلق، ونستطيع من خلال تحليل ذلك الموقف أن نصفه بالصارم، خاصة لو أضفنا إليه دعوة الصين لإجراء تحقيقات نزيهة وجدية متعلقة بالحرب الإسرائيلية على غزة، ورفضها الحصار على غزة، ومشاركتها في مؤتمرات الإعمار، الأمر الذي يقودنا إلى إمكانية استغلال الموقف الصيني الرسمي في المحافل الدولية لصالح القضية الفلسطينية وردع الآلة العسكرية الإسرائيلية.

بالنسبة لمواضع الحيادية والاتزان، فبالإمكان استشفافها من قصور الموقف الصيني على الدعوات لضبط النفس والرجوع للمفاوضات، حيث لم ترى السياسة الخارجية الصينية وسائل أخرى تجعلها تبتعد عن نهج الاتزان تجاه الدمار المتواصل في غزة من العمليات العسكرية الإسرائيلية، فلم تسحب سفيرها من إسرائيل أو تستدعي السفير الإسرائيلي لديها، والذي فيما يبدو قد أراح الجانب الإسرائيلي من هاجس الإذعان للمواقف الدولية الرافضة لما حدث في قطاع غزة خلال حرب عام ٢٠٠٨.

المبحث الثاني: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٢

أعربت الصين عن "قلقها البالغ" إزاء العملية العسكرية الموسعة التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة، وتحث إسرائيل على الالتزام "بأقصى درجات ضبط النفس"، وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية (هونغ لي) بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ خلال تعليقه على الغارات الكبيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ وأسقطت شهداء وجرحى، بما في ذلك أحمد الجعبري، أحد قيادات كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس "نحن قلقون للغاية بشأن العملية وندين بشدة أي عمل من شأنه أن يسقط ضحايا مدنيين"، وحث هونغ كافة الأطراف المعنية، لا سيما إسرائيل، على التحلي بضبط النفس لتجنب تصعيد حدة التوترات، ومضى هونغ يقول "الوضع الإقليمي الراهن يسلط الضوء على أهمية وضرورة حل القضية الفلسطينية. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة ويبذل جهود أكبر لتحقيق تلك الغاية". (موقع شبكة الصين، ١٥-١١-٢٠١٢: نت)

ودعا المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط (وو تسى كه) فلسطين وإسرائيل إلى بذل الجهود من أجل استئناف مبكر لمحادثات السلام، وذلك خلال زيارته للمنطقة، حسبما ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية (هونغ لي) خلال مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢. والتقى وو، الذي زار إسرائيل وفلسطين في الفترة بين ١٩ و٢٢ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٢، بنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير المخابرات (دان ميريدور) ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي (دانيل ايالون) في القدس. كما أجرى وو محادثات مع السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس محمود عباس وكبير المفاوضين صائب عريقات، حسبما ذكر هونغ. وخلال المحادثات، قال وو ان الصين ترى أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط. وأن مواصلة الدفع من أجل الحل السلمي للقضية سيؤدى إلى تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة والعالم. وقال وو إن الصين تدعم أي جهود للمساعدة في تعزيز محادثات السلام والحل السياسي، وحث فلسطين وإسرائيل على أن يكونا بعيدا النظر وأن يعيدا بناء الثقة المشتركة، كما عبر المبعوث عن أمله في أن تقوم كل الأطراف المعنية بجهود عملية وأن تتخذ إسرائيل على وجه الخصوص، خطوات ايجابية لوقف بناء المستعمرات وتحسين الوضع الانساني في قطاع غزة لتهيئة بيئة جيدة للاستئناف المبكر للمحادثات. وباعتبارها عضو دائم في مجلس الامن، فإن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة بشكل بناء في عملية السلام في الشرق الاوسط، حسبما قال وو. وقال هونغ إن كلا من فلسطين وإسرائيل قالا إنهما يقدران دور الصين الهام في عملية السلام وأنهما يرغبان في

حل القضايا العالقة من خلال الحوار والتفاوض. وسيزور وو أيضا مقر الأمم المتحدة والولايات المتحدة، حيث يناقش مع مسؤولي الأمم المتحدة والمسؤولين الأمريكيين الوضع في الشرق الأوسط. (شبكة الصين، ٢٠١٢: نت)

من جهته صرح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (دان ميريدور) بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، أي قبل الحرب التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم عامود السحاب، وأطلقت عليها فصائل المقاومة الفلسطينية اسم حجارة السجيل، بأنه يرحب بسياسة الصين إزاء عملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية، قائلاً: "إن بكين تسهم في استقرار الشرق الأوسط والنظام العالمي"، وقال إن "التحول الواضح للصين إلى قوة عالمية من ناحية، والقدرات العلمية ، والتكنولوجية ، والاقتصادية المتقدمة لإسرائيل من ناحية أخرى ، تشكلان أساساً جيداً يمكن أن تقام عليه علاقة جيدة"، وأضاف ميريدور أن "العلاقات ليست فقط جيدة ، وإنما يمكن أن تكون أكثر جودة ، فيما يتعلق بالعلاقات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية"، مؤكداً على أن إسرائيل والصين تجمعهما اهتمامات مشتركة ، وتشتركان في مصالح مشتركة في العديد من القضايا العالمية. (وكالة الأنباء الصينية شينخوا، ٢٤–١–٢٠١٢: نت)

وأعادت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ حث إسرائيل والأطراف المعنية في الصراع الجاري بقطاع غزة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية (هوا تشون ينغ) في مؤتمر صحفي يومي "نحث بقوة جميع الأطراف، لا سيما إسرائيل، على إظهار أقصى درجات ضبط النفس والتوصل إلى وقف إطلاق النار فورا وتجنب اتخاذ أي إجراءات لتصعيد الموقف."، وقالت "إن الصين تعبر عن قلقها العميق بشأن العمل العسكري واسع النطاق الذي تقوم به إسرائيل في قطاع غزة". وأضافت "إن الصين تدين العنف الذي تسبب في قتل المدنيين"، وقالت هوا "إن الصين تؤيد الموقف العادل للدول العربية بشأن القضايا الفلسطينية وتقدر وتدعم جهود مصر والدول الإقليمية الأخرى وكذلك جامعة الدول العربية لتخفيف التوترات الحالية". (موقع شبكة الصين، ١٩–١١–٢٠١٢: نت)

وقد أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية (هوا تشون يينغ) بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ عن دعم بلادها لجهود الوساطة التي تبذلها مصر ودول عربية أخرى فضلا عن جامعة الدول العربية لتخفيف حدة الوضع الراهن في غزة، وجاءت تصريحات هوا خلال مؤتمر صحفي دوري ردا على سؤال حول ما إذا كانت الصين تعتزم إرسال مبعوثين إلى الشرق الأوسط للمشاركة في جهود الوساطة في الصراع الدائر. وقالت هوا للصحفيين إن "الصين تولي

أهمية كبيرة للوضع في قطاع غزة". ومن جانبه أجرى وزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي) اتصالاً هاتفيا مع نظيره المصري محمد كامل عمرو بشأن الوضع هناك، معربا عن دعم الصين لمصر وغيرها من الدول العربية وكذا جامعة الدول العربية، وأضافت المتحدثة "سنواصل بذل جهود متواصلة لتخفيف حدة الوضع بين فلسطين وإسرائيل وسنحافظ على السلام والاستقرار في المنطقة بطريقتنا الخاصة". وأضافت إن الصين تواصل اتصالها الوثيق بإسرائيل وفلسطين وغيرهما من الأطراف المعنية، "ونحث الأطراف المعنية، وبالأخص إسرائيل على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن وتجنب اتخاذ أي ردود فعل من شأنها أن تصعد الوضع". وقالت المتحدث إن الصين تدعم الإجراءات الضرورية التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي. (موقع شبكة الصين، ٢١-١١-٢٠١٢)

وقد أظهرت مجموعة من الإحصاءات أن الدبلوماسية الصينية في عام ٢٠١٣ أكثر نشاطا وايجابية من أي وقت مضى. وقد زار الرئيس الصيني (شي جين بينغ) ورئيس مجلس الدولة الصيني (لى كه تشيانغ) بعد شهور فقط من استلام القيادة الصينية الجديدة الحكم ٢٢ دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة، واستقبلا ٦٤ رئيسا ورئيس وزراء دول أجنبية، وأكثر من ٣٠٠ شخصية سياسية أجنبية شاركت في الاجتماعات الثنائية، ووقع على ما يقرب ٨٠٠ اتفاقية تعاون بين الصين ومختلف الدول الأخرى. والجدير بالذكر أيضا ما حققته الصين من تبادلات رفيعة المستوى مع ٢١ دولة ومنطقة محيطة. (المركز العربي للمعلومات، ٢٦-١٢-٢٠١٣: نت)

ومع ذلك فإن علاقات الصين التجارية مع إسرائيل لم تتوقف أو حتى تتراجع، بل على العكس، فقد احتلت الصين عام ٢٠١٣ موقع ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل، حيث أكدت الإحصائيات أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في ذلك العام بلغت ٢ مليار و٨٦٣,٢ مليون دولار، وأن حجم الواردات الإسرائيلية من الصين في نفس العام بلغ ٥ مليار و٦١٠,٩ مليون دولار بحجم تبادل تجاري إجمالي ٨ مليار و٤٧٤,٥ مليون دولار. (صالح، ٢٠١٤:١١)

وتجدر الإشارة هنا أن السياسة الخارجية الإسرائيلية أحدثت اختراقات مهمة في العلاقات مع الصين التي كانت في جوهرها تجارية وفي مجالات بيع السلاح. لقد نجحت إسرائيل في تسويق سلاحها للصين التي تتطلع لشراء السلاح الإسرائيلي المتطور والذي تعتقد أنه مشابه لدرجة متقاربه للسلاح الأمريكي والسلاح الغربي عموماً، فإسرائيل ثاني مورد للسلاح إلى الصين، والصين ثاني مصدر لإسرائيل وثالث شريك تجاري لها، حيث ارتفع التبادل التجاري بين البلدين

من ٥٩ مليون عام ١٩٩٢ حين بدأت العلاقات الدبلوماسـية بينهما، إلى قرابة ١١ مليار بحلول العام ٢٠١٣. (أبو سيف، ٢٠١٤:١٦)

حيث أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) أن العلاقات مع الصين تعتبر مصلحة وطنية لدولة إسرائيل، وجاء ذلك خلال المحادثة الهاتفية التي بادر نتنياهو إلى إجرائها بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ مع السفيرة الصينية المعتمدة لدى إسرائيل (غاو يان بينغ) في مناسبة حلول العيد الوطني الصيني، وقال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة في هذا الشأن إن نتنياهو أشاد في المحادثة الهاتفية نفسها بالتقدم الذي تم تحقيقه خلال الأعوام الأخيرة على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطرق أيضاً إلى إمكان توسيع التجارة المتبادلة، وأكد أن تعيين الوزير السابق (متان فيلنائي) سفيراً لإسرائيل لدى الصين يعكس الأهمية التي توليها حكومته لموضوع تعزيز هذه العلاقات في المجالات كافة، واشترك رئيس الدولة الإسرائيلية (شمعون بيرس) في احتفال خاص أقيم بدعوة من السفارة الصينية في إسرائيل في مناسبة العيد الوطني الصيني، وقال بيرس في الاحتفال إن إسرائيل تكن مشاعر الود الكبيرة للصين التي تجمع بين عراقة الثقافة القديمة والتطلع إلى الرقي العلمي الحديث. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٨-١٠-٢٠١٢: نت)

وقد تقدمت الصـين بمبادرة جديدة لحل القضـية الفلسـطينية أثناء اسـتقبالها الرئيس الفلسـطيني (محمود عباس) ورئيس الوزراء الإسـرائيلي (بنيامين نتنياهو) في أيار/مايو عام ٢٠١٣، وتقوم المبادرة على تأسـيس دولة فلسـطينية عاصـمتها القدس الشـرقية بناءً على حدود ١٩٦٧، مع احترام حق إسـرائيل في البقاء ومخاوفها الأمنية المشـروعة، وقد أخبر رئيس الوزراء الصـيني (لي كيج يانغ) رئيس الوزراء الإسـرائيلي (بنيامين نتنياهو) أن "القضـية الفلسـطينية هي القضـية المحورية التي تؤثر على السـلام والاسـتقرار في الشـرق الأوسـط، وباعتباري صـديقاً لكل من إسـرائيل والفلسـطينيين، فإن الصـين حافظت دائماً على موقف إيجابي وغير متحيز". (Pillar, 2013)

وكان الرئيس الصيني قد تقدم بالرؤية الصينية ذات النقاط الأربع حول تسوية القضية الفلسطينية بعد الاستماع إلى تقرير حول حصيلة جولة المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام للمنطقة في أواخر نيسان/ابريل عام ٢٠١٣، وبعد الاستماع إلى وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية، وبعد التشاور السياسي العميق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تجاه إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقد اكتسبت الرؤية الصينية أهمية سياسية خاصة لأنه تم الإعلان

عنها بعد محادثات الرئيس الصيني (شي جينغ بينغ) مع الرئيس أبو مازن في السادس من ايار/مايو عام ٢٠١٣، وتزامن الإعلان عنها مع وجود رئيس الوزراء الإسرائيلي على أرض الصين بمدينة شنغهاي، والتي عبَّرت عن استعداد القيادة الصينية الجديدة للعب دور حيوي وبناء أكثر في حل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في منطقة الشرق الأوسط، وأن حلها سيساهم في إشاعة السلام في المنطقة برمتها، وكما أنه سيوفر البيئة السلمية والصحيحة لتطوير علاقات الصين مع دول المنطقة. (اللوح، ١٧-٧-٢٠١٣: نت)

وحسب المركز العربي للمعلومات، وهي شبكة إلكترونية تُعنى بأخبار العالم العربي وتتخذ من بكين مركزاً لها، فإن أولى هذه النقاط هو التمسك بالاتجاه الصحيح المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وإن إقامة دولة مستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تعتبر حقا غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، ومفتاحا لتسوية القضية الفلسطينية. وفي نفس الوقت، إن حق البقاء لإسرائيل وهمومها الأمنية المعقولة يجب أن تكون موضع الاحترام الكافي. (المركز العربي للمعلومات، ٢٠-٦-٢٠١٣: نت)

ثانياً: يجب التمسك بالمفاوضات باعتبارها الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام الفلسطيني الإسرائيلي. يجب على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التكيف مع التيار العصري والمثابرة على المضي في طريق مفاوضات السلام من خلال الفهم المتبادل وتبادل التنازلات لتقريب المسافة بينهما. وإن الأمر الأهم في الوقت الحاضر هو اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف بناء المستوطنات ومنع أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء ورفع الحصار عن قطاع غزة ومعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين بشكل ملائم، وبما يهيئ ظروفا لازمة لاستئناف مفاوضات السلام. وإن تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع الفصائل الفلسطينية أمر يساهم في استئناف وتدعيم مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ثالثاً: يجب التمسك بثبات بمبدأ " الأرض مقابل السلام " وغيره من المبادئ. ويجب على الأطراف المعنية أن تعمل على دفع عجلة عملية السلام للشرق الأوسط إلى الأمام على نحو شامل استنادا إلى المرجعيات القائمة المتمثلة في مبدأ "الأرض مقابل السلام " وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و"مبادرة السلام العربية".

رابعاً: يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا لدفع عملية السلام. يتعين على الأطراف المعنية في المجتمع الدولي أن تشدد على الشعور بالمسؤولية وإلحاح القضية، وتتخذ موقفا موضوعيا ومنصفا وتعمل بنشاط على النصح بالتصالح والحث على التفاوض كما تسعى إلى زيادة المساعدات إلى الجانب الفلسطيني في مجالات تدريب الموارد البشرية والبناء الاقتصادي والخ. (شاشة نيوز، ٦-٥-٢٠١٣: نت)

ومما زاد من أهمية الرؤية الصينية، ترحيب الرئيس أبو مازن بها، الأمر الذي أرادت القيادة الصينية أن تستمع إليه منه مباشرة، وجاء ترحيب الرئيس أبو مازن بالرؤية الصينية إدراكاً منه ومن القيادة الفلسطينية لدور الصين الهام والمؤثر في الحلبة السياسية الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وصديق تاريخي حميم للشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية حريصة على أن تقوم القيادة الصينية بدور فعال في عملية السلام بما لها من ثقل كبير ودور وازن في الساحة الدولية وعلاقات جيدة مع كل الأطراف في المنطقة.

من جهته ثمن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي مبادرة الأربع نقاط التي طرحها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في مايو عام ٢٠١٣ والتي عبر عنها بوضوح خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفلســـطيني محمود عباس عقب لقائهما في بكين، ثم مبادرة وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) المؤلفة من خمس نقاط، قائلاً "هذا يعطي إشارة واضحة على أن الصين لديها الرغبة في أن تعمل على تعزيز موقفها السياسي على المستوى الدولي". (المالكي، ٢٠١٥)

وكانت الصين قد أعلنت على لسان المتحدث باسم الخارجية الصينية هونغ لي بتاريخ ٥ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣ أنها ستستضيف مؤتمرا أمميا لدعم السلام الفلسطيني الإسرائيلي خلال اليومين ال ١٨ وال ١٩ من شهر حزيران/يونيو من العام نفسه في بكين، وذلك تلبية لطلب من لجنة الأمم المتحدة لدعم الحقوق غير المحرومة للشعب الفلسطيني، وعبرت الصين، خلال البيان الصادر في هذا الشأن، عن أملها في إيلاء المجتمع الدولي وشعوب العالم المزيد من الاهتمام للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام، موضحة على لسان المتحدث أن الصين ظلت تسعى إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة، متعهدا بمواصلة أداء الصين دورها الإيجابي والبناء لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، وذكرت مصادر صحفية أنه وخلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبكين منتصف أيار/مايو عام ٢٠١٣، عن تحضيرات صينية عالية المستوي برعاية الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، واتصالات تقوم بها حاليا الخارجية الصينية مع كافة الأطراف المعنية حول

العالم، تمهيدا لاستضافة العاصمة الصينية بكين مؤتمرا دوليا للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منتصف شهر يونيو الجاري، وقال المصدر، إن التحضيرات والاتصالات الدولية بالأطراف الدولية والمعنية بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة، جاءت بعد النتائج الإيجابية التي تحققت من الزيارتين المتزامنتين للصين لكل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) والتي تمت مؤخرا ولقائهما ومباحثاتهما مع القادة الصينيين. (موقع الصين بعيون عربية، ٥-٦-٢٠١٣: نت)

وقال وزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي) يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٢ إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط ومصيرها ينبغي أن يكون في أيدي شعوبها، حيث صرح بذلك يانغ بينما كان يلقى خطابا أمام اجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط حيث القى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي خطابيهما، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قال يانغ إن هذه المسألة مازالت تشكل جوهر قضية الشرق الأوسط. وفي ظل التغييرات السريعة التي تطرأ على المشهد الإقليمي، يتحتم على المجتمع الدولي إدراك مدى أهمية استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل، وقال يانغ إنه "يتعين على المجتمع الدولي تبنى موقف نشط وبناء على نحو أكبر لدفع محادثات السلام ، وحث كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على اتخاذ خطوات ملموسة لإزالة العقبات التي تعترض محادثات السلام وإعادة بناء الثقة المتبادلة واستئناف المحادثات وإحراز تقدم جوهري في أقرب وقت" وأضاف إن الصين، باعتبارها نعم الصديق ونعم الشريك للبلدان والشعوب العربية، تؤيد تماماً قضيتهم العادلة وتساعد في دفعها". (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٢٧-٩-٢٠١٢: نت)

يمكن القول أن موقف الصين وتصريحها الصحفي جاء عقلاني ومتزن، بل وإنه يدل على متابعة صينية حثيثة لمستجدات الأمور وحقائقها على الأرض، تكرر في عدة تصريحات صحفية متتابعة من وزارة الخارجية الصينية، فقد جاء الاستنكار الصيني على لسان المتحدث باسم وزير خارجيتها بعد يوم واحد من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، وجاء في البيان مصطلح "العمليات العسكرية الإسرائيلية" في غزة، ولم توصف الأحداث الدائرة بأنها "عمليات عسكرية" في غزة، درايةَ منها لاختلاف موازين القوى بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وأن الاعتداء استمر من الطيران الإسرائيلي وبدأ باستهداف الجعبري، لذا فإن المتابع للموقف الصيني لعدوان عام ٢٠١٢ على غزة يرى فيه قدراً من الدبلوماسية.

وتعقيباً على ما سبق، فإنه يمكن تحليل الموقف الصيني تجاه حرب عام ٢٠١٢ على قطاع غزة من خلال ملاحظة تغير في موقفها إبان حرب عام ٢٠٠٨، حيث لم يعتري الموقف الصيني الرتابة بعد ما يقارب من ثلاث سنوات على الحرب الإسرائيلية الأولى عام ٢٠٠٨ على قطاع غزة، بل شهد تطوراً في التصريحات والمواقف، وفي عدد تلك التصريحات أيضاً، بالإضافة الى استضافتها لمؤتمر أممي للسلام في الشرق الأوسط، وطرح الرئيس الصيني رؤية لتسوية القضية الفلسطينية، مما يظهر أن الدبلوماسية الصينية خلال تلك الفترة كانت بجانب نشاطها الملحوظ، فإنها تحولت من مسار الحيادية إلى مسار المشاركة الفعالة في محاولات حل الصراع، الأمر الذي يظهر صناعة جديدة للقرار في السياسة الخارجية الصينية تُبنى على أسس الانخراط في القضايا الدولية الساخنة بدلاً من الحياد.

المبحث الثالث: الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٤

تدرك الصين أن القيام بمهام القوى العظمى يتطلب التدخل في مناطق النزاعات الساخنة في العالم، لذا فهي تولي الصراع العربي الإسرائيلي أهمية كبرى في سياستها الخارجية، فمع تفجر المفاوضـــات التي رعاها (جون كيري) وظهور بوادر أزمة ميدانية وتدهور على الأرض، قام المبعوث الصـيني لعملية السـلام في الشـرق الأوسـط (وو سـيكه) بزيارة المنطقة وبحث مسـتقبل العملية التفاوضـــية، وربما كان الموقف الصـــيني مقارنة بمواقف أعضـــاء مجلس الأمن الأربعة الآخرين –بما في ذلك روسيا–هو الأقل قرباً من إسرائيل، وليس أكثر قرباً من الفلسطينيين. فرغم كل شـيء، فإن بكين وعلى خلاف موسـكو حافظت على بعض الضـوابط في تطوير موقفها من العدوان على غزة عام ٢٠١٤، فهي ذكرت في مواقفها الاعتبارات الأمنية الإســـرائيلية، وذكرت الرشقات الصاروخية أيضاً، لكن جوهر المقاربات الصينية كانت على ضرورة أنْ توقف إسرائيل العدوان، ومع هذا فإن موقف بكين كان أقرب للحياد منه لتبني موقف يدين إسرائيل. (أبو سيف، ١٦:٢٠١٤)

تأكيداً لذلك، أكد (جون ينغ) نائب وزير الخارجية الصـيني لغرب أسـيا وشـمال إفريقيا، خلال لقائه سـفير فلســطين في بكين أحمد رمضـــان، بتاريخ ١٦ تموز/يوليو عام ٢٠١٤ إدانة جمهورية الصـين الشـعبية للعدوان الإسـرائيلي، وقتل المدنيين والتسـبب بالدمار الكارثي، وثبات الموقف الصـيني من دعم الشـعب الفلسـطيني لتحقيق أهدافه وطموحاته المشروعة، وتأييد القضـية الفلســـطينية في منظمات الأمم المتحدة، وكافة المنظمات الدولية، وتقديم الدعم المادي كلما سـنحت الفرصـة، وقال إن المطلوب من إسـرائيل الآن رفع الحصـار عن غزة بشـكل شـامل بعد التهدئة، مشـددا على أن الصـين حريصـة على تقديم المسـاعدة لحل القضـية الفلسـطينية، ما يؤكد الإلحاح على ضــرورة اســتئناف المفاوضــات. وأضــاف أن الجانب الصــيني يرى "أن الجانب الإسرائيلي هو المسؤول عن تجميد المفاوضات، وتشدد الموقف الإسرائيلي هو العامل الذي أوقف المفاوضات". (الحياة برس، ١٦–٧–٢٠١٤: نت)

وقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (تشين قانغ) بشعور الجانب الصيني بقلق عميق من الاشــتباكات الأخيرة بين فلســطين وإســرائيل منذ اندلاعها، وقال: "بذلنا جهودا للنصــح بالتصــالح والحث على التفاوض عبر قنوات مختلفة وبوســائل متنوعة، حيث قام وزير الخارجية (وانغ يي) بزيارة إلى مصــر ومقر الجامعة العربية في ٢ آب/أغســطس عام ٢٠١٤، وطرح مبادرة السلام الصينية ذات النقاط الخمس حول تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد

قام المبعوث الخاص قونغ شـــياوشـــنغ خلال جولته هذه بالتواصـــل الواســـع النطاق مع الدول والأطراف المعنية ويواصـل بذل الجهود السـلمية"، وحول اتفاقات التهدئة تابع (تشـين) تصـريحه قائلاً: "يرحب الجانب الصيني باتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه بين فلسطين وإسرائيل مؤخرا. كما نقدر جهود الوساطة التي تبذلها مصر والأطراف المعنية الأخرى في هذا الصدد، ونرى أن إبرام الاتفاق خطوة مهمة لتهدئة الوضع، ونأمل في أن ينفذ الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي هذا الاتفاق ويعملا على تثبيت الهدنة وسرعة استئناف مفاوضات السلام، بما يحقق حلا عادلا ومنصفا ومبكرا للقضية الفلسطينية." (قانغ، ٢٠١٤)

وقال (وانغ يي) في بيان نقلته وكالة أنباء "شينخوا" الصينية إن المبادرة تنص على (أمد للإعلام، ٣-٨-٢٠١٤: نت):

أولاً: الوقف الفوري لإطلاق النار من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني خاصة القصف الجوي والصواريخ والعمليات البرية.

ثانياً: تدعم الصين مبادرة مصر لوقف إطلاق النار في غزة، ودعوة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العمل لإيجاد حل يحقق الأمل المشترك من خلال المفاوضات، إضافة إلى رفع إسرائيل الحصار عن قطاع غزة .

ثالثاً: تكمن جذور الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين في بقاء القضية الفلسطينية عالقة دون حل، وفي هذا الصدد تدعم الصين حق فلسطين في إقامة دولة مستقلة، وندعو الطرفين إلى سرعة استئناف مفاوضات السلام .

رابعاً: على المجتمع الدولي التوصل إلى توافق والتعاون حتى يتم تشكيل قوة مشتركة تدفع لاستئناف التفاوض.

خامساً: ضرورة الاهتمام البالغ بالأوضاع الإنسانية في فلسطين وخاصة غزة، حيث سيقدم الجانب الصيني مليون ونصف مليون دولار مساعدات لغزة.

وقد استدعت القيادة الصينية السفير الإسرائيلي بشكلٍ عاجلٍ صباح يوم ١٠ تموز/يوليو عام ٢٠١٤، أي بعد يومين على بدء الحرب التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم الجرف الصامد وسمتها الفصائل الفلسطينية بالعصف المأكول والبنيان المرصوص، وسمعت منه الأسباب

والمبررات ومنها خطف وقتل المستوطنين الثلاثة وإطلاق الصواريخ الفلسطينية على حد زعمه، وأبلغته إدانة الصين الشديدة لإسرائيل في عدوانها على المدنيين في غزة مهما كانت المبررات وطلبت وقف القصف وقتل المدنيين العزل فوراً والمطلوب الآن الالتزام بضبط النفس وعدم توسيع القتال وأن المشهد ينذر بمزيد من التصعيد، وعلى إسرائيل أن تبادر بوقف التصعيد كونها الطرف الأقوى، وكانت القيادة الصينية قد أبلغت السفير الإسرائيلي أن الصراع الحالي يدل على أن العلاقة الإسرائيلية مع الفلسطينيين ما زالت هشة وإسرائيل مسؤولة عن وقف المفاوضات، وأن الإجراءات الإسرائيلية في آذار الماضي في نهاية التسعة أشهر من المفاوضات لم تحل شيئاً بل زادت الوضع تعقيداً، وموقف الصين لتفادي هذا الوضع هو العودة للمفاوضات وعلى إسرائيل الاستجابة لمتطلبات ذلك. (دنيا الوطن، ١١-٧-٢٠١٤: نت)

من جهته قال رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) إن الصين تشكل أكبر شريكة تجارية لإسرائيل في القارة الآسيوية، ويبدو أنها ستتحول قريباً إلى أكبر شريكة تجارية لإسرائيل على الصعيد العالمي، وأضاف (نتنياهو) في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقده مع نائبة رئيس الحكومة الصينية (ليو يان دونغ) في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية في القدس يوم ١٩ من أيار/مايو عام ٢٠١٤، أن العلاقات والتعاون بين إسرائيل والصين حققا تقدماً هائلاً منذ الزيارة التي قام بها لبكين قبل سنة، وعقد خلالها اجتماعات مع رئيس الدولة ورئيس الحكومة اتفق فيها على توثيق التعاون بين الدولتين على أكثر من صعيد. (حيدر، ٢٠١٤)

وفي إطار ذلك تعالت أصوات من داخل إسرائيل مطالبة "بإلحاح" بتقييم "وطني" شامل للعلاقات الصينية الإسرائيلية، حيث إن حشد الصين موارد مالية ضخمة مع طموحاتها واستراتيجياتها الحازمة على صعيد السياسة الخارجية، أرسل إشارات تحذيرية إلى عواصم عدة، وأثار في إسرائيل نقاشا عاماً ساخناً حول احتمال وجود مخاطر استراتيجية كامنة في تعريض الاقتصاد الإسرائيلي لمزاحمة شركات عملاقة من الصين. لكن الأمر سوف يتطلب قريباً أكثر من مجرد نقاش عام. (حيدر، ١٥:٢٠١٦)

ورغم ذلك فإن علاقات الصين التجارية مع إسرائيل لم تتوقف، بل على العكس تطورت وتقدمت بشكل ملحوظ، وصل إلى شراء شركة صينية فيما وصف ب "صفقة العمر" لشركة (تنوفا) الإسرائيلية عام ٢٠١٤ مقابل مبلغ ٨,٦ مليار شيكل، إلا أن الموساد الإسرائيلي قد حذر من إتمام هذه الصفقة، حيث دعا رئيس الموساد الإسرائيلي السابق (إفرايم هليفي) خلال جلسة

طارئة للجنة الاقتصاد في الكنيست الإسرائيلي لعدم إتمام صفقة بيع الشركة الإسرائيلية إلى شركة صـينية، الأمر الذي من شـأنه أن يعرض الأمن الغذائي الإسـرائيلي الى خطر (شـبكة الحرية الإعلامية، ٢٣-٥-٢٠١٤: نت).

وفي نفس العام صـادقت اللجنة الوزارية المكلفة بتعزيز التعاون الاقتصـادي مع الصـين برئاسـة رئيس الحكومة الإسـرائيلية (بنيامين نتنياهو) على خطة شـاملة لتوطيد العلاقات بين البلدين، وتشمل هذه الخطة فتح ممثلية تجارية إسرائيلية جديدة في الصين، والنظر في إقامة خط طيران مباشر آخر بين البلدين، ومصادقة حكومية على مشاريع تجارية كبيرة الحجم سيتم تنفيذها بالاشـتراك مع شـركات صـينية في مجالات الصـناعات المتقدمة والزراعة وجودة البيئة والطاقة وتكنولوجيا المياه والصـحة وغيرها، كما أنها تشـمل خطوات من شـأنها مضـاعفة حجم التصـدير الإسرائيلي إلى الصين خلال الأعوام الخمسة المقبلة إلى ٥ مليارات دولار سنوياً. وتنص على أن تخصـص الدولة ميزانية بحجم ٤٩ مليون شـيكل سـنوياً من أجل تنفيذ هذه الخطة، وعينت اللجنة البروفسـور (يوجين كانديل) رئيس المجلس الاقتصـادي القومي في ديوان رئاسـة الحكومة الإسـرائيلية، رئيساً للطاقم الذي تم تشكيله بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة إلى الصـين في أيار/ مايو ٢٠١٣. (حيدر، ٢٠١٤)

وخلال مقابلة صـحفية أجراها وزير الخارجية الصـيني (وانغ يي) مع جريدة الأهرام المصرية في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، أكد أن إن الصين كأخ وصديق وشريك طيب للدول العربية وشعوبها كانت ولا تزال تهتم بالأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وتهتم بمصالح شعوب المنطقة ورفاهيتها، وتابع: "أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولاً: تدعم الصـين بقوة جهود دول المنطقة لتحقيق التغير بإرادتها المسـتقلة وبشـكل منتظم. ويجب علينا أن نترك شـعوب المنطقة تختار بنفسـها طرق تنموية. وتقدر الصـين تقديرا عاليا جهود دول المنطقة بما فيه مصـر من أجل تحقيق التغير والتنمية، واثقة بأن شـعوب المنطقة لديها الحكمة والقدرة على إيجاد نظم سياسية وطرق تنموية تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة.

ثانياً: تسعى الصين إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. قد برهنت الحقائق الواقعية والتاريخية أكثر من مرة أن القوة العسـكرية عاجزة عن حل المشـكلة، بل بالعكس، لا تجلب إلا الكوارث. على الرغم من أن الحوار السياسـي قد لا يؤدي إلى نتائج فورا، ولكن الوقت

سيثبت أنه طريقة أقل ثمنا وأكثر إفادة للسلام والاستقرار في المنطقة تجنبها من التداعيات السلبية. فتدعو الصين الأطراف المعنية إلى دفع الحل السياسي للقضايا الساخنة في المنطقة بالصبر، وتفويت القوى الإرهابية والمتطرفة أي فرصة لاستغلالها وتوسيع نفوذها.

ثالثاً: تدعم الصين بكل الحزم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. إن مبدأ السيادة هو حجر الزاوية للنظام الحديث للعلاقات الدولية، وهو يشكل أيضا أقوى حاجز للدول النامية للدفاع عن كرامتها ومصالحها الوطنية. ولا يجوز اعتماد "ازدواجية أو تعددية المعايير" في مسألة السيادة الوطنية وترفض الصين بشدة محاولة أي قوة خارجية لفرض إرادتها على دول المنطقة وشعوبها.

رابعاً: تدعو الصين إلى تحقيق حل شامل. وتزامنا مع الجهود الدبلوماسية والسياسية، يجب تعزيز المساعدة لدول المنطقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي يسعى المجتمع الدولي فيه لحل القضايا المطروحة في المنطقة، يجب عدم تهميش عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأضاف (وانغ يي): "إن القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط. قد مرت ستون سنة على إقامة دولة إسرائيل، بينما مطلب الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة لم يتحقق بعد حتى الآن. لا سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل ولا استقرار دائم في الشرق الأوسط من دون حل القضية الفلسطينية، كانت ولا تزال الصين تدعم بقوة القضايا الفلسطينية والعربية العادلة، وتدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم اندماج فلسطين كدولة مستقلة في المجتمع الدولي. ولعبت وتلعب الصين دورا إيجابيا وبناء في هذا الصدد. وقد طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) العام الماضي مبادرة بأربع نقاط لحل القضية الفلسطينية. ولقيت المبادرة تجاوبا واسعا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والمجتمع الدولي. خلال الصراع في غزة هذا العام، طرحت أنا نيابة عن حكومة الصين مبادرة النقاط الخمس لحل الصراع، كما قدمت الصين المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب في غزة، إن الصين كونها عضوا دائما فى مجلس الأمن، وكونها صديقا وأخا للدول العربية، ستدعم كالمعتاد القضايا الفلسطينية والعربية العادلة وتعمل باستمرار على دفع مفاوضات السلام لتحقيق حل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية". (يي :٢٠١٥)

وضمن الاهتمام الشعبي الصيني بالقضية الفلسطينية، أصدرت وكالة الأنباء الصينية شينخوا تقويماً خاصاً للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦ تضمن مراحل تطور العلاقة التاريخية التي ربطت الصين وفلسطين. ويعرض التقويم لأرشيف صور التقطها مصورو الوكالة للرئيس الراحل ياسر عرفات والرئيس أبو مازن خلال لقاءاتهم مع الرئيس والقيادات الصينية، وعددٍ من المحطات التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية. (موقع دنيا الوطن، ١-١١-٢٠١٥: نت)

وقد ثمن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي موقف الصين "الثابت والجلي" إزاء القضية الفلسطينية، آملا أن تترجم مبادرات القيادة الصينية إلى خطوات فاعلة تساعد الفلسطينيين على إنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة التي طال انتظاره، ومؤكداً أن إدارة أوباما لديها رغبة حقيقية في حل هذه القضية ولكن الواقع يعرقلها عن ذلك، كما أعرب المالكي عن تقديره لموقف الصين بشكل عام إزاء القضية الفلسطينية، قائلاً " إن العلاقة مع الصين متينة والموقف الصيني واضح وجلي منذ فترة طويلة. وكانت الصين هي الدولة الأولى التي اعترفت بفلسطين وسمحت بفتح سفارة أو ممثلية لفلسطين فيها خارج الإطار العربي منذ عام ١٩٦٤. وتمترست العلاقة في السنوات التي مرت بشكل أفضل وتعززت وشاهدنا خلال هذه الفترة كيف تطورت العلاقات الصينية -الفلسطينية بشكل مميز، وكذا تطور موقف الصين إزاء القضية الفلسطينية على المستوى الدولي ومساهمتها على هذا المستوى." (المالكي، ٢٠١٥)

في ذات الإطار تفقد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الفلسطينية (تشن شينغز هونغ)، على مدار يومي ١٥-١٦ تموز/يوليو عام ٢٠١٥ قطاع غزة وأشرف على توزيع مساعدات غذائية لمتضرري الهجوم الإسرائيلي الأخير عليه، وكان السفير الصيني تشن قد دخل إلى القطاع عبر حاجز (بيت حانون/إيرز) الخاضع للسيطرة الإسرائيلية قادماً من الضفة الغربية كأرفع مسؤول صيني يصل إلى غزة منذ انتهاء الهجوم الإسرائيلي صيف العام الماضي، وشدد تشن على أن "العلاقة الصينية الفلسطينية تاريخية وأخوية وتمتد جذورها إلى القدم"، وأضاف "نتمنى أن نساهم في تخفيف معاناة أبناء شعب فلسطين خاصة في غزة وأن يكون هناك مجال كبير وآفاق كبيرة للتعاون في المستقبل"، وأكد السفير تشن لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا) على مساندة الصين لفلسطين "في كل الظروف"، وأضاف "قدمنا نحن في الصين كافة المساعدات للفلسطينيين ليس فقط في المشاريع التنموية بل هناك فرص تدريب وكل هذا لصالح بناء الوطن وتحسين بناء القدرة لدولة فلسطين." (أمد للإعلام، ١٦-٧-٢٠١٥: نت)

ارتباطاً بذلك، ذكر وزير السياحة الإسرائيلي لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا) أن عدد السياح الصينيين الذين يزورون إسرائيل ارتفع بنسبة ٣٠ في المائة العام الماضي ويتجاوز متوسط الإنفاق اليومي البالغ ٢٨٦ دولارا أمريكياً ما ينفقه مسافرون من دول أخرى، وقال المدير العام لوزارة السياحة الإسرائيلية (امير هاليفي) إن التطور المطرد للتبادلات التجارية والتكنولوجية والزراعية الثنائية ساعد في القيام ب ٣٠ ألف رحلة من الصين إلى إسرائيل عام ٢٠١٣. وقال الوزير: "مع الوضع في الاعتبار أن السياح الصينيين يقومون بأكثر من ١٠٠ مليون رحلة خارجية كل عام نرى إمكانيات هائلة في التبادلات السياحية الثنائية"، مضيفا: "نستعد الآن لاستقبال مزيد من السياح الصينيين ونوفر خدمات سياحية خاصة ونوظف مزيد من المرشدين السياحيين الصينيين"، وأضاف أن هدف إسرائيل هو جذب ٤٠ ألف سائح من الصين في ٢٠١٧ و١٠٠ ألف في ٢٠٢٠، "ونأمل أيضاً في أن تبدأ الخطوط الجوية الصينية تشغيل رحلات جوية مباشرة إلى إسرائيل". (وكالة الأنباء الصينية شينخوا، ١٣-٤-٢٠١٤: نت)

في ذات السياق تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ إن إسرائيل على استعداد لبذل جهود مشتركة مع الصين لتعزيز التعاون الثنائي في الاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والزراعة وكذا الثقافة، وخلال اجتماع مع نائب رئيس مجلس الدولة الصيني الزائر (وانغ يانغ) قال نتنياهو "إن إسرائيل تولي أهمية للعلاقات مع الصين وأنها على إستعداد للعمل مع الصين للتحسين المستمر للآلية الحالية للتعاون الحكومي بين البلدين وتنفيذ مشروعات متبادلة ووضع برامج تعاون أشمل على المدى البعيد"، وأضاف "إن إسرائيل على إستعداد للسعي إلى حل سياسي للصراع مع الفلسطينيين، وتأمل في أن تلعب الصين دوراً أكبر في تدعيم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأوضح وانغ أن الشعبين الصيني واليهودي وقفا بجانب بعضهما البعض وقت الحاجة خلال الحرب ضد الفاشية وشكلا صداقة عميقة ووضعا أساسا صلبا لتنمية العلاقات بين الصين وإسرائيل"، وذكر أن زيارته تهدف إلى تنفيذ اتفاقيات سابقة توصل إليها رئيسا الدولتين وكذا الحكومتين، وتعزيز التبادلات رفيعة المستوى ودفع التعاون البراغماتي، كما تهدف الزيارة إلى فهم أفضل للوضع الإسرائيلي-الفلسطيني وإحياء محادثات السلام المتوقفة، وأشار وانغ إلى أن الصين قلقة جدا بشأن التوترات الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين وتؤمن بأنه من الضروري أن يمتنع الطرفان عن تصعيد حدة التوتر، وحث الإسرائيليين والفلسطينيين على ممارسة ضبط النفس وناشد إسرائيل بالالتزام بخيار محادثات السلام الاستراتيجي، وأوضح أن الصين ستعزز التنسيق مع الأطراف المعنية وستقوم

بدور بناء في تحقيق السلام الإسرائيلي–الفلسطيني والحفاظ على السلام والاستقرار الاقليميين. (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ١٣–١١–٢٠١٥)

ويرى الباحث ومن خلال مقاربة الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية خلال مختلف المحطات السابقة أنه وحسب قاعدة شارلز هيرمان[١٩]هناك تغيراً ضمن البرنامج السياسي، فقد قسم هيرمان التغيرات في السياسة الخارجية إلى أربع مستويات (السيد سليم، ٢٠٠١:١٠٠):

١–التغير التكيفي: ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام بقضية معينة، مع استمرار الأهداف والوسائل.

٢–التغير البرنامجي: يتميز بتغير في الأدوات، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار نفس الأهداف.

٣–التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير الأهداف ذاتها، وليس مجرد التغير في الأدوات.

٤–التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي تغير التوجه العام، وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً.

وإذا قمنا بتطبيق هذه التغيرات وإسقاطها على السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، فإنه يمكن ملاحظة أن التغير التكيفي برز في الفرق بين موقف الصين تجاه حرب عام ٢٠٠٨ على غزة، وبين موقفها تجاه حرب عام ٢٠١٢ على غزة، حيث يمكن ملاحظة أن الموقف الصيني ظل ثابتاً في أهدافه ووسائله، وبقيت الصين تصر على عدم التدخل والابتعاد عن الأزمات الدولية في الوقت الحاضر، والتأكيد على هدف سياسي واضح لدى الصين وهو حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية ووفقاً للشرعية الدولية، إلا أن مستوى الاهتمام الصيني بالمقارنة بين الحربين قد ازداد عام ٢٠١٢، حيث ازدادت المؤتمرات الصحفية لوزارة الخارجية الصينية التي علّقت على الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠١٢، وقدرت بأربع مؤتمرات صحفية مقارنة بثلاث تصريحات إعلامية صينية عام ٢٠٠٨ اثنتان منها كانت في الأمم المتحدة، إضافةً إلى المبادرة الصينية التي تقدم بها الرئيس الصيني (شي جينغ بينغ) والمكونة من أربع نقاط سالفة الذكر.

---

[١٩]خبير في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والمدير المؤسس لمدرسة بوش بجامعة تكساس، وواضع نموذج التغير في السياسة الخارجية المكون من أربع مستويات.

أما التغير البرنامجي فيمكن قياسه على السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، إبان حروب الأخيرة على غزة في الموقف المتقدم الذي قامت به الحكومة الصينية من استدعاء السفير الإسرائيلي بشكلٍ عاجل بعد يومين من بدء الحرب على غزة عام ٢٠١٤، وكذلك وصف وزير الخارجية الصيني الموقف الإسرائيلي بالمتشدد والمتسبب في إيقاف المفاوضات، إضافةً إلى المبادرة الصينية المكونة من خمس نقاط لوقف العمليات العسكرية على قطاع غزة، ومنه نستطيع أن نقول أن الهدف من السياسة الخارجية الصينية ما زال ثابتاً، إلا أن الأدوات المستخدمة قد تطورت وتغيرت الوسائل.

إلّا أن التغير في الأهداف والتوجهات في سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل خلال الحروب على غزة في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤ قد لا يمكن إسقاطهما على مواقف الصين السياسية، حيث التزمت السياسة الخارجية الصينية بثبات الموقف وتوازنه.

لذلك يمكن تصنيف هذا التغير السياسي ضمن التغير البرنامجي، والذي حققت فيه الصين أهداف سياستها عبر التفاوض والمحادثات بعيداً عن الحل العسكري، ومحتفظة في الوقت ذاته بالأهداف نفسها التي رسمتها لسياستها الخارجية تجاه إسرائيل والصراع العربي–الإسرائيلي، مع تغير في الأدوات والوسائل التي اتبعتها لتحقيق تلك الأهداف.

ونستطيع القول أن سلوك الصين تجاه محطات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٤، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المستمر على القطاع، هو سلوك ينشأ من رؤية الصين الأساسية لمجمل الصراع في المنطقة، فهي تؤمن بالحل السلمي والمفاوضات كأسلوب لنهاية الصراع، وذلك وفق سياستها الجديدة، ووفقاً لذلك لم تتعدى مواقفها حد المواقف الرسمية بالإدانة والشحب حيناً، والدعوة الى وقف القتال حيناً آخر، موظفةً لذلك دبلوماسيتها الناعمة ومبعوثها الخاص للشرق الأوسط، في الوقت الذي كان بإمكانها استغلال علاقتها بإسرائيل للضغط عليها لوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، أو فتح المجال للدبلوماسية الشعبية لبيان أسلوب إسرائيل الهمجي في التعامل مع الشعب الفلسطيني، لكنّها استمرت في سياسة الحياد والاعتدال تجاه قضية تربطها بأطرافها علاقات متوازنة لا ترغب بالمساس بها او التأثير عليها .

الفصل السابع

مُستقبَل السِيَاسة الخَارجِيَّة الصِينِيَّة تجَاه إسرائيل وانعكاساتها على القضِيَّة الفلسطِينيَّة في ضوء المُتغَيرَات الإقلِيمِية والدَولِيَّة

تمهيد

يمكن القول إن الصين كانت ومنذ وقت مبكر حريصة على إقامة علاقات متوازنة مع كل دول العالم الخارجي ومنذ بدايات تأسيسها (أمين، ١٩٧٢:٣٨)، لذا وثقت علاقاتها بشكل متسارع مع كل من الدول العربية ومع إسرائيل في نفس الوقت.

حيث تنتهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة، ومن المستحيل أن تتمتع الصين بمكانتها الدولية اليوم بدون استقلاليتها، وتقرر الصين مواقفها وسياساتها في كافة الشؤون الدولية، انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب العالمية وحسب حقيقة كل أمر من الأمور. لن تخضع الصين لأي ضغط خارجي، ولن تتحالف مع أية دولة كبرى أو أي تكتل دولي، وستستمر الصين في التمسك بهذه المبادئ، وقد استغلت الصين بمهارة امتيازاتها المتواضعة في بناء علاقات قوية في منطقة الخليج، ويشار إلى أنها قوة غير مستعمرة ولا تسعى إلى إحداث تغيير جذري في المنطقة كما تفعل القوى الأخرى. (سعيد، ٢٠١٦:٥٩)

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الصين هدفت من وراء تحسين علاقاتها بالدول العربية إلى ضمان وصولها إلى أهم الأسواق العالمية والزاخرة بالبترول الذي بدت الصين في السنوات الأخيرة بأمس الحاجة إليه على الرغم مما تملكه منه، بسبب تصاعد وتائر ثورتها الاقتصادية والصناعية والتقنية (قونغ، ٢٠٠٠:١٣)، ومن المرجح ان تتزايد حاجة الصين للبترول في السنوات القادمة لتصبح من أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم (علوي، ٢٧٣: ١٩٩٨) في ضوء برامجها الصناعية ومسيرتها الإصلاحية الاقتصادية التي يقدر البعض أنها ستنتهي مع منتصف القرن الحالي، مما أكد أن قضية التقارب الصيني الإسرائيلي لم توثر في موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، حيث بقيت الصين تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائماً وما تزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكانت أيضاً في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بإشراف هيئة الأمم المتحدة، على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر ممثلاً شرعياً للشعب العربي الفلسطيني. (مطلك، ٢٠٠٨:١٥)

إن معارك السلام على الصعيد الدولي، في مرحلة ما بعد السلام العربي الإسرائيلي، تتطلب التخطيط المستقبلي لمواجهة تحديات المستقبل في مجالاته السياسية والاقتصادية والعسكرية، باعتبار

أن التحرك الإسرائيلي نحو الصين هو تهديد للمصالح العربية والعلاقات العربية الصينية، والذي يعتبر أحد التحديات المستقبلية. (العشري، ٢٠٠٠:٧٧)

وجدير بالذكر أن الصين قد بدأت تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس، ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشئون الإقليمية والعالمية. وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة، ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية حتى أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم. وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية. فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من (ماوزيدونج) و (دينج كزيا اوبينج) فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. (ميديروس، ٢٠٠٥:٣)

حيث مرت الصين بمرحلة طويلة من العزلة، لاعتبارات عناصر القوة والضعف، لم تكن تتخذ فيها مواقف واضحة إزاء الصراع العربي–الإسرائيلي وغيره من قضايا الشرق الأوسط، وذلك لرغبتها في عدم إغضاب الولايات المتحدة ذات العلاقات الأقوى مع بلدان المنطقة، بالإضافة إلى إعطائها الأولوية لعلاقاتها الاقتصادية مع بلدان المنطقة على غيرها من العلاقات، وقد بدأ الخروج من هذه المرحلة قبل نحو عقدين في إطار دور خارجي نشط اعتبره البعض مشروع قوة عالمية، وليس مجرد صعود لقوة آسيوية كبرى ذات نطاق إقليمي محدد، وقد آثار الدور الصيني المتصاعد تساؤلات وأفكاراً متعارضة بشأن تأثيراته المحتملة. (ميديروس، ٢٠٠٥:٥٥)

إن من ينظر إلى واقع العلاقات الصينية مع دول العالم، وبخاصة بعد دخول الألفية الثالثة، يلاحظ أن الصِّين تعطي الأولوية في علاقاتها للدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها إذ تؤسس لمثل هذه العلاقات، فإنها تضع على رأس سلم اهتماماتها المصالح الوطنية العليا، بمعنى الذهاب إلى أقصى حدود الواقعية في رسم سياساتها الخارجية، وأن ما تواجهه

في علاقاتها مع دول المنطقة هو أنها تتعامل مع ثلاث أنماط من الحكم، هي: الوراثي والعسكري وحكم الحزب الواحد، وأن كلَّ نمط من هذه الأنماط يدور، بشكل أو بآخر، في فلك الدول المهيمنة على العالم: سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتالي فإن السياسة الخارجية للصين في المنطقة محكومة بأنماط الحكم في الدول العربية، ويمكن تحديد أبعادها في النقاط الرئيسة التالية(مجموعة باحثين، ١٩٨٧: ٥٢-٥٤):

أ . إنها كثيراً ما تتجاهل الانقسامات في السياسة العربية لدى اتخاذ أي موقف من قضية الصراع العربي–الإسرائيلي، وهي دائماً تدعو العرب إلى الأخذ بسياسة الاعتماد على الذات، وعدم الانحياز في المواقف الدولية، لأن في ذلك ما يقلل من شأنهم، ويضعف تأثيرهم في القرار الدولي.

ب . إنها لا تعير اهتماماً في علاقاتها مع الدول العربية لطبيعة نظام الحكم، ولا يعنيها ما إذا كان النظام الاقتصادي في تلك الدول اشتراكياً أو رأسمالياً، وإنما يعنيها في علاقتها مع هذا النظام أو ذاك هو حجم المنفعة المتبادلة أو المردود الاقتصادي الذي يمكن أن تجنيه من تلك العلاقة، ومدى مساهمته في تعزيز الدخل القومي للصين.

ج . التعاطي مع القضية الفلسطينية كما يريد أصحاب الشأن من العرب، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية.

د . تفضيل التعامل مع النظام العربي الرسمي بعد أن كان هذا التعامل مع حركات التحرر، بمعنى الدخول إلى المنطقة من الأبواب لا من النوافذ.

المبحث الأول: مستقبل دور الصين في المجتمع الدولي وانعكاسه على القضية الفلسطينية

ستظل الصين بؤرة اهتمام دارسي العلاقات الدولية لفترة طويلة مقبلة، وحتى تتضح معالم نهائية أو شبه نهائية لدورها الدولي، وحتى هذه النهاية غير محددة المدة، فإن تحليل التحولات الصينية سيظل بد وره خاضعاً لتفسيرات واجتهادات شتى، منها ما يحاول أن يرى الجانب المضيء للصين نفسها ولجيرانها الإقليميين وللعالم بأسره، ومنها ما يحاول أن يرى فيها الجانب المظلم القائم على افتراض ضمني بأن الصين سوف تتحدى الجميع وتتحول إلى قوة مهيمنة وسوف تضر حتماً بالمصالح والمؤسسات المستقرة للعالم المعاصر، وما بين هذين الحدين تظهر التحليلات والدراسات المتنوعة.(أبو طالب، ٢٠٠٥:٥٢)

إن سياسة الصِّين اليوم وفي المستقبل المنظور على الأقل تركّز على ضرورة تسوية مشكلة الشرق الأوسط بالطرق السلمية، ولم تعد بالحدّة نفسها التي كانت عليها أيام (ماو تسي تونغ)، ولكنها، وإن تخلّت عن لغة التشدّد، بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الصيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط كضرورةٍ لا بدّ منها لتحقيق الأمن الإقليمي، كما تؤيد تعزيز دور مجلس الأمن بعيداً عن وصاية هذه الدولة أو تلك؛ ليكون أكثر فاعليةً في حلّ قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة فيما بينها، وفي المساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدّوليين، وهي وإن عرفت نوعاً من التغيُّر في سياستها تجاه الأمم المتحدة بعد عام ١٩٧٨، حيث لم تكن تنظر إلى المؤسسة الدولية المذكورة كأداة من بين الأدوات ذات الأهمية التي عملت على توظيفها؛ لتعزيز مركزها الدّولي. (عبد الحي، ٢٠٠٠:١٨٦)

حيث يعتقد العلماء الصينيون بشكل عام أن الأراضي العربية المحتلة لا يمكن استعادتها بوسيلة عسكرية إلاّ باللجوء إلى الطريقة السياسية نتيجة لتقابل القوة العسكرية بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي، وحصول إسرائيل على تأييد الولايات المتحدة البالغ لها. ولكن عملية السلام في الشرق الأوسط لن ترجع إلى الوراء، والطريق إلى الأمام سيكون متعرجاً. وينظر معظم العلماء نظرة المتشائم في إيجاد حل شامل عادل للقضية العربية الإسرائيلية، فيعتقدون أن هذه القضية ستبقى لمدة طويلة ولا تحلّ خلال عدة سنوات، ويقف بعض العلماء موقف المتفائل من ذلك. ويرى معظم العلماء الصينيين أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ويحقّ لفلسطين أن تؤسس دولتها المستقلة التي عاصمتها القدس. (تشونغ، ١٩٩٩:١١٩)

ويتحدث وليد عبد الحي أنه يمكن اعتبار التوجهات العربية العامل الحاسم في تحديد مستقبل العلاقات الصينية–الإسرائيلية، ويبدو أن الثورات العربية المعاصرة ستجعل الصين أكثر اهتمامًا بتطور هذه الثورات؛ إذ إن التحول نحو نظم ديمقراطية في الدول العربية قد يقود لتغير في مناهج إدارة الدول العربية للصراع العربي–الصهيوني باتجاه إدارة أكثر عقلانية، وربط سلوك القوى الدولية في الصراع العربي–الصهيوني بتطور العلاقات العربية–الصينية، أما العوامل الأخرى، فتتمثل بشكل أساسي في العلاقات الصينية– الأميركية؛ إذ إن تطور هذه العلاقات أو توترها سينعكس سلبًا وإيجابًا على العلاقات الصينية–الإسرائيلية، وقد تكون مشكلة إعادة دمج تايوان في الصين الأم موضع توتر قادم بين بكين وواشنطن، وقد تجد إسرائيل نفسها في موضع حرج في التعامل مع أزمة من هذا النوع.(عبد الحي، ٢٠١١:٧)

وانطلاقاً من ركائز السياسة الخارجية الصينية الجديدة بمحورها الخارجي وتفاعلها مع الواقع العربي والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط والعالم، فإنه يمكن توقع السلوك السياسي الخارجي الصيني على النحو التالي (الرمضاني، ٢٠١٥:٦):

١–استمرار الصين في حرصها على تطوير علاقاتها مع الدول العربية عموماً، والمحورية خصوصاً، ومنها دول الخليج العربي، إدراكاً منها لأهمية هذه الدول بالنسبة لها، لا سيما على صعيد إشباع حاجاتها النفطية والاقتصادية والاستثمارية. ويتبع هذا الحرص ثلاث أمور أساسية: أولها، الاستمرار في تعاملها مع العرب كإرادات سياسية متنافرة، مستفيدة من واقع إيلاء الدول العربية الأولوية لمصالحها القطرية، وبالتالي محدودية السياسات العربية المشتركة. والأساس الثاني، فهو مقايضة دعمها، بأنواعه المتعددة، للعرب بالمحافظة على مصالحها وتطويرها، وأما عن الأمر الثالث، فيكمن في تجنب تدخلها في الشؤون الداخلية العربية، الذي كان إحدى سمات السياسة الصينية حيال العرب في عهد (ماو تسي تونغ)، خشية من تأثيرها السلبي.

٢–استمرار الصين في تبني سياسة الحياد حيال الأزمات والصراعات العربية الإقليمية، بيد أن تبني مثل هذه السياسة لا يلغي احتمال تدخلها.

٣–من المرجح أن الصين ستتعامل أيضا مع الدول العربية وفق مخرجات نوعية علاقاتها هي مع الولايات المتحدة، ونوعية علاقات العرب بالأخيرة.

٤-اتجاه الصين إلى أن تكون قوة عظمى سيجعلها تتصرف حيال العرب كقوة عظمى. ومما يسهل ذلك أمران: أولهما، أن المصالح الصينية في الوطن العربي ستكون، في المستقبل، قد تطورت على نحو أعمق وأشمل، ومن ثم صارت حاجتها للعرب أوطد. وهذا يفضي بها إلى الأخذ، وتبعا لطبيعة الموقف السائد، بسياسة الترغيب و/أو الترهيب لحماية هذه المصالح. وثانيهما، أن التراجع التدريجي المحتمل للدور الأميركي، سيفضي بالمقابل إلى تسريع اقتران الهيكلية الدولية بخاصية تعدد الأقطاب.

وبالتالي فإن أنماط السلوك السياسي الخارجي الصيني تؤكد أن مشهد ديمومة التردي العربي يلغي حاجة الدول الأخرى، إقليميا وعالميا، إلى إعادة هيكلة سياساتها الخارجية حيال الوطن العربي وعلى ذلك النحو الذي يأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار. بيد أن مثل هذه الحاجة ستصبح أكثر إلحاحا عندما يقترن المستقبل العربي بمشهد يعكس قدرة العرب الكامنة على الارتقاء الحضاري والتأثير الدولي لصالحهم، كدول وأمة. (الرمضاني، ٢٠١٥:٦)

ومن ناحية أخرى، وفي قراءة لموقف الصين من دولة فلسطينية مستقلة، فإنه يمكن توقع أن تتعاطف الصين إلى حد بعيد مع الدولة الفلسطينية الوليدة، إتكاءً على الأيديولوجية الاشتراكية التي لا تزال الصين تأخذ بها، والتي ترى في الحركات الوطنية رديفاً للحركة الاشتراكية، بفعل مواجهة الأولى للإمبريالية، العدو الرئيسي للاشتراكية. بيد أن الصين، الدولة المتكئة على البراغماتية، لن تجد نفعاً يذكر في التعامل مع الدولة الفلسطينية، مقابل منافع تكنولوجية وزراعية وصناعية شتى جراء العلاقة مع إسرائيل، مع ملاحظة أن الصين ابتعدت كثيراً عن خط مجابهة الإمبريالية، وبالتالي لم تعد إسرائيل "مخلباً للإمبريالية الأمريكية"، كما ودعت الصين مقولة "الإمبريالية زمن من ورق". إلى ذلك ستغدق الصين على الدولة الفلسطينية بضائع ومحاصيل، باعتبار تلك الدولة مجرد سوق، وإن كان ضيقاً، لكنه سوق على أي حال، ولاعتبارات أيديولوجية أيضاً، ستعمد الصين إلى منح تسهيلات للدولة الفلسطينية في الاستيراد والتصدير، وإن كان ليس ثمة ما يمكن للصين أن تستورده من الدولة الوليدة من مواد خام أو محاصيل زراعية أو بضائع. أما في المدى الاستراتيجي البعيد، حين تقوى شوكة الدولة الفلسطينية، وتتخفف من القيود والكوابح، تكون الصين قد دخلت في مواجهة مع الولايات المتحدة في ميادين اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، مبتعدة عن ميادين الحرب، عندها يمكن لفلسطين أن تكون مرشحة ضمن حلفاء الصين، مقابل إسرائيل الحليفة المزمنة للولايات المتحدة. (ياسين، ١٩٩٩:٦١)

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن الرؤية السابقة قد تكون قديمة بعض الشيء، حيث أن المرجع من عام ١٩٩٩، إلّا أنه يمكن استشراف بعض النقاط الهامة من تلك النظرة المستقبلية التي

قدمها عبد القادر ياسين في عدة مواضع، أهمها أنه بعد مرور ما يقارب ١٧ سنة على رؤية ياسين للموقف الصيني من الدولة الفلسطينية، لا تزال الصين تتعامل مع إسرائيل من مبدأ المنفعة والمصلحة المتمثلة في العلاقات العسكرية والتكنولوجية بين البلدين، وأنها لا تنوي في المستقبل القريب أن تحيد عن ذلك النهج، وفيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، فإن الصين أيدت بالفعل منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة وفقاً للقرار رقم ٦٧/١٩ عام ٢٠١٢، وأنها لا زالت تقيم علاقات تجارية جيدة مع قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يمكن أن نتوقع استمراره في المستقبل، دون أن تتخلى الصين عن دعم الشعب الفلسطيني.

ورأي محمد الساكت[٢٠] أن الصين ستظل على موقفها من تأييد الحقوق الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وتأسيس الفلسطينيين دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وفي نفس الوقت فقد أكد المسؤولون الصينيون على أن تطوير العلاقات العربية الصينية ليس مرتبطاً أو متعارضاً مع تطور العلاقات الإسرائيلية الصينية، حيث أن الظروف التي تجتازها الصين قد تستلزم هذا التعاون مع إسرائيل، بينما التعاون العربي الصيني هو مسألة دائمة وتاريخية. (الساكت، ٢٠٠٥:١٢٩)

ويظهر مما سبق أنه يمكن بشكل رئيسي اعتبار التوجهات العربية العامل الحاسم في تحديد مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاسات هذه السياسة على قضية الشرق الأوسط والعرب المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، وكذلك فإن الحراك الشعبي العربي المعاصر سيجعل الصين أكثر اهتمامًا بتطور هذه الثورات؛ إذ إن التحول نحو نظم ديمقراطية في الدول العربية قد يقود لتغير في مناهج إدارة الدول العربية للصراع العربي–الإسرائيلي باتجاه إدارة أكثر عقلانية.

إضافةً إلى ذلك، فإنه يمكن استشراف دور السياسة الصينية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية المرتبطة بسياستها تجاه إسرائيل في النقاط التالية:

١–بقاء السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي على سمة الحياد والاعتدال، فالصين ترى في كلا الطرفين مصالح لا تستعد للاستغناء عنها، فمن جهة تحتاج إلى النفط العربي

[٢٠] مدير الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية سابقا، ورئيس بعثة الجامعة العربية في الصين، وشغل منصب سكرتير عام في الجامعة العربية.

لتطوير مسيرة التحديث الداخلية لديها، ومن جهة أخرى تحتل علاقاتها العسكرية والاقتصادية والتجارية مع إسرائيل مكانة بالغة الأهمية في سلم أولوياتها.

٢-عدم اتخاذ أي قرارات من شأنها الاصطدام بالإرادة الامريكية في المنطقة، فالصين لن تقدم على مساندة حركات تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية، ولن تقترب بسياستها الخارجية من أطراف تربطها علاقة عداوة مع النظام الدولي، مثالنا في ذلك حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تتبنيان أيديولوجية قائمة على زوال إسرائيل من الوجود.

٣-استمرار الصين في دعوتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة، لأنها ترى في ذلك استقرار للوضع في الشرق الأوسط، وحل لقضيته المركزية، حيث أن من مصلحتها ان تسود حالة من السلم في منطقة تعتبر سوقاً متميزاً لمنتجاتها.

٤-تغير السياسة الخارجية الصينية تجاه بعض الأنظمة العربية مرهون بمدى قابلية الأخيرة للبقاء والسيطرة على دولها، وحتى وإن نجح الحراك الشعبي العربي في بعض الدول العربية، فإن الصين ستكون مؤيدة للطرف الفائز في معادلة الصراع الدائرة، سواء كانت تلك الأنظمة الجديدة مساندة للقضية الفلسطينية أو بمنأى عنها.

من جهة أخرى، فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية ورغم أنها مرشحة لمزيد من النمو خلال الفترة المقبلة لأسباب اقتصادية وأمنية تخص البلدين، فإن هذه العلاقات أيضا معرضة للتراجع والانتكاس، بسبب تشابكها وتأثرها بالعلاقات الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب، فإذا كانت إسرائيل بحاجة إلى الصين، فإنها أكثر احتياجا إلى الولايات المتحدة. (صالح، ٢٤-٥-٢٠٠٥: نت)

ويمكن القول إن أي تصور لمستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل كطرف أساسي للصراع في الشرق الأوسط، أو للقضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للدول العربية، رغم ما تتعرض له المنطقة العربية من تغيرات إقليمية، هو رهن بما ستؤول إليه تلك التطورات الدائرة حالياً، وقد لا تكون القضية الفلسطينية حاضرة في العديد من التغيرات الحالية في الوطن العربي كالحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن بشكل أو بآخر، إلا أن تأثيرها سيتضح حال استقرار الأوضاع في تلك الدول، ومن الملاحظ أن التأثير السياسي للصين لم يظهر بشكل قوي سوى في الأزمة السورية باتفاقها مع الرؤية الروسية للحل هناك، حيث كانت القضية الفلسطينية حاضرة بحدها الأدنى.

أخيراً فإن مستقبل العلاقات بين إسرائيل والصين يشكل تحدياً استراتيجياً وتطوراً مهماً، خصوصاً في ظل تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وإن العلاقات الصينية –الإسرائيلية رغم أنها مرشحة لمزيد من النمو خلال الفترة المقبلة لأسباب اقتصادية وأمنية تخص البلدين، فإن هذه العلاقات أيضا معرضة للتراجع والانتكاس، بسبب تشابكها وتأثرها بالعلاقات الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب، فإذا كانت إسرائيل بحاجة إلى الصين، فإنها أكثر احتياجا إلى الولايات المتحدة، التي تعتمد هي عليها بشدة". (المحيسن، ٢-٩-٢٠١١: نت)

المبحث الثاني: الآليات الفلسطينية الممكن اتباعها لتعزيز العلاقات مع الصين

إن أغلب التقديرات تنحو للقول بأن مشاركة الصين في المسائل الدولية، ومنها ما يجري في الشرق الأوسط بشكلٍ أعمق أمراً لا مندوحة عنه في نهاية المطاف، فمنطقة الشرق الأوسط تموج بالتحولات اليومية التي تعطي انعكاساتها على مجمل النشاط الدبلوماسي الدولي وعلى مصالح مختلف الأطراف الدولية . (بدوان، ٢٨-١٠-٢٠١٥: نت)

وقد تبنت الصين المواقف الفلسطينية تجاه حل القضية خلال عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية وتبلورت رؤيتها في أن جوهر أزمة الشرق الأوسط يتمثل في احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وأن أي حل عادل يجب أن يستند على انسحاب إسرائيل من هذه الأراضي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أبدت الصين تأييدها لكافة الأفكار المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل المشكلات بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان حتى يكون هناك سلامًا شاملاً واستقرارًا في المنطقة. (إبراهيم، ٨٥:٢٠١٦)

وبناءً عليه فإنه يمكن اتباع الآليات التالية لتعزيز العلاقة مع الصين (هونغ، ١٢٩:١٩٩٩):

١ -زيادة المعرفة عن الصين:

إن زيادة المعرفة عن الصين تعتبر أساساً للتفاهم بين الصين والدول العربية ولزيادة اهتمام أصحاب القرار وعنايتهم بالعلاقات العربية الصينية، ومن ثم زيادة الزيارات المتبادلة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القيادات العليا وتقوية الدعاية حول التبادلات والاتصالات بين الطرفين وتوثيق الدراسات والبحوث عن الصين بما في ذلك تقوية تعليم اللغة والثقافة والحضارة الصينية وإرسال عدد من الطلاب الموفدين إلى الصين لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء دراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في الصين، وعلى هذا الأساس يتم تغيير المفهوم العربي القديم عن الصين والذي تأثر كثيراً بالدعاية الغربية.

٢ -زيادة الثقة بالصين من ثمة زيادة الثقة المتبادلة:

إن الثقة المتبادلة بين الصين والعالم العربي مهمة للغاية بالنسبة لتطوير العلاقات العربية الصينية، فالثقة هي الأساس للتبادل والتعاون، والثقة هي العامل المهم لتعزيز العلاقات بين الطرفين.

وقد أثبت تاريخ العلاقات العربية الصينية وجود الثقة المتبادلة بين الطرفين، وخاصة في القضايا العادلة التي تهم الطرفين، ولكنني أرى أن هذه الثقة لم تصل إلى المستوى المطلوب، لا في المجال السياسي فحسب بل في التعاون الاقتصادي والمجالات الأخرى أيضاً. فزيادة الثقة في حاجة إلى زيادة المعرفة.

٣ –إقامة علاقات تعاونية شاملة حتى شراكة استراتيجية مع الصين

إن عالم الغد، عالم القرن القادم إنما تتشكل ملامح صورته اليوم، وهي ملامح تؤكد كما يقول كثير من الناس أن القرن القادم قرن آسيا، وأن الصين ستكون إحدى قواه المقررة التي لن يمكن تجاهل دورها وحجم تأثيرها المنتظر ، والشعب العربي والشعب الصيني من الشعوب الشرقية والآسيوية ينطلقان من مهاد تاريخي ونفسي متقارب إلى حدود بعيدة، فيجب على الدول العربية صياغة وبلورة استراتيجية واضحة في التعاطي مع الصين القوة الصاعدة، وهذه الخطوة لن تكتسب كامل أهميتها إلا إذا ترافقت مع مسعى جاد لتوطيد التعاون بين العالم العربي والصين في حقول الاقتصاد والتبادل التجاري والتنسيق السياسي، لا بل تنويع مصادر التسلح للتحرر من أسر الشروط المجحفة التي تترتب على وحدانية ابتياع السلاح من جهة واحدة وفي هذا المجال لدى الصين الكثير مما تقدمه دون شروط سياسية.

٤ –دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين:

إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت وما زالت تؤيد القضايا العربية العادلة وأهمها القضية الفلسطينية–الإسرائيلية، وكذلك قضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها. وتقف الصين إلى الجانب العربي في مواقفه من القضايا الدولية التي تهم الجانب العربي، وعمل ويعمل الجانب العربي بالمثل، ولكن هذا لا يكفي لدعم العلاقات العربية الصينية، فعلى الجانب العربي زيادة القوة في تدعيم التأييد المتبادل، وخاصة تأييد الصين في مواقفها من قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وقضية انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتأييد المتبادل يتم إقامة نظام دولي جديد قائم على تعددية الأقطاب.

٥ –دعم التعاون الاقتصادي والتجاري:

لقد شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تقدماً كبيراً منذ السنوات الأخيرة، لكن هذا التبادل التجاري غير متواز فالثقل في الجانب الصيني، ومن أجل تغيير هذه

الحالة فإنه من الممكن زيادة تصدير النفط العربي ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن العربية إلى الصين، ولابد من إيجاد طريقة سليمة في ذلك، والأفضل من ذلك فإن المشاركة العربية في المشاريع الصينية سترجع إلى الدول العربية بفوائد أكثر، وربما كثير من العرب وخاصة من القطاع الخاص لا يثقون بذلك ويخشون استثماراتهم في الصين لا ترجع إليهم بفائدة حتى وقد تذهب رؤوس أموالهم أدراج الرياح، وفي الحقيقة أنه لا داعي لهذه الخشية فمصداقية الصين واحتياطي العملات الأجنبية لديها معروفة، وإذا كانت هذه الخشية موجودة يمكن بدء التعاون بين الحكومة الصينية والحكومات العربية ثم الانتقال إلى القطاع الخاص.

٦ –دعم دور السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية لدى الصين:

إن جميع الدول العربية مرتبطة بالعلاقات الدبلوماسية مع الصين وقد أنشأت سفاراتها في بكين، وإضافة إلى ذلك فإن جامعة الدول العربية قد أنشأت مكتبها في بكين عام ١٩٩٣، كل ذلك دليل على اهتمام وعناية الدول العربية بالعلاقات مع الصين. وباعتبار أن السفراء العرب ورئيس بعثة الجامعة ممثلون للعالم العربي في الصين حيث يعيشون ويعملون، ويتعاملون مع الجهات الصينية المختلفة وخاصة يتصلون بالقيادة الصينية وكبار المسؤولين الصينيين، فيعرفون عن الصين أكثر من غيرهم، فأقوالهم وأفعالهم وخاصة تقاريرهم عن الصين لها دور مهم للغاية في العلاقات مع الصين، وخاصة في حالة عدم كفاية المعرفة والثقة فيما بين الدول العربية والصين، فيجب أن تهتم الجهات المعنية بهذا الدور وتدعمه بقوة.

ويرى عاهد المشاقبة[٢١] أنه يمكن تطوير سبل العلاقات مع الصين بالوسائل التالية (المشاقبة، ٢٠١٤: ٣٨٧):

١–تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد بين الطرفين.

٢–تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين.

٣–عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة.

---

[٢١] عضو هيئة التدريس ومدير مركز الاستشارات والخدمات الفنية وتنمية المجتمع في معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت بالأردن.

٤-إيجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات.

٥-زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي وفتح مصانع صينية في الوطن العربي، ونقل صناعة التكنولوجيا إليه.

وفي ذات السياق، فمن الملاحظ أنه لا يكاد يخلو بيان صحفي أو تصريح للقيادة الصينية ممثلة في وزارة خارجيتها أو موفدها للشرق الأوسط من ذكر القضية الفلسطينية والتأكيد على دعمها ومساندة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن ذلك يمكننا استنتاج الوسائل التالية لتعزيز العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية:

١-توسيع دائرة المعرفة حول الصين من كافة النواحي، كالسياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية، وذلك عبر دعم الحوار المشترك والمباحثات الثنائية.

٢-التأكيد على أهمية العلاقات مع جمهورية الصين باعتبارها قوى عظمى ذات تأثير محوري في النظام الدولي.

٣-تعريف القيادة الصينية والشعب الصيني بحقيقة القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، من خلال المشاركة في اللقاءات والندوات والاجتماعات المنعقدة في الصين، وإصدار منشورات وكتب باللغة الصينية لبيان طبيعة القضية الفلسطينية، ودعم ترجمة الكتب الفلسطينية ذات الصلة للغة الصينية.

٤-تشجيع الباحثين والمفكرين على تعلم اللغة الصينية، ودعم المنح الدراسية للطلبة الفلسطينيين الراغبين بالدراسة في الجامعات الصينية، باعتبارهم سفراء لقضيتهم العادلة.

٥-مساندة المستثمرين وتشجيعهم على التجارة مع الصين، مع طرح قوانين ميسرة للاستثمار مع الصين ورفع التكلفة الجمركية للبضائع الصينية.

٦-وضع خطط لبناء شراكة استراتيجية بعيدة المدى مع الصين في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية.

النتائج والتوصيات

النتائج

١–تعتبر السياسة الخارجية للدول هي أيقونة السياسة العامة لتلك الدول، وتتأثر السياسة الخارجية للدول بمجموعة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية، متمثلة بمجموعة من القرارات والمواقف والآراء التي تختلف باختلاف تأثير تلك المحددات والعوامل، وذلك بما يخدم مصالحها القومية والدولية.

٢–تحاول الصين من خلال تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتكييف سياساتها الخارجية بما يتوافق مع السياسات الدولية إلى تبوأ مركز قوة عالمية مؤثرة، حيث أنها تبحث لنفسها عن موطأ قدم في العديد من مواقع ومراكز التأثير العالمي، أبرزها الشرق الأوسط وقضيته المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، مستكملة في الوقت ذاته عمليات التهيئة والتطوير الداخلية التي تجعلها تتصدر الدول العظمى.

٣–تولي الصين أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، كونها من المناطق الاستراتيجية التي تستطيع الصين أن تحصل فيها على العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والتجارية، حيث ترى الصين في الشرق الأوسط بشكل عام وقضية الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل خاص بعداً سياسياً هاماً يمكنها من الاضطلاع بدور الدول الكبرى، كما أنها تحافظ على علاقات اقتصادية متبادلة مع مركز النفط والطاقة، ولا ترغب في المساس بتلك العلاقات تحقيقاً لرغبتها في نمو اقتصادي يحتاج الى الطاقة لاستمراره.

٤–تسعى الصين كغيرها من الدول لتحقيق مصالحها العليا، مما يفرض عليها اتباع التوافق الدولي والعلاقات المتزنة مع كافة الأطراف والدول، وهو الأمر الذي جعلها تطور من سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، وتبلور علاقتها معها وتطورها، بالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل ترتكز على المصالح المتبادلة.

٥–تنتهج الصين سياسة خارجية تجاه إسرائيل تتسم بالمرونة والتوازن، وتتخذ هذه السياسة الخارجية أوجه عدة من الدعم التجاري والعسكري والثقافي متمثلاً بعلاقات قوية بين الطرفين بما يخدم مصالح الصين بشكل أساسي.

٦-يعد التعاون الثنائي بين الصين الشعبية وإسرائيل في المجال العسكري والتكنولوجيا المتقدمة إحدى أهم محركات السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وحلقة من أهم حلقات الوصل بين الجانبين، حيث ترى الصين في إسرائيل مورد هام ومركزي للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.

٧-يعتبر التحول في سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل منذ السياسة الماوية من المنظور الأيديولوجي لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي الى البراغماتية في التعامل مع هذه القضية أمراً اقتضته التحولات الإقليمية والدولية، والتي كان من أهمها عملية السلام التي تبناها العرب مع إسرائيل، فلم تعد الصين في موضع لتحمل أعباء سياسية أو عسكرية او اقتصادية تبنى أصحابها رؤية مغايرة عن الكفاح المسلح، حيث تحولت القضية المركزية في الشرق الأوسط من مؤثر سلبي على علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الى مؤثر إيجابي دفعها الى توطيد علاقاتها وتغيير تصريحاتها تجاه إسرائيل.

٨-تأثرت السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل بعدة عوامل ومحددات اختلف تأثيرها وفقاً للتغييرات الزمنية ومقتضيات المصالح المتبادلة بين الطرفين، حيث تأثرت سياسة الصين تجاه إسرائيل بشكل كبير بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم، وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع هذه في ثلاث مراحل، هي: مرحلة التشكل والانطلاق من ١٩٤٩ حتى ١٩٦٥م، مرحلة التحول الثقافي من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٦م ومرحلة الانفتاح والتحديث الشامل من ١٩٧٦ حتى الآن.

٩-هدفت السياسة الخارجية الصينية من انفتاحها على إسرائيل إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة في المجالات العسكرية والصناعية والزراعية، مما زاد من وتيرة تطور العلاقة بين الصين وإسرائيل، وشكل في ذات الوقت نقاط اعتراض ومحطات توتر في علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي عارضت ذلك النمط من التعاون الثنائي بين الصين وإسرائيل.

١٠-تعتبر المصالح الاقتصادية للصين إحدى أهم العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل وبلورة سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، ارتباطاً بالمصلحة السياسية التي يمكن ان تحققها الصين من علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل.

١١-ارتبطت المصلحة الإسرائيلية بالتعاون العسكري مع الصين بمحدد علاقة الأولى مع إيران، حيث أن إسرائيل قد هدفت من خلال علاقاتها العسكرية مع الصين إلى تحييد إيران من المشهد الدولي، والحد قدر الإمكان من التعاون الصيني الإيراني الذي يقلق إسرائيل.

١٢-شكلت علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً مؤثراً في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل، حيث فرضت الولايات المتحدة العديد من القيود خلال فترة العلاقات الثنائية بين الصين وإسرائيل تمثلت في الحد من العلاقات العسكرية بين الطرفين، بالإضافة إلى أن الصين لم ترغب في حدوث تصادم بين سياساتها وسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط

١٣-تنظر الصين ببالغ الأهمية والحذر إلى علاقاتها مع الدول العربية خلال ممارسة سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، حيث تعتبر علاقاتها الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدول العربية إحدى أهم المحددات الهامة المؤثرة في رسم سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق باستيراد النفط العربي واحتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية.

١٤-تهدف السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف، حيث يعتبر تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث من أهمها، وكذلك تطوير القدرات العسكرية للجيش الصيني، وتدعيم وضعها الإقليمي بتحسين علاقاتها الخارجية بالتقارب مع مختلف الدول والأطراف.

١٥-تنتهج الصين سياسة الباب المفتوح في رسم علاقاتها الخارجية، وتستخدم في ذلك مختلف الأدوات المتاحة لديها لتدعيم سياستها الخارجية ومنها قوتها الاقتصادية عبر تعظيم انتاجها، والعمل الدولي المشترك عبر الجهود المبذولة في مناطق الصراع خاصة الشرق الأوسط، مع رفضها للحلول العسكرية وتبني الخيارات السلمية، وكذلك بناء شبكة من العلاقات الودية مع مختلف دول العالم.

١٦-تتميز السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل عبر تحليلها خلال مراحل تطورها التاريخية بالتغير النسبي المتناسب طرداً مع مصالحها وأهدافها القومية، بالإضافة إلى المرونة والحياد والاعتدال والتي جعلت الصين تناور سياسياً في موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي.

١٧-دعمت الصين القضية الفلسطينية في مراحل عديدة وبمختلف الوسائل، سواء باعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعمها المالي والعسكري في بدايات تشكيلها، أو بالدعم السياسي لها عبر مشاركتها في المؤتمرات والمحادثات الدولية المشتركة والتي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل عن الشعب الفلسطيني، وكذلك بالدعم الاقتصادي المستمر حتى الآن، مما يشير إلى أنه

رغم علاقات الصين مع إسرائيل، إلّا أنه سياستها تجاه الأخيرة لم تنعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية بشكل عام.

١٨-تتركز رؤية الصين السياسية في حل القضية الفلسطينية بالمفاوضات مع إسرائيل، وتركز الصين دوماً على أهمية مساندة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بهدف دفع عملية السلام المتبادلة بينهما نحو النجاح.

١٩-التزمت السياسة الخارجية الصينية بالحد الأدنى من العلاقات مع حركة حماس، وانتهجت سياسة متوازنة تجاه فوزها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، حيث رأت ان التعامل مع القيادة الفلسطينية المتوافق عليها دولياً هو الأنسب لسياستها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

٢٠-انحسر الموقف الرسمي الصيني من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال الحروب عام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤ بالإدانة والشجب والدعوة إلى التفاوض كحل لتسوية حالة الصراع القائمة، حيث لم يتعد موقف الصيني تجاه تلك الأحداث حد الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة الدائرة خلال العدوان الإسرائيلي.

٢١-رسمت السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل لنفسها مساراً أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس، خاصة في المرحلة التي تلت بداية الحراك الشعبي العربي فيما عرف ب "الربيع العربي"، وذلك في استمرارية لنهج الحيادية والوقوف على مسافات متساوية من كافة أطراف المنطقة العربية.

٢٢-يمكن تصنيف التغير في السياسة الخارجية الصينية ضمن التغير البرنامجي، وذلك وفق قاعدة شارلز هيرمان، والذي حققت فيه الصين أهداف سياستها عبر التفاوض والمحادثات بعيداً عن الحل العسكري، ومحتفظة في الوقت ذاته بالأهداف نفسها التي رسمتها لسياستها الخارجية تجاه إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي، مع تغير في الأدوات والوسائل التي اتبعتها لتحقيق تلك الأهداف.

٢٣-استمرت الصين بالمحافظة على الثوابت الوطنية للشعب الصيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط كضرورةٍ لا بدّ منها لتحقيق الأمن الإقليمي، اتساقاً مع توجه سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي بالتأكيد على الحل السلمي بعيداً عن الحلول العسكرية.

٢٤-لم تهتم السياسة الخارجية الصينية بطبيعة نظام الحكم في الدول العربية في تحديد سياستها الخارجية تجاه إسرائيل من جهة، وتجاه القضية الفلسطينية من جهة أخرى، حيث أنه لا يعنيها ما إذا كان النظام الاقتصادي في تلك الدول اشتراكياً أو رأسمالياً، وإنما يعنيها في علاقتها مع هذا النظام أو ذاك هو حجم المنفعة المتبادلة أو المردود الاقتصادي الذي يمكن أن تجنيه من تلك العلاقة، ومدى مساهمته في تعزيز الدخل القومي للصين.

٢٥-تتجاهل السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية بشكل عام تلك الانقسامات في السياسة العربية لدى اتخاذ أي موقف من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، داعيةً في الوقت نفسه العرب إلى الأخذ بسياسة الاعتماد على الذات، وعدم الانحياز في المواقف الدولية، لأن في ذلك ما يقلل من شأنهم، ويضعف تأثيرهم في القرار الدولي.

٢٦-التصور العام القائم لدى السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية أنه يمكن تشكيلها وفق ما يرتضيه أصحاب القضية أنفسهم، لا سيما الأطراف الرئيسية المؤثرة فيها وأهمهم منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية.

٢٧-لا يتناسب الدور المركزي للسياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي مع حجم الصين كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، كونها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وإحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ويتضح ذلك من تراجع الموقف الصيني من أقصى ما طالبت به الصين عبر تاريخها تجاه إسرائيل وهو المطالبة بإزالتها، إلى التعامل معها كأمر واقع، بل وتوطيد العلاقات معها.

التوصيات

١-يوصي الباحث بتدعيم العلاقات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص مع جمهورية الصين الشعبية، وذلك في مختلف أشكال المجالات والميادين كالسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وحتى العسكرية منها، وذلك عبر إنشاء مناطق تجارية حرة بين الصين والبلاد العربية، وتوسيع التبادل الثقافي مع الصين، والاتجاه للسوق العسكري الصيني كبديل للتجارة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية.

٢-يوصي الباحث بتوسيع نطاق البحث في الشؤون الصينية عبر الدراسات والأبحاث المختصة بالشأن الصيني، والتشجيع على تعلم اللغة الصينية، وذلك من خلال مراكز ومعاهد تعلم اللغة الصينية وتشجيع الطلاب على الدراسة في الجامعات الصينية، ودعم المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين في الصين.

٣-ينصح الباحث بنشر الدعاية الصحيحة والثقافة العامة حول العلاقات الفلسطينية الصينية وتاريخ الدعم الصيني للقضية الفلسطينية، ليصب ذلك في مصلحة القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الأبحاث والدراسات المختصة بالشأن الصيني، وتخصيص محطات تلفزيونية عربية ناطقة باللغة الصينية.

٤-وجوب الحد من التوغل الإسرائيلي في علاقاتها مع الصين، وذلك عبر التبادل الدبلوماسي رفيع المستوى مع الصين، وقطع الطريق على إسرائيل بتوطيد علاقاتها مع الصين.

٥-ضرورة إيجاد مصالح في فلسطين ترى الصين أهمية فيها لتعزيز علاقتها وتوطيدها مع القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الدبلوماسية الشعبية والأكاديميين والصحفيين والباحثين القادرين على التأثير على الرأي الرسمي الصيني، وتوضيح سياسات إسرائيل العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني وتهديدها للأمن والسلم في الشرق الأوسط.

٦-يجب النظر بكثير من الواقعية السياسية لسياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية، وإعادة النظر في العلاقات المتبادلة مع الصين، بحيث تدرس مواطن القوة والضعف في تلك العلاقات، واستغلال التأثير الإيجابي للقوة السياسية التي تتمتع بها السياسة الخارجية الصينية توظيفاً لها في خدمة القضية الفلسطينية.

٧-استغلال الوجود العربي والإسلامي في الصين لتعميق العلاقات الثنائية معها، بما يخدم المصالح العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص، وذلك بتوظيف علاقات التجار ورجال الأعمال ورجال الدين المقيمين في الصين.

٨-استمرار البحث في السياسة الخارجية الصينية وتحديده تجاه حركات المقاومة الفلسطينية والدول ذات التأثير على القضية الفلسطينية.

الدراسات المقترحة

يمكن للباحثين والكُتَّاب أن يتابعوا البحث والدراسة والكتابة في المواضيع ذات الصلة بالسياسة الخارجية الصينية، ويرى الباحث أنه يمكن اقتراح عدد من الدراسات التي يمكن استمرار البحث العلمي فيها ومنها:

١-السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٤٩-٢٠١٦

حيث يمكن تسليط البحث والدراسة على سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام منذ تأسيسها عام ١٩٤٩، وحتى عام ٢٠١٦، حيث ستساعد هذه الدراسة في فهم نهج سياسة الصين تجاه دول الشرق الأوسط وقضاياه بشكل أوسع.

٢-السياسة الخارجية الصينية تجاه قضايا الحراك الشعبي العربي ٢٠١١-٢٠١٦

يرى الباحث إمكانية دراسة سياسة الصين الخارجية تجاه العالم العربي بعد احداث الحراك العربي، وذلك لاستيعاب تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه التغيرات الإقليمية في الوطن العربي.

٣-السياسة الخارجية الصينية تجاه حركات التحرر العربي ١٩٤٩-٢٠١٦

يمكن البحث في سياسة الصين الخارجية تجاه حركات التحرر العربي منذ تأسيس الصين عام ١٩٤٩، وتفيد هذه الدراسة في فهم سياسة الصين تجاه حركات التحرر العربي المختلفة بما يخدم حركات المقاومة الفلسطينية في استمالة الموقف السياسي الصيني لدعم القضية الفلسطينية.

المَصـادر والمَـرَاجِـع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١. بارزيلاي، أمنون(١٩٩٩). **اختراق سور الصين: قصة العلاقات العسكرية لإسرائيل مع الصين**. القدس، فلسطين.

٢. بدوي، محمد(١٩٧١). **مدخل الى عالم العلاقات الدولية**. الدار المصرية للطباعة والنشر. بيروت، لبنان.

٣. بريتشر، مايكل(١٩٧٣). **قراءات في السياسة الخارجية الإسرائيلية**. مركز البحوث والمعلومات. القدس. فلسطين.

٤. بهبهاني، هاشم(١٩٨٤). **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥**. ط١. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت، لبنان. ترجمة سامي مسلم.

٥. توفيق، سعد حقي(٢٠٠٣). **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**. وائل للنشر. عمان، الأردن.

٦. دار النجم الجديد(٢٠٠٤). **الصين حقائق وأرقام ٢٠٠٤**. القاهرة، مصر.

٧. السيد سليم، محمد ومسعد، نيفين(١٩٩٧). **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**. ط١. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة. القاهرة، مصر.

٨. السيد سليم، محمد(٢٠٠١). **تحليل السياسة الخارجية**. ط٢. دار الجيل. بيروت، لبنان.

٩. أبو سيف، عاطف(٢٠١٤). **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. رام الله، فلسطين.

١٠. صالح، محسن(٢٠١١). **القضية الفلسطينية..خلفياتها وتطوراتها**. ط٣. مركز الاعلام العربي. القاهرة، مصر.

١١. أبو طالب، حسن(٢٠٠٥). **منظورات ثلاثة لتحليل السياسة الخارجية الصينية**. سلسلة ترجمات، العدد١٠. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر.

١٢. أبو طالب، حسن(٢٠٠٨). **الصين والشرق الأوسط: بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣. القاهرة، مصر.

١٣. طشطوش، هايل(٢٠١٠). **مقدمة في العلاقات الدولية**. دار الكندي للنشر والتوزيع. اربد، الأردن.

١٤. عارف، نصر. **البعد الثقافي في التجارة الآسيوية للتنمية: دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية**. ط١. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة. القاهرة، مصر. (في محمد السيد سليم ونيفين مسعد: محرران)

١٥. عبد الحي، وليد وآخرون(٢٠٠٢). **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. ط١. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

١٦. عبد الحي، وليد(٢٠٠٠). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠**. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، الامارات.

١٧. عبد العليم، إبراهيم(٢٠١٠). **ماو تسي تونج: قائد الصين**. دار الفاروق للاستثمارات الثقافية. القاهرة، مصر.

١٨. عبد الكريم، إبراهيم(٢٠٠٤). **الصناعات العسكرية الإسرائيلية – المحددات والبنية والصادرات**. ط١. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، الامارات.

١٩. العبودي، محمد(١٩٩٩). **العودة الى الصين**. الرياض، السعودية.

٢٠. العساف، صالح(٢٠٠٣). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. مكتبة العبيكان. الرياض، السعودية.

٢١. علوي، مصطفى(١٩٩٨). **مستقبل آسيا الأمني**. في محمد السيد سليم (محرراً)، آسيا والتحولات العالمية. ط١. جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

٢٢. عليمات، محمد(٢٠١٣). **الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير الى الربيع العربي**. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة، قطر. (مراجعة كتاب).

٢٣. فرانكل، جوزيف(١٩٨٤). **العلاقات الدولية**. ط٢. تهامة للطباعة والنشر. جدة، السعودية.

٢٤. فهمي، عبد القادر(٢٠٠٠). **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، الامارات.

٢٥. قوانغ، شيوي(١٩٨٧). **جغرافيا الصين**. ط١. دار النشر باللغات الأجنبية. بكين، الصين.

٢٦. اللحلح، أحمد، وأبو بكر، مصطفى (٢٠٠٢). **البحث العلمي: تعريفه-خطواته-مناهجه-المفاهيم الإحصائية**. الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٢٧. مجموعة باحثين(١٩٨٧). **العرب والصين**. ط١. منتدى الفكر العربي. عمان، الأردن.

٢٨. مسلم، سامي(١٩٨٢). **الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١**.مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت، لبنان.

٢٩. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. **الموسوعة العربية العالمية**. ط٢، ج١٥. الرياض، السعودية.

٣٠. ميديروس، ايفان، وليانج، جين، وبلومينشال، دان(٢٠٠٥). **السياسة الصينية في الشرق الأوسط**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر. (ترجمة: حسن أبو طالب)

٣١. ناصيف، يوسف(١٩٨٥). **النظرية في العلاقات الدولية**. ط١. دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان.

٣٢. النعيمي، أحمد نوري(٢٠١١). **السياسة الخارجية**. ط١. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

٣٣. هاشم، ياسر(٢٠٠٤). **مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد. دار المعارف**. القاهرة، مصر.

٣٤. هويدي، فهمي(١٩٨١). **الإسلام في الصين**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت، دولة الكويت.

٣٥. هيئة تأليف(٢٠٠٣). **أوراق حضارية معاصرة: الصين المعاصرة**. مركز دراسات الحضارات المعاصرة. القاهرة، مصر.

٣٦. الوادي، محمد خير(٢٠٠٥). **إضاءات على السياسة الصينية الخارجية**. ط١. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق، سوريا.

٣٧. الوادي، محمد خير(٢٠١٢). **العلاقات الصينية الإسرائيلية-الحسابات الباردة**. دار الفارابي. بيروت، لبنان.

ثالثاً: الرسائل العلمية

٣٨. ريحان، محمد (٢٠١٢). **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**. جامعة الأزهر. غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)

٣٩. سرور، نبيل (٢٠٠٦). **تطور السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية**. الجامعة الاسلامية. بيروت، لبنان. (رسالة ماجستير غير منشورة)

٤٠. القبط، أحمد(٢٠١٥). **السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٣**. جامعة الأزهر. غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)

٤١. لحام، شيرين (٢٠٠٧). **العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ حتى العام ٢٠٠٤**. جامعة بيرزيت. بيرزيت، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)

رابعاً: الدوريات وأوراق العمل

٤٢. إبراهيم، محمد(٢٠١٦). **الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية: علاقات بكين مع إسرائيل ليست على حساب العرب**. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٦. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. جدة، السعودية.

٤٣. إسماعيل، طارق(١٩٧٤). **الصين الشعبية والقضية الفلسطينية**. مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٦. رام الله، فلسطين.

٤٤. أمين، سمير(١٩٧٢). **الحوار الطويل بين واشنطن وبكين**. مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٧. القاهرة، مصر.

٤٥. الأسدي، عبده(٢٠٠٠). **العلاقات الصينية الإسرائيلية**. مجلة شؤون الأوسط، العدد٩٦. مركز الدراسات الاستراتيجية. بيروت، لبنان.

٤٦. الأنباري، أحمد(٢٠١١). **العلاقات الفلسطينية-الصينية ١٩٤٩-٢٠١١**. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية. العدد ١٣. رام الله، فلسطين.

٤٧. البدراني، عدنان(٢٠٠٦). **أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط**. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٩. الجامعة المستنصرية. بغداد، العراق.

٤٨. بلومينثال، دان(٢٠٠٥). **إمداد الأسلحة: الصين والشرق الأوسط**. سلسلة ترجمات، العدد ١٠. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر.

٤٩. تسيانج، جين ليانج(٢٠٠٥). **الطاقة أولاً: الصين والشرق الأوسط**. سلسلة ترجمات، العدد ١٠. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر.

٥٠. تشونغ، تشاو قوة(١٩٩٩). **دراسات صينية في قضايا الشرق الأوسط بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية**. مجلة الفكر السياسي، العدد ٧. دمشق، سوريا.

٥١. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. **سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة، مصر.

٥٢. أبو جابر، كامل(١٩٩٩). **الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين-موقف الصين من بعض القضايا العربية**. مجلة الفكر السياسي، العدد ٧. دمشق، سوريا.

٥٣. جبور، جورج(١٩٧٢). **مكان الصين الشعبية في المجتمع الدولي**. مجلة المناضل، العدد ٣٩. دمشق، سوريا.

٥٤. حجاوي، سلافة(١٩٨٣). **الصين والنزاع العربي الإسرائيلي**. مجلة شؤون عربية، العدد ٣٣-٣٤. القاهرة، مصر.

٥٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(٢٠١١). **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة -السلع والخدمات ٢٠٠٩: نتائج أساسية**. رام الله، فلسطين.

٥٦. الحمد، جواد(٢٠٠٦). **ندوة العلاقات العربية الصينية في بكين ٢٠٠٦**. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٣٤-٣٥. عمان، الأردن.

٥٧. حمدان، أسامة(٢٠١٤). **العلاقات الدولية لحركة حماس**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان. (نص مقابلة مكتوبة)

٥٨. حمدي، عبد العزيز(١٩٩٨). **العلاقات الصينية الإسرائيلية**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢. القاهرة، مصر.

٥٩. حيدر، رندة(٢٠١٤). **لجنة وزارية تصادق على خطة شاملة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والصين**. مختارات من الصحف العبرية، العدد ١٨٩٥. مؤسسة الدراسات

الفلسطينية. رام الله، فلسطين. (مقال صحفي نشر في ٢٢-٥-٢٠١٤ في جريدة يديعوت احرنوت)

٦٠. حيدر، رندة(٢٠١٤). **نتنياهو: الصين ستتحول الى أكبر شريكة تجارية لإسرائيل على الصعيد العالمي**. مختارات من الصحف العبرية، العدد ١٨٩٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله، فلسطين. (مقال صحفي نشر في ٢٠-٥-٢٠١٤ في جريدة يسرائيل هيوم)

٦١. حيدر، رندة(٢٠١٦). **الصين وإسرائيل: هل هما على نفس الطريق؟**. مختارات من الصحف العبرية، العدد ٢٢٩٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله، فلسطين. (مقال لغاليا لافي، وجينغجيا خيه، وعوديد عيران منشور في معهد دراسات الأمن القومي بتل أبيب)

٦٢. حيدر، محمد(٢٠٠٧). **الصين وإسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة**. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٨، العدد ٦٩. رام الله، فلسطين.

٦٣. خلاف، تميم(٢٠٠٠). **إسرائيل والصين: تقارب استراتيجي جديد**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١. القاهرة، مصر.

٦٤. الدسوقي، أبو بكر(١٩٩٨). **الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤. القاهرة، مصر.

٦٥. دياب، أحمد(٢٠٠٨). **العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣. القاهرة، مصر.

٦٦. الرمضاني، مازن(٢٠١٥). **السياسة الخارجية الصينية تتحرر من قيود ماو تسي تونغ**. صحيفة العرب. العدد ١٠٠٩٣. مقال صحفي نشر في ١٠-١١-٢٠١٥

٦٧. زهران، جمال(١٩٩٣). **العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة**. مجلة شؤون عربية، العدد ٧٦. القاهرة، مصر.

٦٨. الساكت، محمد(٢٠٠١). **الموقف العربي من القضايا الصينية**. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥. القاهرة، مصر.

٦٩. الساكت، محمد(٢٠٠٥). **التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين**. مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٣. القاهرة، مصر.

٧٠. سعيد، محمد(٢٠١٦). **الصين والعالم العربي: استراتيجية مستقبلية**. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٦. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. جدة، السعودية.

٧١. سليمان، جابر (٢٠٠٦). **الصين والصراع العربي الصهيوني**. مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٤. دمشق، سوريا.

٧٢. السيد سليم، محمد(١٩٧١). **الصين الشعبية والقضية الفلسطينية**. مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٥. القاهرة، مصر.

٧٣. السيد سليم، محمد(١٩٩٩). **السياسة الصينية إزاء القضايا العربية–وجهة نظر عربية**. مجلة الفكر السياسي، العدد ٧. دمشق، سوريا.

٧٤. أبو سيف، عاطف(٢٠١٤). **إسرائيل، العالم والعدوان على غزة**. مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٥٥. رام الله، فلسطين.

٧٥. السيد سليم، محمد(٢٠٠٧). **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، جامعة الكويت. مدينة الكويت، الكويت.

٧٦. شحرور، عزت(٢٠١٢). **الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة**. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة، قطر. (تقارير)

٧٧. الشرقاوي، يسرا(٢٠١٥). **التوجهات التصالحية للسياسة الخارجية الصينية**. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. القاهرة، مصر. (مقال)

٧٨. صالح، محسن (٢٠٠٦). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥**. ط١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان. (تقرير)

٧٩. صالح، محسن (٢٠٠٧). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧**. ط١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان. (تقرير)

٨٠. صالح، محسن (٢٠٠٩). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩**. ط١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان. (تقرير)

٨١. صالح، محسن (٢٠١٤). **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١٢–٢٠١٣**. ط١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان. (تقرير)

٨٢. صراص، سمير(٢٠٠٩). **يجب إعادة بناء العلاقات الخاصة مع الصين**. مختارات من الصحف العبرية، العدد ٧٧٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله، فلسطين. (مقال لموشيه آرنس- وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق صحفي نشر في ٢٢-٩-٢٠٠٩ في جريدة هآرتس)

٨٣. الصوص، سمير(٢٠١٠). **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**. وزارة الاقتصاد الوطني-السياسات والتحليل والاحصاء. قلقيلية، فلسطين.

٨٤. ضاهر، مسعود(١٩٩٩). **العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق**. مجلة الطريق، العدد ٥. بيروت، لبنان.

٨٥. عبد الحي، وليد(٢٠٠١). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٥**. مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٦. القاهرة، مصر.

٨٦. عبد الحي، وليد(٢٠١١). **العلاقات الصينية-الإسرائيلية: الأسواق والسلاح**. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة، قطر.

٨٧. عبد الحي، وليد(٢٠١٤). **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٣**. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة، قطر.

٨٨. عبد العزيز، عبد العزيز(١٩٩٨). **العلاقات الصينية الإسرائيلية**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢. القاهرة، مصر.

٨٩. عبد العزيز، عبد العزيز(٢٠٠١). **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥. القاهرة، مصر.

٩٠. عبد المحسن، رباب(٢٠٠٤). **الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية**. مجلة رؤية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثالثة. الهيئة العامة للاستعلامات. رام الله، فلسطين.

٩١. العشري، صبري طه(٢٠٠٠). **إسرائيل والبحث عن حليف استراتيجي جديد**. مجلة الدفاع، العدد ١٦٨. القاهرة، مصر.

٩٢. العودة، صلاح وأحمد رزق. **الاستيراد المباشر من الصين**. دراسة مقدمة لغرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة. رام الله، فلسطين.

٩٣. قنديل حنان(٢٠٠٧). **الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص**. مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٩. القاهرة، مصر.

٩٤. قونغ، شي(٢٠٠٠). **الصين ومنظمة التجارة العالمية: التطلع إلى قرن جديد**. مجلة الصين اليوم، العدد ١٢. دار النشر باللغات الأجنبية. بكين، الصين.

٩٥. كومارا سوامي، بي آر (٢٠٠٦). **ما هي كلفة العلاقات الإسرائيلية الصينية؟** مقال صحفي مترجم، سلسلة ترجمات الزيتونة (١٤)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

٩٦. اللوح، دياب (٢٠١٢). **موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية – الصينية**، موقع فتح اليوم ٩-١٢-٢٠١٢

٩٧. اللوح، دياب(٢٠١٣). **اليهود في الصين-الورقة الثانية عشر**. موقع دنيا الوطن الإخباري. (مقال منشور بتاريخ ٩-٢-٢٠١٣)

٩٨. محمد، علاء(٢٠١٣). **السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات**. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان.

٩٩. مراد، شادي(١٩٩٠). **مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي الصهيوني**. مجلة الوحدة، العدد ٦٩. الرباط، المغرب.

١٠٠. مركز زايد للتنسيق والمتابعة(٢٠٠٠). **التوغل الإسرائيلي في آسيا**. أبو ظبي، الإمارات.

١٠١. مركز دراسات الشرق الأوسط(٢٠٠٨). **شؤون إسرائيلية في أسبوع**. العدد ٢٤٦. عمان، الأردن.

١٠٢. مسلم، سامي (٢٠١١). **تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية**. مؤسسة ياسر عرفات، الكتاب السنوي العدد ١. رام الله، فلسطين.

١٠٣. المشاقبة، عاهد(٢٠١٤). **البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية**. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤١، ملحق ١. الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.

١٠٤. كامل السيد، مصطفى، وزرنوقة، صلاح(١٩٩٨). **العرب ونظام عالمي جديد. مركز دراسات الدول النامية**، جامعة القاهرة. القاهرة، مصر.

١٠٥. مطلك، دنيا(٢٠٠٨). **الصين والصراع العربي–الإسرائيلي: الواقع والآفاق المستقبلية.** مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٨. جامعة بغداد. بغداد، العراق.

١٠٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٦٦). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤.** بيروت، لبنان.

١٠٧. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٦٨). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧.** بيروت، لبنان.

١٠٨. ميديروس، إيفان، وفرافيل، م.تايلور(٢٠٠٥). **دبلوماسية الصين الجديدة.** سلسلة ترجمات، العدد ١٠. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر.

١٠٩. نصر الله، عبد الفتاح(٢٠٠٣). **التجارة الخارجية الفلسطينية: تحليل ورؤية نقدية.** وزارة الاقتصاد الفلسطيني، إدارة الدراسات والتخطيط، اصدار رقم ٧. فلسطين.

١١٠. هدسون، مايكل(٢٠١٣). **تحولات جيو–سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، في حلقة نقاشية الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط.** مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٤. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان

١١١. هونغ، تشانغ(١٩٩٩). **سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية.** مجلة الفكر السياسي، العدد ٧. دمشق، سوريا.

١١٢. ويلبورن، توماس(١٩٩٧). **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين–اليابان–الولايات المتحدة الأمريكية.** مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢. أبو ظبي، الامارات. (سلسلة دراسات عالمية)

١١٣. ياسين، عبد القادر(١٩٩٢). **كيف اخترقت إسرائيل سور الصين. النهار**. بيروت، لبنان. (مقال صحفي منشور في ١٣–١٠–١٩٩٢)

١١٤. ياسين، عبد القادر(١٩٩٩). **الصين والدولة الفلسطينية.** مجلة صامد الاقتصادي، السلسلة ١١، العدد ١٨. مؤسسة صامد. بيروت، لبنان.

١١٥. ييغار، موشيه، وحزان، ناعومي(١٩٨١). **إسرائيل في آسيا وإفريقيا.** مؤسسة الأبحاث العربية. دراسة رقم ٣١، السنة الثانية. بيروت، لبنان.

خامساً: الصحف

١١٦. **الاتحاد الإماراتية**. ٢٨-١٠-١٩٩٢. أبو ظبي، الإمارات.

١١٧. **الحياة الجديدة**. ٨-٩-٢٠١١. العدد ٥٦٩٢، رام الله، فلسطين.

١١٨. **الحياة اللندنية**. ٢٧-٢-١٩٩٤. الرياض، السعودية.

سادساً: غير المطبوعات

١١٩. **تصريح للناطق باسم وزارة الخارجية الصينية**. (٢٦-٢-١٩٩٤)

١٢٠. قاسم، عبد الستار(٢٠٠٥)، **الزحف الإسرائيلي نحو الصين**. مقال الكتروني منشور على صفحة جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين. (٢٣-٦-٢٠٠٥)

١٢١. قانغ، تشين(٢٠١٤)، **المتحدث باسم وزير الخارجية تشين قانغ يعقد مؤتمراً صحفياً اعتيادياً**. وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية. (٣-٩-٢٠١٤)

١٢٢. اللوح، دياب(٢٠١٠)، **العلاقات الفلسطينية-الصينية حقائق تاريخية**. خطاب لسفير فلسطين في الصين دياب اللوح في جامعة شونغ تشنغ. شونغ تشنغ، الصين. (٢٣-٦-٢٠١٠)

١٢٣. المالكي، رياض(٢٠١٥)، **مقابلة صحفية**. بكين، الصين. (٢٨-٢-٢٠١٥)

١٢٤. وثائق المؤتمر الشعبي الأول لنواب الشعب الصيني (١٩٥٤). بكين. الصين.

١٢٥. يي، وانغ (٢٠١٥)، **أجوبة كتابية لوزير الخارجية الصيني وانغ يي في مقابلة صحفية مع جريدة الأهرام**. (١٢-١-٢٠١٥)

سابعاً: المواقع الإلكترونية

١٢٦. أخبار الخليج(٢٠٠٨)، **تواصل الإدانات من شتى أنحاء العالم للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة**، www.akhbar-alkhaleej.com/11239/article/286463.html، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٧,١٥ مساءً.

١٢٧. أمد للإعلام(٢٠١٤)، **الصين تطرح مبادرة من خمس نقاط لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والسلام في المنطقة**.www.amad.ps/ar/Details/36416 ، تاريخ التوثيق ١٦-٧-٢٠١٦، الساعة ٥,١٥ مساءً.

١٢٨. أمد للإعلام(٢٠١٥)، **السفير الصيني يتفقد قطاع غزة على مدار يومين ويوزع مساعدات غذائية**.www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=81585 ، تاريخ التوثيق ١٥-٦-٢٠١٦، الساعة ١١,٢٠ مساءً.

١٢٩. بدوان، علي(٢٠١٥)، **الشرق الأوسط والبراغماتية الصينية**. www.archive.al-watan.com/mobile/viewnews.aspx?n=41EAA8EC-ACA9-4BFF-A134-A207C191D295&d=20151028 ، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٩,١٠ مساءً.

١٣٠. جريدة التايم، www.time.com/world، تاريخ التوثيق ١٣-٦-٢٠١٦، الساعة ٤,١٠ مساءً.

١٣١. جريدة الوسط(٢٠٠٦). **الصين ترقب التقارب بين تايبيه وإسرائيل.** www.alwasatnews.com/news/544786.html. تاريخ التوثيق ٢٠-٧-٢٠١٦، الساعة ٧,٤٥ مساءً.

١٣٢. الجزيرة نت(٢٠١٢)، **الصين ومصر تدعمان رفع تمثيل فلسطين.** www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/13/الصين-ومصر-تدعمان-رفع-تمثيل-فلسطين ، تاريخ التوثيق ٣٠-٦-٢٠١٦، الساعة ٢ صباحاً.

١٣٣. الحياة برس(٢٠١٤)، **الصين تستنكر العدوان على غزة وترسل مبعوثها للشرق الأوسط.** hr.ps/ar/news/51611.html، تاريخ التوثيق ١٧-٦-٢٠١٦، الساعة ١٠,٤٠ مساءً.

١٣٤. زوهار، ماتي(٢٠١٣). **العلاقات الصينية الإسرائيلية- كيف بدأت وما هو وضعها حالياً؟.** www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&page=242&type=5&entity=904057&topic=0. تاريخ التوثيق ١٥-٧-٢٠١٦، الساعة ٨,٣٠ مساءً.

١٣٥. السلامي، سامي(٢٠١٤). **الصين: من مراقبة الوضع الدولي إلى صناعة القرار**، www.samisoullami.com/2014/02/chine.html، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,٥٠ صباحاً.

١٣٦. سوداح، مروان(٢٠١٥). **الصين وفلسطين(١)**. www.chinainarabic.org/?p=20431، تاريخ التوثيق ١٤-٥-٢٠١٦، الساعة ٢ مساءً.

١٣٧. شاشة نيوز(٢٠١٣)، **الصين تعلن استعدادها لتهيئة الظروف من أجل عقد لقاء بين عباس ونتنياهو**،www.shasha.ps/news/64546.html ، تاريخ التوثيق ١٥-٦-٢٠١٦، الساعة ١١,٠٥ مساءً.

١٣٨. شبكة الصين، www.arabic.china.org.cn، تاريخ التوثيق ١-٥-٢٠١٦، الساعة ١,١٥ صباحاً.

١٣٩. صالح، عبد الله(٢٠٠٥). **مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية**، www.alasr.me/articles/view/6677، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,١٠ صباحاً.

١٤٠. صبري، محمود(٢٠١٦). **إسرائيل والحلف الاستراتيجي الجديد الصين**.www,istratigy.com، تاريخ التوثيق ٢٩-٦-٢٠١٦، الساعة ٩ مساءً.

١٤١. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠٠٤). **الصين وإسرائيل تدعمان التعاون الاقتصادي والتكنولوجي**. www.arabic.people.com.cn/31659/2592612.html، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ١,١٥ صباحاً.

١٤٢. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠٠٤). **وو يي: الصين ترغب في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع إسرائيل**، www.arabic.people.com.cn/31659/2592464.html، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٣,٣٠ مساءً.

١٤٣. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠٠٩). **الصين تدعو جميع الأطراف إلى التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني خلال حرب غزة**، www.arabic.people.com.cn/31663/6804548.html ، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٧,٤٠ مساءً.

١٤٤. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠١١)، **السمات الست الرئيسية لسياسة الصين الخارجية.** www.arabic.people.com.cn، تاريخ التوثيق ٣-٤-٢٠١٦، الساعة ٢,١٥ مساءً.

١٤٥. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠١٣). **الصين تفتح بابها على مصراعيه للشرق الأوسط.** www.arabic.people.com.cn/31660/8233849.html، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ١,٢٥ مساءً.

١٤٦. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠١٤)، **وزير الخارجية الصيني: مستقبل منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تقرره شعوبها.** www.arabic.people.com.cn/31664/7963291.html، تاريخ التوثيق ٢٩-٦-٢٠١٦، الساعة ٣,١٠ صباحاً.

١٤٧. صحيفة الشعب اليومية أون لاين(٢٠١٥). **نتنياهو: إسرائيل على استعداد لتعزيز التعاون مع الصين.** www.arabic.people.com.cn//n/2015/1114/c31660-8976276.html ، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٣,٤٥ مساءً.

١٤٨. صحيفة هآرتس، www.haaretz.co.il، تاريخ التوثيق ٢-٦-٢٠١٦، الساعة ٥,٤٥ مساءً.

١٤٩. الصين اليوم، www.chinatoday.com، تاريخ التوثيق ١٤-٤-٢٠١٦، الساعة ٩,٥٠ مساءً.

١٥٠. ظاهر، مسعود(٢٠١٤). **ركائز السياسة الصينية في عصر العولمة. صحيفة البيان الإماراتية.** www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-19-1.2064178 ، تاريخ التوثيق ١٤-٤-٢٠١٦، الساعة ٣ مساءً.

١٥١. عبد المحسن، رباب(٢٠١٠)، **الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.** www.arabsino.com/articles/10-05-24/2482.htm، تاريخ التوثيق ٥-٦-٢٠١٦، الساعة ٤,٣٠ مساءً.

١٥٢. عفرون، يورام(٢٠١٤). **الاستثمارات الصينية في إسرائيل-فرصة أو مخاطرة قومية؟** natourcenter.info/portal/2014/04/14/الإستثمارات-الصينية-في-إسرائيل-فرصة-أ/ ، تاريخ التوثيق ١٦-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,١٥ مساءً.

١٥٣. فراس برس(٢٠١٤)، **الصين تدعو إسرائيل الى وقف عدوانها على غزة ورفع الحصار.** fpnp.net/index.php/site/news/29643، تاريخ التوثيق ٢٤-٦-٢٠١٦، الساعة ١٢,٣٠ صباحاً.

١٥٤. فراس برس(٢٠١٤)، **حماس ترحب بمبادرة الصين لرفع الحصار الإسرائيلي عن غزة.** www.fpnp.net/site/news/29768، تاريخ التوثيق ٢٤-٦-٢٠١٦، الساعة ١٢,٤٠ صباحاً.

١٥٥. كنوز نت (٢٠١٥)، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي،** www.knooznet.com/?app=article.show.526 ، تاريخ التوثيق ١١-٦-٢٠١٦، الساعة ١٢,١٥ مساءً.

١٥٦. محمود، محمود(٢٠١٥). **توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة.** www.acrseg.org/38006 ، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٥,١٠ مساءً.

١٥٧. المحيسن، جهاد(٢٠١١). **إسرائيل والصين: علاقات برسم المستقبل،** www.aleqt.com/2011/09/02/article_575638.html ، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ٣,٢٥ صباحاً.

١٥٨. مردان، باهر (٢٠١٥). **النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية،** www.academia.edu/10754513/النظام_السياسي_الصيني، تاريخ التوثيق ١٣-٥-٢٠١٦، الساعة ٢,٢٠ مساءً.

١٥٩. مركز دراسات الصين وآسيا. **تغيرات في سياسة الصين الخارجية،** www.chinaasia-rc.org/index.php?p=47&id=823 ، تاريخ التوثيق ٣٠-٦-٢٠١٦، الساعة ٣,٣٠ صباحاً.

١٦٠. مركز دراسات الصين وآسيا. **الصين وقضايا الشرق الأوسط،** www.chinaasia-rc.org/index.php?d=42&id=1798 ، تاريخ التوثيق ٣٠-٦-٢٠١٦، الساعة ١,٤٥ مساءً.

١٦١. المركز العربي للمعلومات (٢٠٠٨)، **عناوين في العلاقات الصينية الإسرائيلية.** www.arabsino.com/articles/10-06-24/3995.htm، تاريخ التوثيق ١٧-٦-٢٠١٦، الساعة ١١,١٥ مساءً.

١٦٢. المركز العربي للمعلومات(٢٠١٣). **الصين تجدد جهودها لاستئناف محادثات السلام في الشرق الأوسط** arabsino.net/articles/13-06-23/9978.htm ، تاريخ التوثيق 16-٧-٢٠١٦، الساعة ٥,٠٥ صباحاً.

١٦٣. المركز العربي للمعلومات(٢٠١٣). **تطلعات الدبلوماسية الصينية عام ٢٠١٤.** www.arabsino.com/articles/13-12-27/10708.htm ، تاريخ التوثيق ٣٠-٦-٢٠١٦، الساعة ٣,٢٠ صباحاً.

١٦٤. مصر العربية(٢٠١٥)، **في ذكرى مولده، دينغ شياو بنغ..قصة القطة الكفء تغير العالم.** www.masralarabia.com/اقتصاد/٧٠٥٨٥٥-دينج-شياو-بينج-قصة-القطة-الكفء-تغير-العالم ، تاريخ التوثيق ٢٢-٦-٢٠١٦، الساعة ١,١٥ صباحاً.

١٦٥. مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح(٢٠١٣)، **الرئيس الصيني: إقامة دولة فلسطينية مستقلة مفتاح تسوية القضية الفلسطينية.** www.fatehorg.ps/index.php?action=show_page&ID=14262&lang=ar. تاريخ التوثيق ١٦-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,٥٠ مساءً.

١٦٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية(٢٠١٢)، **مختارات من الصحف العبرية، نتنياهو: العلاقات مع الصين تعتبر مصلحة وطنية.**

www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view/144583#144592، تاريخ التوثيق ١٨-٦-٢٠١٦، الساعة ١ مساءً.

١٦٧. موقع الأمم المتحدة، www.un.org. مركز أنباء الأمم المتحدة. **بالأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو.** ٢٩-١١-٢٠١٢، تاريخ التوثيق ١٤-٤-٢٠١٦، الساعة ١١,٤٥ مساءً.

١٦٨. موقع الصين بعيون عربية(٢٠١١)، **الصين: التوتر في الشرق الأوسط لا يجب أن يطغى على القضية الفلسطينية.** www.chinainarabic.org/?p=73، تاريخ التوثيق ١٣-٦-٢٠١٦، الساعة ٤,٣٥ مساءً.

١٦٩. موقع الصين بعيون عربية(٢٠١٣)، **الصين تعلن استضافتها لمؤتمر أممي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.** www.chinainarabic.org/?p=14137، تاريخ التوثيق ٢٣-٦-٢٠١٦، الساعة ١,٣٥ مساءً.

١٧٠. موقع الصين بعيون عربية(٢٠١٤)، **الصين ترحب باتفاق المصالحة الفلسطينية.** www.chinainarabic.org/?p=16569، تاريخ التوثيق ٣-٥-٢٠١٦، الساعة ٢,٢٥ مساءً.

١٧١. موقع دنيا الوطن الإخباري(٢٠١٢)، **الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع بقلم دياب اللوح.** www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/300312.html، تاريخ التوثيق ٢٣-٥-٢٠١٦، الساعة ١,١٥ صباحاً.

١٧٢. موقع دنيا الوطن الإخباري(٢٠١٢)، **موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية – الصينية بقلم: دياب اللوح.** www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/279450.html، تاريخ التوثيق ٢٠-٥-٢٠١٦، الساعة ١,١٥ صباحاً.

١٧٣. موقع دنيا الوطن الإخباري(٢٠١٤). **جمهورية الصين الشعبية تستدعي سفير إسرائيل وتدين العدوان على الشعب الفلسطيني وتطالب بوقف فوري للتصعيد الإسرائيلي،** www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/07/11/565470.html، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,٣٠ مساءً.

١٧٤. موقع شبكة الصين(٢٠٠٩)، **المبعوث الصيني يدعو الى استئناف مبكر لمحادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية.** www.arabic.china.org.cn/china/txt/2012-10/24/content_26897860.htm، تاريخ التوثيق ١٠-٦-٢٠١٦، الساعة ٨,٣٠ مساءً.

١٧٥. موقع شبكة الصين(٢٠١٢)، **الصين تعرب عن بالغ قلقها إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.** www.arabic.china.org.cn/news/txt/2012-11/15/content_27130911.htm، تاريخ التوثيق ١١-٦-٢٠١٦، الساعة ١٢,٣٠ مساءً.

١٧٦. موقع شبكة الصين(٢٠١٢)، **الخارجية: الصين تدعم جهود الدول العربية لتخفيف حدة التوتر بغزة.** www.arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2012-11/21/content_27191504.htm، تاريخ التوثيق ١١-٦-٢٠١٦، الساعة ١١,٠٠ مساءً.

١٧٧. وزارة الخارجية الفلسطينية، www.mofa.pna.ps/ar، تاريخ التوثيق ٩-٦-٢٠١٦، الساعة ١٠,١٥ مساءً.

١٧٨. وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية(٢٠٠٣)، **لقاء صحفي أجراه السيد كوانغ تشوان المتحدث باسم وزارة الخارجية حول استقالة السيد محمود عباس رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني من منصبه.** www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/1449/1452/t25674.shtml ، تاريخ التوثيق ٢-٦-٢٠١٦، الساعة ٧,١٥ مساءً.

١٧٩. وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية(٢٠٠٤)، **لقاء صحفي أجراه السيد كوانغ تشوان المتحدث باسم وزارة الخارجية حول مقتل السيد الرنتيسي مسؤول حماس في قطاع غزة إثر الهجوم الجوي الإسرائيلي.** www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/1449/1453/t92110.shtml ، تاريخ التوثيق ٢-٦-٢٠١٦، الساعة ٧,٣٥ مساءً.

١٨٠. الوزيري، هاني(٢٠١٥). **تعرف على طبيعة العلاقات الصينية الإسرائيلية.** www.elwatannews.com/news/details/796833، تاريخ التوثيق ١٦-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,٣٠ مساءً.

١٨١. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا(٢٠٠٦)، **د. الزهار يؤكد حرص شعبنا على التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية،** www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3pm3bga63211627248a3pm3bg. تاريخ التوثيق ٢٤-٦-٢٠١٦، الساعة ١ صباحاً.

١٨٢. وكالة الأنباء الصينية شينخوا(٢٠٠٥)، **الصين تدافع عن علاقاتها بإسرائيل.** www.arabic.news.cn ، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ١,٣٠ صباحاً.

١٨٣. وكالة الأنباء الصينية شينخوا(٢٠١٢)، **نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي يرحب بسياسة الصين في الشرق الأوسط،** www.arabic.news.cn/arabic/2012-01/24/c_131375459.htm، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٤,١٠ مساءً.

١٨٤. السعد، محمد(٢٠١٥). **الصين وإسرائيل: كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟،** www.alwatan.com/details/79185، تاريخ التوثيق ٢-٧-٢٠١٦، الساعة ٦ مساءً.

١٨٥. سي كا، وو(٢٠١٠)، **لقاء مع المبعوث الصيني للشرق الأوسط ،** www.arabsino.com/articles/10-06-16/3852.htm **، تاريخ التوثيق ١-٧-٢٠١٦، الساعة ١ مساءً.**

١٨٦. يديعوت احرنوت، www.ynetnews.com، تاريخ التوثيق ١٤-٦-٢٠١٦، الساعة ٢,١٥ صباحاً.

١٨٧. يعقوب، فتحي(٢٠١٣)، **أضواء على العلاقات الصينية-الإسرائيلية في العصر القديم والحديث.** www.airss.net/site/2013/02/17/أضواء-على-العلاقات-الصينية-الإسرائيلية/ ، تاريخ التوثيق ١٢-٦-٢٠١٦، الساعة ٦ مساءً.

ثامناً: المراجع الأجنبيـة

188. Bar-Magen, Avishai (2011). **Taking Advantage of the Walking Dragon: Post-Cold War Middle East-China Relations**. A Thesis Submitted to International Master's Program in Asia-Pacific Studies. National Chengchi University. Taipei, Republic of China.

189. Behbehani, Hashim S.H (1981). **China's Foreign Policy in the Arab World 1956-1975**. Kegan Paul International Ltd., Mondon & Boston. London, England.

190. Brecher, Michael (1974). **Decisions in Israel's Foreign Policy**. Oxford University. Press London. England.

191. **Britanica, Encyclopaedia** (2005). Volume 16, Fifteenth Edition. Cambridge, England.

192. Chen, Yiyi**. China's Relationship with Israel and Palestine-opportunities and challenges: perspectives from china.** Shanghai Jiaotong University**.** Shanghai, Republic of China.

193. Easton, David (1965). **A Systems Analysis of Political Life.** New York, United States Of America.

194. Evron, Yoram (2007). **Sino-Israel Relations: Opportunities and Challenges.** The Institute for National Security Studies, Volume 10, No. 2. Tel Aviv, Israel

195. Guang, Pan (1997). **China's success in the Middle East**. Middle East Quarterly, Volume 4, No. 4, Tel Aviv, Isreal.

196. Guang, Pan (1999). **China and Israel: 50 Years of Bilateral Relations 1948-1998**. The Asia and Pacific Rim Institute of American Jewish Committee. New York, United States Of America.

197. Harris, Lillian (1993). **China considers the Middle East**. I.B.Tauris & Co., Ltd., Publishers. London, England.

198. Kooley (1979). **China and the Palestinian**. Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No. 2. Washington DC, United States Of America.

199. Musharraf, Perves (2005). **Address to the American Jewish Congress**. New York, United States Of America.

200. Pillar, Paul R.(2013). **China Tip-Toes Mideast Peace**. (12-06-2016) www.consortiumnews.com/2013/05/11/china-tip-toes-into-mideast-peace/

201. Ran, Gai (2015). **Religion and Realism in International Law: China's Perspective on the Israeli-Palestinian Conflict**. Zhongnan University of Economics and Law. Wuhan, Republic of China.

202. Rosenau, James N. (1974). **Comparing Foreign Policies: Why, What, How**. Sage Publications. New York, United States Of America.

203. Shai, Aron (2009). **Sino-Israeli Relations: Current Reality and Future Prospects.** Memorandum No. 100, The Institute for National Security Studies. Tel Aviv, Israel.

204. Schichor, Yitzhak (1977). **The Palestinians and China's Foreign Policy**. Praeger Publishers, New York, United States Of America.

205. Wen Wei Pao (1992). **In Foreign Broadcast Information Service-China**. Hong Kong, Republic of China.

المَـلاحــق

ملحق -جدول يوضح أهم الزيارات المتبادلة بين الصين وإسرائيل منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما (المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨)

السنة	الجانب الإسرائيلي	السنة	الجانب الصيني
١٩٩٢	(ليفي) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، وهيرزيك رئيس الدولة	١٩٩٢	(تشيان تشي تشن) عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني
١٩٩٣	(بيريس) وزير الخارجية ورابين رئيس الوزراء		
١٩٩٤	(باراك) رئيس هيئة الاركان	١٩٩٤	(جو جيا خوى) نائب رئيس الوزراء
		١٩٩٥	(وو يي) وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي
١٩٩٦	(اسحق) رئيس هيئة الاركان		
١٩٩٧	(ليفي) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	١٩٩٧	(لي لان تشنغ) نائب رئيس الوزراء، و(ون جيا باو) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي،و(تشيان تشي تشن) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية
١٩٩٨	(نتنياهو) رئيس الوزراء، و(موردخاي) وزير الدفاع		
١٩٩٩	(وايزمان) رئيس الدولة	١٩٩٩	(تشي خاو تيان) وزير الدفاع، و(لي بانغ) رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب
٢٠٠٠	(بيريس) وزير التعاون الاقليمي	٢٠٠٠	(جيانغ تزى مين) الرئيس الصيني
٢٠٠٢	(بيريس) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	٢٠٠٢	(يانغ ون تشانغ) نائب وزير الخارجية
٢٠٠٣	(كساف) رئيس الدولة		

٢٠٠٤	(أولمرت) نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة و(شالوم) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	٢٠٠٤	(تانغ جيا شوان) عضو مجلس الدولة
٢٠٠٥	(بوريس) رئيس الادارة العامة للخارجية	٢٠٠٥	(لي جاو شينغ) وزير الخارجية، و(وانغ جيا رويه) رئيس دائرة الاتصالات الخارجية للحزب، و(لوي شينغ خوى) نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للحكومة
٢٠٠٦	(خنيغابي) رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيسيت، و(ليتزمان) رئيس اللجنة المالية في الكنيسيت، ورئيس تحالف الكتاب اليهودي المقدس	٢٠٠٦	(سوينغ بي قان) المبعوث الصيني الخاص للشرق الاوسط، و(لي يوان تشاو) أمين اللجنة الحزبية لمقاطعة جيانغسو، و(ليو تشي) المكتب السياسي للحزب الشيوعي امين اللجنة الحزبية لمدينة بيجينغ، و(جاي جوين) مساعد وزير الخارجدية
٢٠٠٧	(أولمرت) رئيس الوزراء، و(موفاز) نائب رئيس الوزراء وزير المواصلات وأمن الطرقات، و(وهابي) نائب رئيس الكنيسيت، و(ليفني) النائب الاول لرئيس الوزراء وزيرة الخارجية	٢٠٠٧	(سوين بي قان) المبعوث الخاص للشرق الاوسط (ثلاث مرات في نيسان وتموز وكانون الاول) و(تشانغ كه رين) نائب وزير الثقافة، و(سوين جنغ تساي) وزير الزراعة، و(خو صي يي) نائب وزير الثروة المائية
٢٠٠٨	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والعمل		
٢٠١١	وزير الدفاع الإسرائيل (ايهود باراك) ورئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أفيف كوخافي) (زيارة سرية)		(تشين بينج دي) قائد القوات المسلحة الصينية
٢٠١٢	وزير الخارجية الإسرائيلي (افيغدور ليبرمان)		

	رئيس الأركان الإسرائيلي (بني غانتس)		
٢٠١٣	رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)		
٢٠١٤			(ليو يان دونغ) نائبة رئيس الحكومة الصينية
٢٠١٥	رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أفيف كوخافي)		(وانغ يانغ) نائب رئيس مجلس الدولة الصيني